



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA).

دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب وفق التشريع
السوري

دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي

**The role of social responsibility in improving professional
efficiency and reducing taxes According to Syrian legislation
An applied study in the industrial sector**

مشروع تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير التأهيل والتخصص
في إدارة الأعمال

إعداد الطالبة نرمين عبد الله المصري

إشراف: د. هيثم الطحان الزعيم

العام الدراسي

2024-2023

" لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معده، ولا يتحمل المعهد أية مسؤولية جراء هذا العمل "

الإهداء :

إلى من علمني الإصرار لأبلغ أهدافي... إلى الرجل المعطاء الحنون، مثلي الأعلى
وقدوتي....

أبي أمده الله بالصحة والعافية.

إلى البعيدة ولكنها قريبة بروحها وهمساتها قلبها ودعواتها....

أمي الحبيبة.

إلى الأقرب من الروح ومن كان لي سنداً وعزاً إلى من أمدني بالقوة والعون والتشجيع الدائم
وكان بجانبني في كل خطوة شريك العمر

زوجي الغالي ♥.

إلى ذخيرتي في هذه الحياة، روجي وقلبي رفقاء دربي سر سعادتي

أطفالي خالد وجوري، ساندي التي أنتظر لقاءك بشوق كبير والتي كنت تشاركيني في
كل خطوه في إنجازي هذا.

رب أخ لم تلده أمك، بين زحام الحياة ومشقتها، حتماً سوف تجد روحاً تليق بطهارة روحك،
وكانما الحياة أخذت منك أشياء لتعوضك.....

أصدقائي وزملائي جميعاً هديل، رهف، آية، نور، نور، غزل، دايالا، عمر، كنان، أيهم

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين ...

إلى مانيسا قطعه من قلبي....

أخوتي وتوأمي نجم الدين

الشكر والتقدير

أشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدى والمنتهى، من قوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل" فإني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان لي عوناً في إتمام بحثي وفي مقدمتهم:

حضرة الدكتور الفاضل هيثم الطحان الزعيم

الذي سررت بإشرافه على هذا البحث وكان لملاحظته القيمة وتوجيهاته السديدة وأخلاقه الطيبة ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في وصول البحث الى هذه الصورة.. جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بشكري إلى لجنة المناقشة:

الدكتور: زكريا سلامة

والدكتورة: آلاء بركة

حفظهما الله.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى كل من ساهم في مساعدتي إلى إتمام وإنجاح هذه الدراسة دكاترتي الأفاضل جميعهم وزملائي الذين لم يبخلوا بتقديمهم الوقت والعلم.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تقييم المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) والكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري، ومعرفة دور القوانين السورية في تشجيع الشركات والمكلفين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب في القطاع الصناعي السوري تم اختيار عينة عشوائية بسيطة عددها 123 وجمعت البيانات بواسطة الاستبيان استرد منها 120 استبانة صالحة لتحليل دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الكفاءة المهنية، أما تحليل دور الضريبة في تحقيق أهداف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد اعتمد على تقديم إضاءة على قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لعام 2003 والتعديل الوارد بالمرسوم (30) عام 2023، وعلى أبرز القوانين السورية التي تناولت الضريبة والتجنب الضريبي، كما تناول ورود الضريبة في الدستور السوري، ثم تم تحليل أسئلة المقابلة لمعرفة دور المسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب في القطاع الصناعي والتشريع السوري، اتبع المنهج الوصفي التحليلي وتم تحليل النتائج الإحصائية بالاعتماد على برنامج ال spss وتوصل البحث إلى نتائج أهمها أن مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية) أما المسؤولية الخيرية فقد كانت بمستوى متوسط، كما إن مستوى تطبيق الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري مرتفع، ولا يوجد دور للقوانين السورية في تشجيع الشركات والمكلفين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري وهذا الأثر إيجابي، ولا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب في القطاع الصناعي السوري.

وأوصت الباحثة بتوصيات أهمها أنه يجب على الحكومة السورية سن قوانين وتشريعات تحفز الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وتطبيق حوافز غير ضريبية لتشجيع المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي السوري مثل تقديم التسهيلات في الحصول على التراخيص والتصاريح الحكومية والدعم التسويقي وغيرها كون لا علاقة للضرائب في المسؤولية الاجتماعية، والعمل على نشر ثقافة الوعي الضريبي لدى المكلفين ولدى الجميع وزيادة نسبة الخفض الضريبي لتكون أكثر تأثيراً فيجب على الأقل أن تكون 10% حتى تكون مؤثرة ومحفزة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرية، الكفاءة المهنية، التجنب الضريبي.

Abstract

This research aims to evaluate social responsibility in its dimensions (economic, legal, ethical and charitable) and professional efficiency in the Syrian industrial sector, and to know the role of Syrian laws in encouraging companies and taxpayers of commercial and industrial profits and others to practice social responsibility, and to know the role of social responsibility in its dimensions (economic, legal, ethical and charitable) in improving professional efficiency and reducing taxes in the Syrian industrial sector. A simple random sample of 123 was selected and data was collected by questionnaire, from which 120 valid questionnaires were retrieved to analyze the role of social responsibility in improving professional efficiency. As for the analysis of the role of tax in achieving the state's political, social and economic goals, it relied on providing a spotlight on Income Tax Law No. (24) of 2003 and the amendment contained in Decree (30) of 2023, and on the most prominent Syrian laws that dealt with tax and tax avoidance, as well as the inclusion of tax in the Syrian constitution. Then the interview questions were analyzed to know the role of social responsibility in reducing taxes in the industrial sector and Syrian legislation. The descriptive analytical approach was followed and the statistical results were analyzed based on the SPSS program. The research reached the most important results, the level of application of responsibility Social in its dimensions (economic, legal, ethical) is high. As for Philanthropic responsibility, it was at an average level, and the level of application of professional competence in the Syrian industrial sector is high, and there is no role for Syrian laws in encouraging companies and taxpayers of commercial and industrial profits and others to practice social responsibility, and there is a statistically significant effect of social responsibility in its dimensions (economic, legal, ethical and Philanthropic) in improving professional competence in the Syrian industrial sector, and this effect is positive, and there is no effect of social responsibility in reducing taxes in the Syrian industrial sector. The research recommended recommendations, the most important of which is that the Syrian government must enact laws and legislation that encourage companies to practice social responsibility, and apply non-tax incentives to encourage social responsibility in the Syrian industrial sector, such as providing facilities in obtaining licenses and government permits, marketing support, etc., since taxes have nothing to do with social responsibility, and work to spread the culture of tax awareness among taxpayers and everyone and increase the percentage of tax reduction to be more influential, it must be at least 10% to be influential and motivating.

Keywords: Social responsibility, economic responsibility, legal responsibility, ethical responsibility, Philanthropic responsibility, professional competence, tax avoidance

قائمة المحتويات:

1	1 - الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1-1	1-1-1 مقدمة:.....
2	2-1-2 الدراسات السابقة:.....
9	3-1-3 أهمية الدراسة:.....
9	4-1-4 أهداف الدراسة:.....
10	5-1-5 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:.....
10	6-1-6 نموذج الدراسة:.....
11	7-1-7 فرضيات الدراسة:.....
12	8-1-8 مجتمع البحث وعينته:.....
12	9-1-9 منهج الدراسة:.....
13	10-1-10 التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمتغيرات الدراسة.....
18	11-1-11 حدود الدراسة ومحدداته.....
19	2- الفصل الثاني: الإطار النظري.....
19	أولاً: المسؤولية الاجتماعية:.....
19	2-1-1 التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:.....
19	2-2-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:.....
21	2-3-3 عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية.....
22	2-4-4 المعايير المعتمدة لقياس المسؤولية الاجتماعية:.....

- 225-2. مستويات المسؤولية الاجتماعية:
- 236-2. عناصر المسؤولية الاجتماعية
- 247-2. أهمية المسؤولية الاجتماعية:
- 268-2. مبادئ المسؤولية الاجتماعية:
- 279-2. المسؤولية الاقتصادية:
- 2710-2. المسؤولية القانونية:
- 2811-2. المسؤولية الأخلاقية:
- 2912-2. المسؤولية الخيرية:
- 2913-2. معوقات المسؤولية الاجتماعية:
- 31ثانياً: الكفاءة المهنية:
- 3114-2. مفهوم الكفاءة المهنية:
- 3215-2. الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي:
- 3316-2. متطلبات الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي:
- 3417-2. أبعاد الكفاءة المهنية:
- 3418-2. العوامل المؤثرة على الكفاءة المهنية:
- 3519-2. أهمية الكفاءة المهنية:
- 3620-2. سمات الكفاءة المهنية:
- 3621-2. مراحل اكتساب الكفاءة المهنية:
- 3722-2. أنواع الكفاءات المهنية:
- 3823-2. مقاربات الكفاءة المهنية:

39 ثالثاً: التجنب الضريبي:
3924-2. مفهوم التجنب الضريبي:
4125-2. أنواع التجنب الضريبي:
4226-2. المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي:
4327-2. آليات التجنب الضريبي:
4428-2. التهرب الضريبي:
4429-2. المشاكل الأخلاقية للتهرب الضريبي:
4530-2. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتهرب الضريبي:
4631-2. ورود الضريبة في الدستور السوري وهو أسمى القوانين:
4632-2. حق الدولة في فرض الضريبة:
4733-2. التهرب من دفع الضريبة أو تجنب دفعها:
4834-2. العلاقة بين الأهداف الاجتماعية للدولة والسياسة الضريبية:
5035-2. سمات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية:
3- الفصل الثالث: معرفة دور القوانين السورية في تشجيع الشركات والمكلفين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.....	
52 أولاً: القوانين التي نصت على التخفيض التكلفة الضريبي في حالة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات:
4- الفصل الرابع.....	
62 النتائج والمناقشة.....
62 اختبار الفرضية الرئيسية:
62 أولاً: الفرضية الفرعية الأولى H01 :

62	التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة:
64	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:
64	أولاً: اختبار ثبات الاستبانة:
68	ثانياً: تحليل بيانات عينة الدراسة:
77	ثالثاً: نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى $H01$:
79	ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية $H02$:
79	تحليل المقابلات:
87	المراجع:

فهرس الاشكال:

11	شكل (1) نموذج الدراسة:
65	شكل (2) توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس:
66	شكل (3) توزيع أفراد العينة تبعاً للفئة العمرية:
66	شكل (4) توزيع أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي:
67	شكل (5) توزيع أفراد العينة تبعاً لمدة العمل لدى المنظمة:
67	شكل (6) توزيع أفراد العينة تبعاً للحالة الاجتماعية:

قائمة الجداول:

- جدول (1) وصف أفراد العينة 62
- جدول (2) الألفاكرونباخ 64
- جدول (3) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية الاقتصادية 68
- جدول (4) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية القانونية 69
- جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية الأخلاقية 70
- جدول (6) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية الخيرية 71
- جدول (7) الإحصاءات الوصفية للكفاءة المهنية 73
- جدول (8) نتائج اختبار الفرضيات 77

1 - الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1. مقدمة:

تعتمد جاذبية أي منظمة على مدى تماشي قيمها الأساسية مع تطلعات الجمهور، وتلعب المسؤولية الاجتماعية للمنظمات دوراً حاسماً في بناء هذه الجاذبية، حيث تعكس التزام المنظمة بالمساهمة في المجتمع وتحسينه، في ظل الوعي المتزايد بأهمية الاستدامة، تنتظر المجتمعات من الشركات أن تتجاوز مجرد تحقيق الأرباح، وأن تساهم في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية. تتطلب هذه التوقعات من الشركات تبني ممارسات مستدامة، والتي بدورها تعود عليها بفوائد عديدة مثل تعزيز سمعتها، وجذب الاستثمارات، وتحسين علاقتها بموظفيها وعملائها. (Omidi & Shafiee, 2018, p. 250)

وعلى الرغم من أن الشركات الكبيرة تمتلك موارد أكبر لإدارة أعبائها الضريبية، إلا أن حجم الشركة ليس العامل الحاسم في تحديد سلوكها الضريبي، إذ أن الشركات، بغض النظر عن حجمها، تسعى إلى تقليل العبء الضريبي لتحقيق أقصى قدر من الربح، مما قد يدفعها إلى استغلال الثغرات القانونية. وتظهر البيانات أن الشركات الصناعية التي تتميز بممارسات مستدامة تميل إلى الامتثال للالتزامات الضريبية بشكل أكبر، وبشكل عام تسعى الشركات إلى تقليل التكاليف الضريبية لتحسين أدائها المالي، مما قد يؤدي إلى ممارسات التجنب الضريبي. (Rahmat & Kustiawan, n.d., p. 96)

كما تظهر الدراسات أن الشركات التي تعطي الأولوية للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية تحقق أداء أفضل. ومع ذلك، فإن السعي لتحقيق أرباح أعلى قد يدفع بعض الشركات إلى البحث عن طرق لتقليل الأعباء الضريبية. هذا التناقض يثير تساؤلات حول مدى تناسق ممارسات المسؤولية الاجتماعية مع ممارسات التجنب الضريبي فبينما تسعى الشركات إلى تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح المجتمع، فإن تجنب الضرائب بطريقة غير قانونية يعتبر انتهاكاً واضحاً للمسؤولية الاجتماعية. (Mouakhar, et al., 2018, pp. 308-309)

إذ تلتزم الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية بدفع الضرائب المستحقة عليها، وذلك انطلاقاً من سعيها لبناء علاقات قوية مع أصحاب المصلحة وحفاظاً على سمعتها المؤسسية. فمن المتوقع أن تتعامل الشركات التي تولي اهتماماً بالبيئة والمجتمع بمسؤولية أكبر تجاه التزاماتها الضريبية.

حيث أن تجنب الضرائب بطريقة غير قانونية قد يؤثر سلباً على سمعتها ومركزها التنافسي. (Fitri & Munandar, 2018, p. 68)

إنّ برامج المسؤولية الاجتماعية الموجهة نحو العاملين ليست مجرد تكاليف إضافية على الشركات، بل هي استثمار طويل الأجل يعود بالنفع على أدائها المالي. فزيادة كفاءة العاملين وولائهم للشركة يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، وزيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف. علاوة على ذلك، فإنّ الشركات التي تهتم بموظفيها تحظى بسمعة طيبة تجذب إليها أفضل الكفاءات، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق. وبالتالي، فإنّ الاستثمار في برامج المسؤولية الاجتماعية هو استثمار في مستقبل الشركة. (السبيعي، 2016)

ومنه نجد أنّه بينما يسعى كل نشاط صناعي لتحقيق الربح، إلا أن المسؤولية الاجتماعية تلعب دوراً متزايد الأهمية. فمن خلال بناء علاقات قوية مع الموظفين والعملاء والمجتمع، يمكن للمنظمات تحقيق أهدافها الربحية على المدى الطويل وتعزيز سمعتها ومكانتها في السوق (ابراهيم، 2015، ص.ص:2-3).

1-2. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- دراسة (عبد المولى، 2022) بعنوان "دور الأنشطة الطلابية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية جامعة أسوان" هدف البحث للتعرف على دور الأنشطة اطلابية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية بجامعة أسوان، واعتمد البحث على المنهج الوصفي وكانت العينة بسيطة من طلاب كلية التربية جامعة أسوان وحجمها (275) طالب بالفرق المختلفة، واستخدمت الدراسة الاستبيان لجمع البيانات وبرنامج الSPSS لتحليلها، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن للأنشطة الطلابية دور كبير في تنمية وتعزيز المسؤولية الذاتية للطلاب من

خلال تشجيعهم بالاعتماد على النفس، والاهتمام بالعلاقات الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية، والوطنية، والمجتمعية، والبيئية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور الأنشطة الطلابية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي.

2- دراسة (جزراب وآخرون، 2022) "دور المسؤولية الاجتماعية في دعم تنافسية منظمات الأعمال -دراسة حالة شركة PRODIAK بكوينين ولاية الوادي-"هدفت الدراسة للتعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث كانت أداة الدراسة هي الاستبيان وحجم العينة (54) فرداً من أفراد شركة PRODIAK بكوينين اختيرت بطريقة عشوائية، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج الـ SPSS، وتوصلت الدراسة لوجود دور إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، كما توصلت لوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المنظمات الاقتصادية.

3- دراسة (علي، 2020) بعنوان " العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية: دراسة تطبيقية "يهدف البحث إلى بيان تأثير كلاً من الخصائص المالية وغير المالية للشركات على طبيعة العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي مقاساً بالفروق الدفترية الضريبية، بالإضافة إلى بيان أثر تلك العلاقة على القيمة السوقية لحقوق الملكية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لعينة مكونة من الشركات المساهمة المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات خلال الفترة 2013-2018. وتوصل البحث لعدة نتائج أهمها وجود تأثير معنوي سلبي لخصائص مجلس الإدارة، لجنة المراجعة والملكية المؤسسية على العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والفروق الدفترية الضريبية، وفي المقابل وجود تأثير معنوي إيجابي للحوافز والتعويضات التنفيذية، ووجود تأثير معنوي سلبي لحجم الشركات ومعدل العائد على الأصول وكذلك تأثير معنوي إيجابي لمعدل الرافعة المالية على العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والفروق الدفترية الضريبية.

4- دراسة (الدليمي، 2020) بعنوان "دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليلية مقارنة" هدف البحث لدراسة دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واعتمد منهجين: الأول منهج تحليلي، والثاني منهج مقارنة على الجانب العراقي بحيث تم طرح بعض المفاهيم النظرية حول دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعرض بعض التجارب الدولية. وتوصل البحث لعدة نتائج من أهمها: تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في معظم البلدان حيث تحولت المؤسسات إلى شركاء في التنمية المستدامة، تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معاً والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث.

5- دراسة (عريوة، 2018) بعنوان "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء العاملين: دراسة ميدانية بالوحدة الرئيسية لمديرية الحماية المدنية لولاية المسيلة" هدفت الدراسة لمعرفة أهم الآليات التي تساهم في تحسين أداء العاملين، مدى تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية داخل الواقع المؤسساتي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء العاملين، تقييم واقع أداء العاملين داخل الواقع التنظيمي الجزائري، وقد استخدمت الملاحظة والمقابلة والاستمارة والسجلات والوثائق لجمع البيانات وتم اتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الواقع واختيرت العينة الطبقية والتي بلغ حجمها 263 عاملاً وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: اعتماد المؤسسة لنظام تقييم أداء تراعي فيه نفس معايير التقييم للجميع، كما تطبق نظاماً منصفاً للجزاءات، وتعمل على تنمية القدرات المهنية للعاملين فيها، كما تعتمد على نظام خدمات اجتماعية فعال ولتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية دور إيجابي في تحسين أداء العاملين.

6- دراسة (الدغيم، 2015) بعنوان "الكفاءة المهنية وعلاقتها بمستوى الطموح والخوف من التقييم السلبي لدى الطالبات المعلمات المتفوقات وغير المتفوقات أكاديمياً" هدفت الدراسة للكشف عن العلاقة بين الكفاءة المهنية ومستوى الطموح والخوف من التقييم السلبي لدى الطالب المعلم "استخدم البحث المنهج الوصفي وبلغت عينة الدراسة (128) طالبة معلمة (65) منها طالبة متفوقة و(63) طالبة غير متفوقة، وتم استخدام الاستبيان وتحليل النتائج باستخدام برنامج ال spss وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات المعلمات

المتفوقات وغير المتفوقات في الكفاءة المهنية ومستوى الطموح، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في الخوف من التقييم السلبي، إضافة لوجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومستوى الطموح، وعلاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً بين الكفاءة المهنية والخوف من التقييم السلبي.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Overesch & Wilkomm, 2024) بعنوان "The relation between corporate social responsibility and profit shifting of multinational enterprises" هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحويل الأرباح الدولية، وتم الحصول على البيانات من مصدرين Amadeus, Bureau van Dijk حيث توفر قاعدة البيانات Amadeus بيانات مالية على مستوى الشركات الفرعية بالإضافة إلى معلومات الملكية لعدد كبير من الشركات الأوروبية والأمريكية واستخدمت الدراسة عينتين هما عينة من الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية مع شركاتها التابعة الأوروبية، وعينة من الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية مع شركاتها التابعة الأوروبية واستخدمت درجات ESG لقياس أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تتراوح بين (0-100) حيث يمثل 100 أفضل أداء، توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط بشكل سلبي بتحويل الأرباح داخل الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأمريكية، إضافة لحدوث قدر أقل من تحويل الأرباح في هذه الشركات التي تظهر أداءً عالياً في أبعاد الحوكمة الاجتماعية أو حوكمة الشركات.

2- دراسة (Ivanova, et al., 2023) بعنوان "Social Responsibility as a Key Competence for Ensuring Sustainable Development of Enterprises" يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التعاون بين القطاع الخاص والعام في تحقيق التنمية المستدامة. ويستند في ذلك إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) كأداة أساسية لبناء شركات فعالة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعتمد الدراسة على نظرية النظم المفتوحة، حيث تعتبر الشركات كأنظمة تتأثر وتؤثر في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية

والبيئية. وتستند أيضاً إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي يربط بين الأداء الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الكمية والكيفية لتحليل البيانات، بما في ذلك: تحليل المحتوى: لدراسة الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، المقارنة: لمقارنة دوافع الشركات المختلفة في تبني المسؤولية الاجتماعية، التحليل التنظيمي: لدراسة الفوائد التي تجنيها الشركات من التعاون مع المنظمات العامة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، والشراكات بين القطاع الخاص والعام تساهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن مؤشرات ESG (التي تستخدم لقياس الاستدامة والأداء الأخلاقي للشركات) تلعب دوراً هاماً في اختيار الشركاء المناسبين للتعاون.

3- دراسة (Correa, et al., 2022) بعنوان "Social Responsibility And Its Impact On The Professional Ethics Training Of Public Accounting Graduates In Colombia" هدف هذا البحث لتحديد المعرفة النظرية والعملية بالأخلاقيات وارجة التدريب والمسؤولية الاجتماعية في الممارسة المهنية، واتبعت النموذج الوصفي غير التجريبي المقطعي الكمي، يتكون مجتمع الدراسة من 396 محاسباً عاماً في برنامج أكاديمي للمحاسبة العامة في إحدى الجامعات في مدينة كوكوتا بكولومبيا، واستخدم الاستبيان الذي تم تحليله إحصائياً وكانت العينة قصدية وبلغ حجمها 96 محاسباً عاماً تخرجوا من جامعة في كولومبيا وتوصلت الدراسة لنتائج عديدة أهمها أن المحاسبين العموميين بشكل عام لديهم المعرفة اللازمة حول الأخلاقيات المهنية والمسؤولية الاجتماعية والتي لها تأثير كبير على تصرفات المهنيين.

4- دراسة (Nurtanto, et al., 2020) بعنوان "Development of Model for Professional Competency Assessment (PCA) in Vocational Education: Study of the Engine Tune-Up Injection System Assessment Scheme" هدفت الدراسة إلى اختبار وإنتاج نموذج اختبار الكفاءة المهنية في مجموعات السيارات، أي نظام حقن ضبط المحرك (ETU-IS) الذي يلبي الخصائص ويمكن تطبيقه، تستخدم هذه الدراسة نهج نموذج Borg & Gall، تم إجراء تجارب التطوير في مقاطعة بانتن بانونيسيا، وأجري البحث عام 2019، موضوع التطوير هو اختبار الكفاءة للمشاركين

في ETU-IS، وعددهم (30) مستجيباً يتألفون من (5) مستجيبين من المدرسين، و(5) يعملون في شركات السيارات، و(6) من طلاب الجامعة في المجالات العلمية المناسبة بينما كان المقيمون الخارجيون ثلاثة مقيمين بناء على مجموعة من الخصائص تصف (3) خبراء من حيث الكفاءة المهنية. تتكون مواضيع التطوير من مختبري PCI-TOP، ومركز التدريب الاندونيسي في باندونغ، و P4TK BOE/ VEDC في مالانج كخبراء في كفاءة السيارات، استخدم تحليل البيانات معاملات الألفا لتحديد الموثوقية وإحصائيات Inter-Rater وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: يتمتع تطوير الأداة بإطار واضح ويتكون من جوانب الكفاءة من المعرفة والمهارات والمواقف التي يمكن القيام بها في شكل دراسات حالة اختبار اختبارات أداء ومقابلات، يشارك بعد الكفاءة بشكل كامل في وحدة اختبار الكفاءة المكونة من JRES, EMS, CMS, TMS, TS، بلغت نتائج اختبار أداة التقييم التي أجراها خبراء السيارات 93.3% مع موثوقية العلاقة القوية وتنفيذ اختبارات الكفاءة التي تفي بالمعايير وتحليل الفعالية في الفئة الممتازة كما يتضح من جانب فعالية النموذج بنسبة 89% والعملية بنسبة 90% تم توثيق جميع أنشطة اختبار الكفاءة والإشارة إليها في PCI في التعليم المهني، وأوصت الدراسة بإنتاج اختبار كفاءة بمعيار IQF موحد ممتاز.

5- دراسة (Goncharov, et al., 2020) بعنوان "Social responsibility and safety of food products" تحلل المقالة رأي مؤسسات صناعة التكنولوجيا في إقليم ستافروبول حول أهمية الكفاءة الاجتماعية والمهنية للعمال وكيف ينعكس ذلك في الأداء الفعلي واستخدم الاستبيان في نيسان عام 2017 حيث شارك فيه 42 متخصصاً، بما فيهم مديرو المؤسسات ونائبهم والتقنيين والمهندسين في مؤسسات إقليم ستافروبول العاملة في إنتاج المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني، يظهر تحليل المعلومات الواردة في منشورات العلماء الذين يمثلون مجالات مختلفة من المعرفة المهنية (الكيميائيون، والتقنيون، والمتخصصون في مجال المنتجات المعدلة وراثياً، وعلماء البيئة، والاقتصاديون وغيرهم) أهمية المسؤولية الاجتماعية والكفاءة المهنية لتقنيي مؤسسات الأغذية والتجهيز. بناء على منطلق المؤلفين، لا

يمكن تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أو المسؤولية الاجتماعية للشركات إذا لم يكن موظفو المؤسسة مشاركين في هذه العملية. وبحسب نتائج المسح فإنّ هناك عوامل خطر داخلية وخارجية تؤثر سلباً على مستوى المسؤولية الاجتماعية لأخصائيي التكنولوجيا. وتشمل هذه انخفاض الأجور، وارتفاع أعباء العمل في عمليات الإنتاج، وتعقيد العلاقات في فرق الإنتاج، والطلب المستمر على التجديد.

6-دراسة (Vleuten, et al., 2010) بعنوان " The assessment of professional competence: building blocks for theory development" تقدم هذه المقالة الدروس المستفادة من الخبرات في مجال تقييم الكفاءة المهنية. واستناداً إلى هرم ميللر، يتم التمييز بين تكنولوجيا التقييم الراسخة لتقييم "يعرف" و"يعرف كيف" و"يظهر كيف" والتطورات الأحدث في تقييم الأداء (السريري) على مستوى "الفعل". ويتم تصنيف ووصف الأدوات المستخدمة في تقييم مستوى "الفعل"، ويتم استخلاص دروس عامة إضافية لهذا المجال من تقييم الأداء. ويمكن أيضاً قراءة هذه الدروس كمبادئ عامة للتقييم (البرامج) وقد توفر لبنة أساسية في بناء نظرية لدعم ممارسات التقييم المناسبة والحديثة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة، نجد أن بعضها تركز على دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جوانب مختلفة مثل الوعي الاجتماعي لدى الطلاب، والميزة التنافسية للشركات، وأداء العاملين بالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس الكفاءة المهنية. وبعضها الآخر يركز على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والضرائب، ولكن من منظور مختلف. يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في فهم العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة، وكيف يمكن للشركات أن تستخدم المسؤولية الاجتماعية لتقليل عبء الضرائب.

ويوجد منها ما يركز على جوانب مختلفة من الكفاءة المهنية، ويمكن الاستفادة منها في تحديد الأبعاد المختلفة للكفاءة المهنية التي يمكن أن تتأثر بالمسؤولية الاجتماعية. وإن الربط بين المسؤولية الاجتماعية والكفاءة المهنية والضرائب يعتبر جديداً نسبياً في الأدبيات، ويمكن أن يوفر رؤى قيمة حول كيفية تحقيق التوازن بين هذه العناصر الثلاثة.

1-3. أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

إن أهمية البحث النظرية تتجلى في توسيع نطاق النظرية القائمة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بربطها بشكل مباشر بالكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب. وهذا يضيف بعداً جديداً لفهمنا لكيفية تأثير المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وبناء جسور بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية، فهي تبحث في كيفية تحقيق الشركات لأهدافها الاقتصادية (مثل زيادة الكفاءة وخفض التكاليف) مع الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية، كما تدرس التأثيرات المتبادلة بين المسؤولية الاجتماعية والكفاءة المهنية والضرائب، مما يساهم في فهم أكثر عمقاً للعلاقات المعقدة بين هذه المتغيرات.

بالتالي فهي تساهم في بناء إطار نظري جديد يربط بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفاهيم أخرى مثل الكفاءة والكفاءة الضريبية.

ثانياً: الأهمية العملية:

وتتمثل في توسيع حدود المعرفة الأكاديمية، وتطوير النظريات القائمة حول المسؤولية الاجتماعية والكفاءة المهنية، وتقديم تعديلات أو تطويرات عليها بناء على النتائج التي نحصل عليها ليطمئن بناء نظريات جديدة تفسر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات، وتوفير أدلة تجريبية قابلة للتطبيق، إضافة للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية.

1-4. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الحالية في التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض وفق التشريع السوري وذلك من خلال الآتي:

1. تقييم متغيرات الدراسة في القطاع الصناعي السوري من خلال:

▪ تقييم المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في القطاع الصناعي السوري.

▪ تقييم الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري

2. معرفة دور القوانين السورية في تشجيع الشركات والمكلفين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
3. تحليل دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية وفق التشريع السوري.
4. تحليل دور المسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب وفق التشريع السوري.

1-5. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تواجه سورية تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة للصراع الدائر في المنطقة، مما يجعل من الضروري البحث عن طرق جديدة لتنشيط الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، ويحتاج القطاع الصناعي السوري إلى إصلاحات هيكلية، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد العناصر الأساسية في هذا الإصلاح، كما يزداد دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، مما يجعل من الضروري تشجيع الشركات على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية ويسعى البحث إلى الإجابة على السؤال الرئيسي:

1. ما هو دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب وفق التشريع السوري؟

ويتفرع منه السؤالين الفرعيين التاليين:

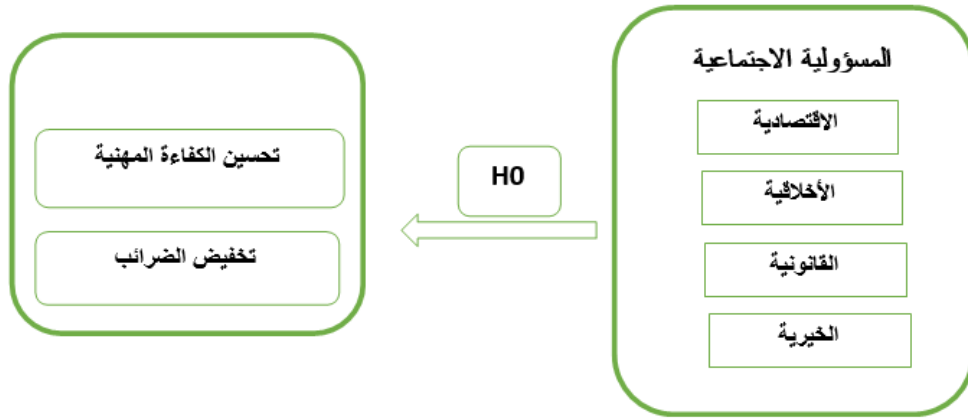
- 1- ما هو دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية وفق التشريع السوري؟
- 2- ما هو دور المسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب وفق والتشريع السوري؟

1-6. نموذج الدراسة

في ضوء محدودية الدراسات التي تركز معطيات متغيرات الدراسة الحالية، وتفاعلها في إطار واحد. وضعت الباحثة نموذج دراستها الفرضي المقترح. حيث يوضح الشكل (1) نموذج الدراسة المتضمن المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) والمتغير التابع تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب.

إذ يظهر الشكل (1) طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) وتحسين الكفاءة المهنية من جهة والعلاقة بينها وبين تخفيض الضرائب من جهة ثانية.

شكل (1) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات (Omid & Shafiee, 2018)، Ramos, (et al., 2020)، (Davis, et al., 2017)، (Nicolae & Sabina, 2010)، (Astereki, et al., 2021)، (Mulder, 2015)، (al., 2021)

1-7. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية H0:

لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) على تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب وفق التشريع السوري ويتفرع منها الفرضيتان الفرعيتان:

الفرضية الفرعية الأولى H01:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) على تحسين الكفاءة المهنية وفق التشريع السوري عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية H02:

H02: لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية على تخفيض الضرائب وفق التشريع السوري.

1-8. مجتمع الدراسة وعينتها:

تم توزيع أداة الدراسة الاستبيان على العاملين في شركات القطاع الصناعي السوري (نيو بارك، البرج، الشيف نديم، هنا) عشوائياً وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (123) استبياناً استرد منها (120) استبياناً صالحاً للتحليل بمعدل (30) استبيان لكل شركة وذلك لجمع آراء المبحوثين حول تأثير المسؤولية الاجتماعية في تحسين الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري إضافة لاستخدام أداة المقابلة ووضع عدة أسئلة تتناسب موضوع البحث لتحليل دور المسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب وفق التشريع السوري من وجهة نظر اثنين من الأخصائيين في القانون الضريبي السوري هما الدكتور محمد خير العكام والدكتور ابراهيم العدي.

1-9. منهج الدراسة:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تصميم استبانة لدراسة دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية حيث كان الجزء المتعلق بالبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على دراسة (Omid & Shafiee, 2018)، أما البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية فصمم بالاعتماد على دراسة (Ramos, et al., 2020)، أما أبعاد المسؤولية الاجتماعية فقد صممت بالاعتماد على الدراسات:

(Davis, et al., 2017), (Nicolae & Sabina, 2010)، وبالنسبة لأبعاد الكفاءة المهنية فقد تم الاعتماد على الدراسات: (Astereki, et al., 2021)، (Mulder, 2015) في تصميمها. وقد اعتمد مقياس ليكرت الخماسي حيث كان الوزن كالتالي: غير موافق بشدة رقم (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق بشدة (5). وتم تقييم أبعاد المسؤولية الاجتماعية المذكورة وتحديد مستوى تحسين الكفاءة المهنية بالاعتماد على المعادلة التالية:

(القيمة العليا البديلة - القيمة الدنيا للبدل) / عدد المستويات = $(5-1) / 3 = 1.33$ المدى.

وبذلك يكون المستوى المنخفض من (1-2.33)، المستوى المتوسط من (2.34-3.67)، المستوى المرتفع من (3.68-5).

وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الـ SPSS ، حيث تم إجراء اختبار الألفاكرونياخ لمعرفة صدق وثبات الاستبانة ثم استخدام الإحصاء الوصفي والتوزيع التكراري النسبي والانحدار الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، للحصول على النتائج المرجوة من البحث وذلك عند مستوى معنوية (0.05) ≤ a).

أما تحليل دور الضريبة في تحقيق أهداف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد اعتمد على تقديم إضاءة على قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لعام 2003 والتعديل الوارد بالمرسوم (30) عام 2023، وعلى أبرز القوانين السورية التي تناولت الضريبة والتجنب الضريبي، كما تناول ورود الضريبة في الدستور السوري، ثم تم تحليل أسئلة المقابلة لمعرفة دور المسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب وفق التشريع السوري.

10-1. التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

المسؤولية الاجتماعية:

رغم أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات المتزايدة، إلا أنها تقتصر إلى تعريف عالمي موحد، وترى المفوضية الأوروبية أنها مسؤولية الشركات عن تأثيرها على المجتمع، متجاوزة التزاماتها القانونية، ورغم اختلاف التعريفات، فإن جوهر هذه المسؤولية يكمن في كونها اختيارية، فالشركات تتحمل مسؤوليات اجتماعية إضافية طوعاً، وتحدد نطاق هذه المسؤولية بناء على أولوياتها وقيمتها. (Overesch & Willkomm, 2024).

وتعرف إجرائياً بأنها المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية هي التزام أخلاقي بتقليل الأثر السلبي للعمليات الصناعية على البيئة والمجتمع، وتعزيز التنمية المستدامة. تتجاوز هذه المسؤولية حدود الامتثال القانوني لتشمل مجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، وتحسين ظروف العمل، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النشاط الصناعي. الشركات الصناعية المسؤولة اجتماعياً تسعى إلى تحقيق توازن بين الربحية والمسؤولية المجتمعية،

من خلال الاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة، وتطوير منتجات مستدامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة ويظهر ذلك واضحاً بالتزامها من الناحية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية.

أولاً: المسؤولية الاقتصادية:

وتعرف المسؤولية الاقتصادية للقطاع الصناعي بأنها التزام المنظمة بتحقيق قيمة اقتصادية مستدامة تعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والموظفين والعملاء والمجتمعات المحلية، ويعتبر الإنفاق الاقتصادي أداة أساسية لتحقيق المسؤولية الاقتصادية، فمن خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتحديث التكنولوجيا، وتدريب الموظفين، وتعزيز سلاسل الإمداد المستدامة، يمكن للشركات تحسين كفاءتها، وزيادة قدرتها التنافسية، وتلبية احتياجات العملاء المتطورة. وبالتالي، فإن الإنفاق الاقتصادي المدروس يساهم في تحقيق نمو مستدام للشركة وتعزيز مكانتها في السوق.

(Anon., 2019, pp. 99–100)

وتعرف إجرائياً بأنها الالتزام الأساسي لشركات القطاع الصناعي بتحقيق الأرباح وتوليد القيمة للمساهمين. هذا الالتزام يشمل تحقيق نمو مستمر ومتوازن للأعمال، وذلك من خلال تطوير المنتجات والخدمات، والوصول إلى أسواق جديدة، وزيادة الكفاءة التشغيلية، ضمان تحقيق أرباح كافية لتغطية التكاليف والاستثمار في النمو المستقبلي، وتوزيع الأرباح على المساهمين، توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، وتدريبهم وتطوير مهاراتهم، المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار، ودفع عجلة الإنتاج، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، الامتثال للتشريعات الاقتصادية والضريبية، والحفاظ على المنافسة العادلة في السوق.

ثانياً: المسؤولية القانونية:

هي المسؤولية التي يتحملها شخص ما عن أفعاله، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفعال، فهي نتيجة حتمية لها، وعادة ما تكون المسؤولية رد فعل على عدم الوفاء بواجب ما، حيث تظهر كواجب إضافي يهدف إلى تصحيح الخطأ، وبالتالي، فإن القانون يستند إلى مبدأ المسؤولية لضمان تنفيذ الواجبات الأساسية،

وذلك بفرض عقوبات في حال الإخلال بها. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن المسؤولية القانونية ليست سوى نوع واحد من أنواع المسؤولية العديدة التي تواجهها الأفراد في المجتمع. (Solc & Krejcikova, بلا تاريخ، p.7) وتعرف إجرائياً بأنها مجموعة القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال الشركات الصناعية وتحدد حقوقها وواجباتها تجاه المجتمع والبيئة. هذه المسؤولية تهدف إلى حماية المستهلكين والعمال والبيئة من الأضرار التي قد تنتج عن الأنشطة الصناعية.

أهم جوانب المسؤولية القانونية للقطاع الصناعي:

- يجب على الشركات الصناعية ضمان سلامة المنتجات التي تنتجها، والتأكد من أنها لا تشكل أي خطر على صحة وسلامة المستهلكين.

- تلتزم الشركات الصناعية بتطبيق المعايير البيئية لحماية البيئة من التلوث الناتج عن عمليات الإنتاج.

- يجب على الشركات الصناعية احترام حقوق العمال وتوفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ودفع الأجور العادلة، وتطبيق قوانين العمل.

- تتحمل الشركات الصناعية المسؤولية عن أي أضرار تلحق بالأشخاص أو الممتلكات نتيجة لمنتجاتها أو عملياتها.

- يجب على الشركات الصناعية الامتثال لجميع القوانين واللوائح التي تنظم أنشطتها، بما في ذلك قوانين الضرائب وقوانين المنافسة.

ثالثاً: المسؤولية الأخلاقية:

"تتعلق المسؤولية الأخلاقية بمدى اعتقادنا بأن الأفراد أو الجماعات ملزمون أخلاقياً بالتصرف بطريقة معينة تجاه بعضهم البعض وتجاه المجتمع ككل. فهي تتضمن تحديد من يتحمل المسؤولية عن الأفعال التي تضر بالآخرين أو تنتهك القيم المجتمع (Wisneski, et al., 2016). وتعرف إجرائياً

بأنها مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية التي يجب على الشركات الصناعية اتباعها في جميع أنشطتها. تتجاوز هذه المسؤولية الالتزامات القانونية، لتشمل التزامات أخلاقية أوسع نطاقاً تجاه المجتمع والبيئة والموظفين.

أبعاد المسؤولية الأخلاقية للقطاع الصناعي:

- توفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ودفع أجور عادلة، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز.
- الحد من التلوث، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتطوير منتجات وعمليات صديقة للبيئة.
- ضمان جودة المنتجات وسلامتها، وحماية المستهلكين من أي أضرار.
- دعم المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، والاستثمار في التعليم والتدريب، والمساهمة في المشاريع الخيرية.
- ممارسة أنشطة تجارية شفافة ونزيهة، والالتزام بالقيم الأخلاقية في جميع التعاملات.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية، ودعم القضايا الإنسانية.

رابعاً: المسؤولية الخيرية:

هي دعوة صادقة لتقديم العطاء من أجل الصالح العام. يتجسد هذا العطاء في العمل الخيري الذي يهدف إلى تحسين حياة الناس وتطوير المجتمع. فالعمل الخيري هو أكثر من مجرد تبرع، بل هو تعبير عن حب الإنسان لأخيه الإنسان، ومساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة ورخاء. في المجتمعات الديمقراطية، يتمتع الأفراد والمنظمات بحرية اختيار المشاريع التي تدعمها، مما يضمن تنوع المبادرات الخيرية واستجابتها للاحتياجات المتعددة. نحن جميعاً نستفيد من نتائج الأعمال الخيرية، سواء من خلال الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخيرية أو من خلال الشعور بالانتماء إلى مجتمع متكاتف. (Chadha, 2022) وتعرف إجرائياً بأنها أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي تمثل التزام الشركات الصناعية بتقديم المساعدات والتبرعات للمجتمعات المحلية والقضايا الإنسانية. هذه

المساعدات تأتي بشكل تطوعي وغير ملزمة قانونياً، وتعتبر تعبيراً عن رغبة الشركات في المساهمة في تحسين حياة الناس والمجتمعات.

أمثلة على المسؤولية الخيرية للقطاع الصناعي:

- تقديم تبرعات نقدية للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية لدعم مشاريعها.

- تشجيع الموظفين على التطوع في أعمال خيرية.

- الاستثمار في البنية التحتية للمجتمعات المحلية كالمدارس والمستشفيات.

- دعم المشاريع التي تساهم في حل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة.

- تقديم المساعدات العينية والمالية في حالات الكوارث الطبيعية.

الكفاءة المهنية:

القدرة على أداء عمل ما بمهارة واقتدار، وذلك بفضل المعرفة والخبرة المكتسبتين من خلال الدراسة والتدريب، وتلعب الكفاءة دوراً حاسماً في تحقيق النجاح الوظيفي، حيث ترتبط ارتباطاً مباشراً بجودة الأداء وتساهم في تحقيق أهداف المنظمة (المعالي، 2019، ص12).

وتعرف إجرائياً بأنها تعرف الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي بأنها القدرة المتكاملة للعاملين على أداء مهامهم الوظيفية على أكمل وجه، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة تلبي توقعات العملاء والمستهلكين. تتعدى الكفاءة المهنية مجرد إنجاز المهام الموكلة، بل تشمل مجموعة من المهارات والمعارف والسلوكيات التي تمكن العامل من التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة العمل الصناعي، واتخاذ القرارات الصائبة، والعمل بروح الفريق، والمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية. ويمكن قياس الكفاءة المهنية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بأداء الفرد، مثل الإنتاجية، والجودة، والابتكار، والالتزام بالمواعيد، والمساهمة في تطوير العمليات. كما يمكن تقييمها من خلال تقييم الأداء الدوري الذي يعتمد على مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً.

تخفيض الضرائب:

وتعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الشخص جبراً إلى الدولة بصفة نهائية دون مقابل مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة (حشيش, 1999) ويعرف تخفيض الضرائب إجرائياً بأنه إعفاء جزئي أو كلي من الضريبة المفروضة على نشاط تجاري أو صناعي أو مدني لتحقيق أهداف للدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

11-1. حدود الدراسة ومحدداته:

تتضمن حدود الدراسة الآتي:

الحدود المكانية: شركات القطاع الصناعي في مدينة دمشق .

الحدود البشرية: تتمثل في جميع العاملين في: شركات القطاع الصناعي السورية.

الحدود الزمانية: خلال الربع الثاني والثالث من عام 2024

المحددات: اقتصرَت الدراسة على القطاع الصناعي في مدينة دمشق نظراً لضيق الوقت وشمولية الموضوع.

2-الفصل الثاني:

الإطار النظري

أولاً: المسؤولية الاجتماعية:

2-1. التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

نشأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في خضم الثورة الصناعية، حيث كان الهدف الأساسي هو تعظيم الأرباح وكان مفهوم المسؤولية الاجتماعية بسيطاً يقاس بمعايير محدودة تخص الوضع الداخلي للشركة، مع مرور الوقت، تطورت هذه المسؤولية لتشمل اهتماماً أكبر بالعمال والمجتمع. في مرحلة الكساد الكبير، أدرك العالم أهمية دور الدولة في الاقتصاد، مما أدى إلى توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية ليشمل التزام الشركات تجاه المجتمع ككل. مع تزايد الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية، وظهور حركات الضغط، تحولت المسؤولية الاجتماعية إلى مفهوم أكثر شمولية، حيث بدأت الشركات في دمج الممارسات المستدامة في عملياتها، وتطوير مدونات أخلاقية وقوانين تحكم سلوكها فكان نضوج الفكرة وممارستها وتطوير معايير ومؤشرات قياسها. في عصر المعلومات، أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الشركات. فمع ظهور تحديات جديدة مثل ظهور قيم وجرائم وانتهاكات ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد، وانهيار شركات عملاقة في الاقتصاد الأمريكي مثل (شركة أنرون)، أصبح من الضروري للشركات أن تظهر التزاماً حقيقياً تجاه المجتمع والبيئة. (عباز، 2019، ص23)

2-2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية هي تأثير متبادل بين المنظمة ومجتمعها، وتتضمن أبعاداً اقتصادية، قانونية، أخلاقية، وخيرية. ووفقاً لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (1999)، فإنها تعني تجاوز المتطلبات القانونية والتجارية والأخلاقية لتلبية توقعات المجتمع، في حين عرفت المفوضية الأوروبية (2001) بأنها استثمار في رأس المال البشري والبيئة والعلاقات مع أصحاب المصلحة

فهي إشباع مطالب أصحاب المصلحة. (Grigoris, 2016, pp. 40-41) ويرى البنك الدولي أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام الشركات ببناء مستقبل مستدام من خلال العمل مع المجتمع وتحقيق التوازن بين الأرباح والمسؤولية البيئية والمجتمعية. (عبد المولى، 2022، ص564).

تمثل الشركات المسؤولة اجتماعياً كياناً متوازناً بين الربحية والمسؤولية المجتمعية. تسعى هذه الشركات إلى تحقيق أهدافها التجارية من خلال تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة، مع الحرص على الوفاء بمتطلبات المجتمع والبيئة. تتضمن هذه المسؤولية توفير بيئة عمل آمنة، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والمساهمة في التنمية المستدامة. وبذلك، تحقق الشركات المسؤولية اجتماعياً ميزة تنافسية من خلال بناء سمعة طيبة وجذب العملاء والمستثمرين المهتمين بالقيم المشتركة. (Obeidat, 2016, p. 364)

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات اليوم عنصراً أساسياً في استراتيجية أي شركة ناجحة. فهي لا تقتصر على مجرد عمل خيري، بل هي استثمار طويل الأجل يساهم في تعزيز سمعة الشركة وجذب العملاء والمستثمرين. وبدأت هذه الفكرة تكتسب أهمية متزايدة منذ ستينيات القرن الماضي، وتطورت لتشمل مجموعة واسعة من الممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأرباح والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. (Shafiee & Omid, 2018, p. 251)

نشأت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات استجابة لوعي متزايد بأهمية تحقيق الأهداف العامة في السوق. وقد تم ترسيخ هذه الفكرة في الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية لعام 2001، حيث تم تعريفها على أنها دمج طوعي للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أنشطة الشركات. وتعد هذه المسؤولية اليوم عنصراً أساسياً في بناء اقتصاد مستدام وقادر على المنافسة. (Carrera, 2022, p. 4) كما عرفت تعريف المسؤولية المجتمعية بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ومجتمعهم المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. (معهد الدراسات المصرفية، 2011).

2-3. عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية:

توجد العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها لضمان نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

الإيمان الصادق: يجب أن يكون هناك إيمان راسخ بقضية المسؤولية الاجتماعية على جميع المستويات في الشركة، بدءاً من الإدارة العليا وصولاً إلى الموظفين.

الرؤية الواضحة: يجب تحديد أهداف واضحة ومحددة للمسؤولية الاجتماعية، وربطها برؤية الشركة الاستراتيجية.

الالتزام المؤسسي: يجب أن تصبح المسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من عمل الشركة، وأن يتم تخصيص الموارد اللازمة لها. وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.

القيادة الفعالة: يجب تعيين مسؤول متخصص في المسؤولية الاجتماعية، ومساندته من قبل الإدارة العليا.

البدء الصغير: يجب البدء بمشاريع صغيرة قابلة للقياس والتطوير، قبل الانتقال إلى مشاريع أكبر وأكثر طموحاً.

التخطيط الدقيق: يجب وضع خطط عمل تفصيلية لكل مشروع، وتقييم الأداء بشكل دوري والحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها.

التعاون مع الجهات الأخرى: يجب التنسيق مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتجنب الازدواجية في الجهود وكى لا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ الشركة في يوم من الأيام إلى الاستغناء عنه.

الاستدامة: يجب أن تكون برامج المسؤولية الاجتماعية مستدامة مالياً، وأن تساهم في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع على المدى الطويل.

التركيز على الجودة: يجب أن تكون البرامج الاجتماعية عالية الجودة، وأن تلبي احتياجات المجتمع الفعلية.

التواصل الفعال: يجب التواصل بوضوح مع جميع أصحاب المصلحة حول جهود الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية، فكل مؤسسة أو شركة صغيرة أو كبيرة قادرة على أن تقدم شيئاً لمجتمعها وللمن حولها وليس المهم حجم البرنامج الذي يقدم بل الأهم أن يم تقديم شيء يستفيد منه المجتمع مهما كان حجمه. (الأسرج، 2014، ص.ص: 16-17)

4-2. المعايير المعتمدة لقياس المسؤولية الاجتماعية:

تتعدد معايير المسؤولية الاجتماعية ويمكن تلخيصها في أربعة محاور رئيسية: المسؤولية تجاه الموظفين: تتمثل في توفير بيئة عمل صحية وأمنة، وتعزيز ثقافة عمل قائمة على العدالة والمساواة، والاستثمار في تطوير الكوادر البشرية، وتقديم حوافز تشجع على الالتزام والولاء. المسؤولية البيئية: تتضمن حماية البيئة من التلوث، والحد من الأثر السلبي للأنشطة الصناعية، واعتماد ممارسات صديقة للبيئة في الإنتاج والاستهلاك. المسؤولية الاجتماعية: تتمثل في المساهمة في التنمية المجتمعية المستدامة، ودعم المبادرات الخيرية والتعليمية والصحية، والعمل على تحسين جودة حياة المجتمع. المسؤولية تجاه التنمية المستدامة: تتضمن الالتزام بالبحوث والتطوير، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، والتركيز على الابتكار المستدام. كما تعتبر معايير "أيزو 26000" العالمية مرجعاً أساسياً للشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث تقدم إطاراً شاملاً لتقييم أداء الشركات في مختلف المجالات ذات الصلة، مثل حقوق الإنسان، وحقوق العمال، وحقوق المستهلك، والبيئة، والممارسات العادلة. (لغويل & زمالي، 2016، ص 307).

5-2. مستويات المسؤولية الاجتماعية:

ترتبط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بثلاثة مستويات متداخلة: المستوى الأول هو الشرعية الاجتماعية التي تمنحها المجتمع للقيام بوظيفته، أما المستوى الثاني فهو المسؤولية التنظيمية التي تتجسد في الآثار المترتبة على أنشطة المؤسسة على مختلف أصحاب المصالح، سواء كانوا مباشريين أو غير مباشريين، في حسن أن المستوى الثالث فهو الأخلاقيات الإدارية على المستوى الفردي، حيث

يتحمل كل فرد في المؤسسة مسؤولية أخلاقية فردية تجاه المجتمع، ويتوجب عليه اتخاذ قرارات تتسق مع المسؤولية الاجتماعية للمنظمة. (بعجوج، 2018، ص10).

6-2. عناصر المسؤولية الاجتماعية:

وهي الاهتمام الاجتماعي، والفهم، والمشاركة، والتي تعتبر عناصر مترابطة وتشكل حجر الأساس لبناء مجتمعات قوية ومتماسكة ونورد مفهوم كما منها فيما يلي:

الاهتمام: يشير مفهوم "الاهتمام الاجتماعي" إلى ذلك الرابط العاطفي الوثيق الذي يجمع الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها، سواء كانت هذه الجماعة أسرة صغيرة أو مجتمعاً واسعاً. هذا الارتباط يتجاوز الانتماء البسيط، ليصل إلى مستوى أعمق من الانخراط والتعلق، حيث يشعر الفرد بالمسؤولية تجاه جماعته، ويسعى جاهداً لتحقيق تقدمها وازدهارها. يتجلى هذا الاهتمام في الحرص على استمرار تماسك الجماعة، والسعي لتحقيق أهدافها المشتركة، والخوف من أي تهديد قد يمس بسلامتها أو يؤدي إلى تفككها.

الفهم: مفتاح المشاركة الفعالة و يتطلب الفهم من الفرد أن يكون على دراية عميقة بجماعته، وأن يفهم طبيعتها وهيكلها وقيمها وتاريخها. يشمل هذا الفهم فهماً للبنية الاجتماعية للجماعة، أي فهم العلاقات بين أفرادها ومؤسساتها، وكذلك فهماً للعمليات الاجتماعية التي تحدث داخلها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الفرد أن يفهم الأثر الاجتماعي لأفعاله. أي أن يدرك كيف تؤثر تصرفاته وقراراته على الآخرين وعلى المجتمع ككل. هذا الفهم يساعد الفرد على اتخاذ قرارات مسؤولة تساهم في تحقيق الصالح العام.

المشاركة: تعتبر المشاركة الاجتماعية ترجمة عملية للاهتمام والفهم. فهي تعني اشتراك الفرد مع الآخرين في العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وحل المشكلات التي تواجه المجتمع. تتخذ المشاركة أشكالاً متنوعة، بدءاً من المشاركة في الأنشطة التطوعية، وصولاً إلى المشاركة في صنع القرارات السياسية. (الحسن، 2014، ص.ص:16-17).

7-2. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

أصبحت التنمية المستدامة حجر الزاوية في عالم الأعمال المعاصر، إذ لم يعد تحقيق الأرباح هو الهدف الوحيد للشركات، بل أصبح تحقيق التوازن بين الأرباح والمسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة، وتتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات كونها مجرد ممارسة اختيارية، بل أصبحت استراتيجية أساسية لضمان بقاء الشركات في السوق وكسب ثقة العملاء والمستثمرين.

تتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة، وتحسين ظروف العمل، ودعم المجتمعات المحلية. من خلال تبني مصادر طاقة متجددة، وإعادة تدوير النفايات، وتوفير فرص عمل عادلة، يمكن للشركات أن تساهم بشكل إيجابي في المجتمع وتقلل من أثرها السلبي على البيئة.

ومع ذلك، تواجه الشركات العديد من التحديات في تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مثل التكاليف الإضافية والضغط التنافسي. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب قياس وتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي لهذه الممارسات.

رغم هذه التحديات، فإن الفوائد التي تجنيها الشركات من تطبيق المسؤولية الاجتماعية تفوق التكاليف بكثير، فمن خلال بناء سمعة إيجابية، وجذب موظفين أكفاء، وزيادة ولاء العملاء، يمكن للشركات تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل. (Thao, et al., 2023, pp. 528-529)

يمكن تلخيص هذه الفوائد على النحو التالي:

أولاً: العوائد المالية: يؤدي تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية إلى تعزيز صورة الشركة وسمعتها كشركة ملتزمة بالمساهمة في المجتمع، مما يجذب المزيد من العملاء المدركين لقيم الاستدامة والمسؤولية. هذا بدوره يؤدي إلى زيادة المبيعات والإيرادات.

تحسين العلاقة مع المستثمرين حيث تفضل العديد من المؤسسات الاستثمارية الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر هذه الممارسات مؤشراً على إدارة قوية واستدامة طويلة الأجل. تقليل التكاليف على المدى الطويل: قد تتطلب ممارسات المسؤولية الاجتماعية استثمارات أولية، ولكنها على المدى الطويل تساهم في تقليل التكاليف من خلال تحسين كفاءة العمليات، وتقليل النفايات، والحد من التكاليف التشغيلية.

ثانياً: الموارد البشرية:

جذب وتطوير المواهب: تجذب الشركات المسؤولة اجتماعياً موظفين مؤهلين ويرغبون في العمل في بيئة عمل إيجابية وملتزمة بالقيم الأخلاقية.

زيادة الرضا الوظيفي والإنتاجية: يساهم الشعور بالانتماء إلى شركة ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية في زيادة رضا الموظفين عن العمل، مما يؤدي إلى تحسين أدائهم والإنتاجية.

تقليل التغيب والانسحاب: يؤدي تحسين بيئة العمل والاهتمام برفاهية الموظفين إلى تقليل معدلات التغيب والانسحاب، مما يقلل من تكاليف التوظيف والتدريب.

ثالثاً: إدارة المخاطر:

تقليل المخاطر التنظيمية: الامتثال للقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية يحمي الشركة من المخاطر القانونية والمالية.

تحسين السمعة وتجنب الأزمات: تساعد ممارسات المسؤولية الاجتماعية على بناء سمعة إيجابية للشركة، مما يقلل من احتمالية تعرضها للأزمات والفضائح.

تعزيز العلاقات مع المجتمع: يساهم التفاعل الإيجابي مع المجتمع في بناء علاقات قوية بين الشركة والمجتمع المحلي، مما يقلل من الاحتجاجات والمقاومة.

رابعاً: التمايز بين العلامات التجارية:

بناء علامة تجارية قوية: تميز المسؤولية الاجتماعية للشركات علامة الشركة عن منافسيها، مما يخلق ولاء لدى العملاء.

زيادة الحصة السوقية: يفضل المستهلكون بشكل متزايد الشركات التي تهتم بالقضايا الاجتماعية والبيئية، مما يزيد من حصة الشركة السوقية.

خامساً: ترخيص العمل:

تسهيل الحصول على التراخيص: تسهل ممارسات المسؤولية الاجتماعية الحصول على التراخيص والتصاريح الحكومية، وتساهم في بناء علاقات إيجابية مع الجهات الحكومية.

تحسين العلاقات مع الجهات التنظيمية: تساعد هذه الممارسات على تقليل التدقيق التنظيمي، وتجنب

العقوبات (Nimani, et al., 2022, pp. 316-317).

8-2. مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

يتشكل نشاط المسؤولية الاجتماعية من مجموعة من المبادئ هي الاستدامة، المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام حقوق الإنسان، احترام المعايير الدولية للسلوك، واحترام وسيادة القانون (صباح، 2021، ص44) ونورد فيما يلي مفهوم كل منها: الاستدامة هي فلسفة شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وذلك من خلال إدارة الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة فعالة ومستدامة، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وبمعنى آخر هي عملية مستمرة تتطلب اتخاذ قرارات مدروسة بشأن استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، وتشجيع الممارسات التي تساهم في الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية. (Ozili, 2022, p. 4)

المساءلة: وتعني أن يتحمل أ المسؤولية أمام ب عندما يكون أ ملزماً بإبلاغ ب عن تصرفات وقرارات أ (الماضية أو المستقبلية)، وتبريرها، وتحمل العقوبة في حالة سوء السلوك في نهاية المطاف. (Kyriacou, 2008, p. 1)

الشفافية: تعد ركيزة أساسية للحكم الرشيد، فهي تتقاطع مع مفاهيم مثل المساءلة والكفاءة والثقة. ومع ذلك، على الرغم من أهميتها، فإن تحديد مفهوم الشفافية بدقة وقياسها بشكل موثوق لا يزالان أمراً صعباً، خاصة عندما يتعلق الأمر بتمييزها عن مفاهيم أخرى مثل الفساد والمساءلة (Romero, 2023)

السلوك الأخلاقي: تتطلب البيئة التسويقية المتغيرة تركيزاً شديداً على الزبائن، مما يستوجب من منسوبي المبيعات التزاماً قوياً بالأخلاقيات المهنية لبناء علاقات ثقة متينة مع العملاء، وتعزيز ولائهم للخدمات التي تقدمها المؤسسة (المرديات، 2011، ص37)

احترام مصالح الأطراف المعنية: تقتضي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تتجاوز حدود تحقيق الأرباح، وأن تهتم بمصالح جميع الأطراف المعنية بأعمالها. فالأطراف المعنية ليست مقتصرة على

المساهمين والعملاء، بل تشمل أيضاً الموظفين والمجتمع المحلي، حيث لكل منهم حقوق ومصالح يجب احترامها. (ISO 26000:2010، ص12).

احترام حقوق الإنسان: وهو مفهوم أساسي في المجتمعات الحديثة يعني الاعتراف بالقيمة المتأصلة لكل فرد بغض النظر عن جنسه، أو عرقه، أو دينه، أو آرائه السياسية، أو أي وضع آخر.

احترام المعايير الدولية للسلوك: وهو التزام الأفراد والمؤسسات والدول بمجموعة من القواعد والتوجيهات المتفق عليها عالمياً، والتي تحدد السلوك المقبول في التعاملات الدولية.

واحترام وسيادة القانون: أي خضوع جميع المواطنين من أصغر مستوى إلى أعلى مستوى للقانون.

9-2. المسؤولية الاقتصادية:

تتجاوز المسؤولية الاقتصادية للشركات مجرد تحقيق الأرباح، فهي تشمل مجموعة واسعة من الالتزامات تجاه أصحاب المصلحة المتعددين، من مساهمين وموظفين إلى عملاء ومجتمع محلي، وإن قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستدامة تمكنها من الاستثمار في ممارسات مستدامة بيئياً، تحقق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، فالمسؤولية الاقتصادية ليست مجرد واجب أخلاقي، بل هي استثمار في مستقبل الشركة والمجتمع على حد سواء.

وهي تشكل حجر الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالشركات، في جوهر عملها، تسعى إلى توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتحقيق الأرباح التي تضمن استمراريتها. هذه الأرباح ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتمكين الشركة من دفع رواتب العاملين، والاستثمار في التطوير، والمساهمة في نمو الاقتصاد. وبالتالي، فإن تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هو أمر بالغ الأهمية لنجاح أي شركة في المدى الطويل (Rahim, et al., 2011, p. 123)

10-2. المسؤولية القانونية:

تشكل المسؤولية القانونية الإطار الذي تحكم به الشركات أعمالها، فهي تلزمها بالامتثال للقوانين واللوائح التي تضعها الدولة لحماية المجتمع. هذه القوانين تحدد المعايير المقبولة للسلوك التجاري، وتضمن

حقوق المستهلكين، وتحافظ على البيئة. وبعبارة أخرى، فإن القانون هو الضامن لتصرف الشركات بشكل مسؤول وأخلاقي، والمشرعون هم المسؤولون عن وضع القوانين التي تنظم الأنشطة التجارية. وتهدف هذه القوانين إلى حماية المجتمع من الممارسات التجارية غير المشروعة، وتعزيز المنافسة العادلة، وضمان استدامة البيئة. وبالتالي، فإن القوانين تعكس قيم المجتمع وتطلعاته. (Nicolae & Sabina, 2010, p. 238)

11-2. المسؤولية الأخلاقية:

تتولد المسؤولية الأخلاقية من تفاعلاتنا مع الآخرين، فهي ليست مجرد مفهوم نظري بل هي واقع نعيشه يومياً. عندما نقول إن شخصاً ما مسؤول عن فعل معين، فإننا لا نقصد بالضرورة إدانته، بل نقصد أنه مرتبط بهذا الفعل وعواقبه.

هناك ثلاثة أنواع للمسؤولية الأخلاقية وهي المسؤولية اللاحقة التي تنشأ بعد ارتكاب فعل، سواء أكان هذا الفعل مقصوداً أم لا، المسؤولية المسبقة التي نتحملها قبل القيام بفعل ما، وهي مرتبطة بالواجبات والالتزامات التي نتعهد بها، المسؤولية الاستجابية وهي القدرة على الاستجابة لاحتياجات الآخرين وتلبية توقعاتهم، وهي تعبير عن الوعي الأخلاقي والالتزام بالقيم الإنسانية.

وتختلف المسؤولية الأخلاقية عن المساءلة القانونية، فالأولى تتعلق بالضمير والقيم، والثانية تتعلق بالقوانين والعقوبات. ومع ذلك، فإن كليهما يتطلبان القدرة على تفسير أفعالنا وتبريرها.

كما يلعب المجتمع دوراً حاسماً في تحديد المعايير الأخلاقية وتقييم سلوك الأفراد، فالمجتمع يضع القواعد والقوانين التي تحكم العلاقات بين الأفراد، ويحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض.

أمثلة على المسؤولية الأخلاقية: في العمل يتحمل المسؤول عن مشروع ما مسؤولية إنجاحه والالتزام بالمواعيد، في الأسرة الوالدان مسؤولان عن تربية أطفالهما وتوفير بيئة آمنة لهم، أما في المجتمع فكل فرد مسؤول عن الحفاظ على البيئة والمساهمة في تطوير المجتمع. (Argandona, 2016, p. 4)

12-2. المسؤولية الخيرية:

يمثل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية للشركات استثمار الشركات في مجتمعاتها المحلية، هذا الاستثمار يوتي ثماراً متعددة، فهو يعزز من جودة الحياة للمجتمع بأكمله، ويخفف العبء عن الحكومة، فمن خلال دعم المجتمعات المحلية، تخلق الشركات بيئة جاذبة للاستثمار والأعمال، وتساهم في بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً فتشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات جسراً للتواصل بين القطاع الخاص والمجتمع.

بالتالي هذا البعد ليس مجرد عمل تطوعي، بل هو استثمار ذكي يدر عوائد اجتماعية واقتصادية، ولا يقتصر دور المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع فحسب، بل يشمل أيضاً الموظفين، فمن خلال المشاركة في الأنشطة الخيرية، يشعر الموظفون بالفخر والانتماء لشركتهم، ويزداد ولاؤهم لها، كما تساهم هذه المشاركة في تطوير مهاراتهم القيادية وتعزيز قيمهم الأخلاقية. (Nicolae & Sabina, 2010, p. 239)

13-2. معوقات المسؤولية الاجتماعية:

تواجه المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الصناعي المعوقات التالية:
أولاً معوقات داخلية للشركة:

عبء بيروقراطي إداري: يشير إلى الروتين الإداري المعقد والطويل الذي يعيق تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

موارد محدودة: نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية، خاصة في الشركات الصناعية.

صعوبة إجراء عمليات العناية الواجبة: يشير إلى التحديات التي تواجهها الشركات الصناعية في تقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية المرتبطة بعملياتها وسلاسل التوريد.

مقاومة داخلية: عدم حصول مبادرات المسؤولية الاجتماعية على الدعم الكافي من الإدارة العليا والموظفين والموردين والمستثمرين.

نقص المعرفة والخبرة: افتقار الموظفين في الشركات الصناعية للمعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

تضارب مع الأهداف والقيم: عدم توافق مبادرات المسؤولية الاجتماعية مع الأهداف الاستراتيجية للشركة وثقافتها المؤسسية.

عدم التوافق مع أجندة التنمية العالمية: عدم قدرة الشركات الصناعية المحلية على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التركيز على الامتثال: النظر إلى المسؤولية الاجتماعية كمجرد التزام قانوني وليس استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق قيمة مضافة.

ثانياً: معوقات خارجية للشركة:

قلة الدعم المؤسسي: عدم حصول الشركات على الدعم الكافي من المنظمات الحكومية والخاصة.

بيئة تنظيمية غير داعمة: وجود قوانين وتشريعات معقدة وغير واضحة تعيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

غياب استراتيجيات وطنية واضحة: عدم وجود خطط وطنية شاملة لدعم المسؤولية الاجتماعية وتوفير الأدوات اللازمة لتنفيذها.

نقص المعلومات والمشورة: عدم توفير المعلومات الكافية للشركات حول أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

تشريعات صارمة تحد من الابتكار: قوانين بيئية صارمة تعيق الشركات عن تطوير حلول مبتكرة لمشاكل الاستدامة.

رسائل غير واضحة: عدم وجود توجيهات واضحة للشركات حول كيفية المساهمة في حل التحديات الاجتماعية.

عدم ثقة المجتمعات المحلية: عدم وجود علاقة مبنية على الثقة بين الشركات والمجتمعات المحلية. نقص قدرات أصحاب المصلحة المحليين: عدم قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة الفعالة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

أولويات قصيرة الأجل: تركيز المستثمرين والمستهلكين على الأرباح قصيرة الأجل بدلاً من الاستدامة على المدى الطويل (Nikadimovs, 2023, p. 229)

ثانياً: الكفاءة المهنية:

14-2. مفهوم الكفاءة المهنية:

الكفاءة هي قدرتك على توفير كل ما تحتاجه لتعيش حياة مريحة ومستقرة ومستقلة، سواء أكان ذلك من مال أو وقت أو مهارات وهي أن تكون قادراً على التعامل مع أي موقف يواجهك، سواء كان سهلاً أو صعباً بمعنى أن تكون مستعداً للتغيير والتطور. (Antera, 2021, p. 465)

تعرف بانها مجموعة الخصائص الشخصية والمعرفية والمهارية التي تمكن الفرد من تحقيق أهداف وظيفته بكفاءة وفعالية وهي تقاس بمعايير محددة (الياسين & الضلاعين، 2023، ص198).

كما تعرف الكفاءات بأنها مجموعة من الخصائص القابلة للقياس والتي تميز فرداً عن آخر، وتساهم بشكل كبير في تحقيق النجاح الوظيفي. هذه الخصائص متنوعة وتشمل المهارات السلوكية (مثل التواصل، والعمل الجماعي)، والمهارات التقنية (مثل إتقان البرامج)، والسمات الشخصية الفريدة (كالذكاء والإبداع)، والسمات الأخلاقية (كالأمانة والتفاني). من منظور إدارة الموارد البشرية، ترتبط الكفاءة ارتباطاً وثيقاً بأداء الموظف، حيث تعتمد على قدرته على تنفيذ المهام الموكلة إليه بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال توظيف مجموعة من المعارف والمهارات والقدرات. وتعرف الكفاءة الوظيفية تحديداً بقدرة الفرد على أداء المهام المطلوبة وفقاً للمعايير المحددة، وبجودة عالية. (Torabi, et al., 2021, p. 111)

يتم تعريف الكفاءات المهنية وترتبط بشكل رئيسي بالتكوين المهني في مستوياته الثلاثة التكوين المهني المنظم، التدريب المهني (إعادة الإدماج في العمل) والتكوين المستمر وتصنف الكفاءة المهنية حسب Hay McBer كما يلي:

الإنجاز والعمل يتطلب الكفاءات التالية: التوجه نحو الإنجاز، الاهتمام بالنظام والجودة والدقة، المبادرة، بحث المعلومات

الدعم والخدمة الإنسانية يتطلب كفاءة التفاهم بين الأشخاص، والتوجه لخدمة العملاء

الدور والتأثير: يتطلب كفاءة الدور والتأثير، الوعي التنظيمي، إقامة العلاقات

الإدارة: تتطلب الكفاءات: تنمية الآخرين، الجزم واستخدام القوة الموضوعية، العمل الجماعي والتعاون، قيادة الفريق

المعرفية: تتطلب التفكير التحليلي والتفكير المفاهيمي والخبرة

الفعالية الشخصية: تتطلب ضبط النفس، الثقة بالنفس، المرونة، الالتزام التنظيمي (Tazo, et al., 2020, p. 7)

2-15. الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي:

يشهد القطاع الصناعي تحولات جذرية بفعل التقدم التكنولوجي السريع، خاصة مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة التي تعتبر ثورة الاتصالات العالمية والانترنت، تتجاوز متطلبات المهنة التقليدية لتشمل مجموعة واسعة من الكفاءات التي تجمع بين الجانب التقني من جهة كإتقان الرياضيات، العلوم، والهندسة، القدرة على تصميم التجارب وتحليل البيانات، فهم التقنيات الحديثة، وحل المشكلات الهندسية المعقدة، والمهارات الشخصية من جهة أخرى مثل التفكير النقدي والإبداعي، حل المشكلات، اتخاذ القرارات، العمل الجماعي، التكيف مع التغيير، والقيادة، إضافة للمهارات المستقبلية كالذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة، إنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة.

وإن أهم الكفاءات المطلوبة في سوق العمل هي الكفاءات العرضية التي تشمل القدرة على حل المشكلات المعقدة، والتفكير النظمي، والتفكير التجاري، والكفاءات الناعمة مثل التواصل الفعال، العمل الجماعي، والذكاء العاطفي، إضافة لمحو الأمية التكنولوجية والتي تعرف بانها القدرة على استخدام التقنيات الحديثة بكفاءة و إن الصناعات المختلفة تتطلب كفاءات متعددة فمثلاً صناعة السيارات تتطلب كفاءة التركيز على التفكير الريادي، التحليل، وإدارة الوقت في حين يتطلب التصنيع الكفاءات الرقمية مثل التحليل والتشخيص الرقمي، ومهارات التصنيع الإضافي. (Menendez, et al., 2020, p. 1515)

2-16. متطلبات الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي:

قد تختلف متطلبات الكفاءة عبر الصناعات وهناك حد أدنى من المتطلبات لكل مهارة من أجل تبني التقنيات بشكل أفضل ويمكن تقييم الفجوة من خلال مقارنة الحد الأدنى من متطلبات الكفاءة والكفاءة المتاحة حيث تم تحديد أربع كفاءات: التقنية والمنهجية والاجتماعية والشخصية والمهارات المرتبطة بكل منها كما يلي:

أولاً: الكفاءة الفنية هي قدرة الفرد على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة والكميات الكبيرة من البيانات والعمل فعلياً مع المهارات الفرعية المرتبطة بها كالمعرفة الحديثة، والمهارات الفنية، التعامل بذكاء مع الأجهزة الذكية والتطبيقات، ومهارات معالجة البيانات، وفهم أمن تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: الكفاءة المنهجية هي قدرة الفرد على الابتكار والمشاركة في المهام الاستراتيجية وحل المشكلات المحتملة في المهام بكفاءة، والتعلم المستمر وترتبط بها مجموعة من المهارات مثل الإبداع، التفكير الريادي، حل النزاعات، حل المشكلات، صناعة القرارات، مهارات البحث، المهارات التحليلية، التوجيه والكفاءة.

ثالثاً: الكفاءة الاجتماعية وهي قدرة الفرد على العمل مع أشخاص من خلفيات متنوعة، واستخدام شبكات المعرفة ونقل العمل والمعرفة وتحمل المزيد من المسؤولية وتتطلب مهارات اللغة وتبادل الثقافات

والاتصال بالانترنت والتواصل والقدرة على العمل ضمن فريق والقدرة على نقل المعرفة والقيادة والقدرة على التفاوض والتعاون.

رابعاً: الكفاءة الشخصية وهي قدرات الفرد على أن يكون مرناً فيما يتعلق بملفات الوظائف، وتقبل التغييرات، وأن يكون مستعداً لتعلم الجديد وإدارة الضغوط والدعم والمبادرات المستدامة ومتطلبات الفهم التنظيمي وتتطلب مهارات المرونة والغموض والتسامح وقابلية التعلم والقدرة على العمل تحت الضغط والعقلية المستدامة واللين في التعامل. (Jose, et al., 2023, p. 3)

2-17. أبعاد الكفاءة المهنية:

تتكون الكفاءة المهنية من عدة أبعاد رئيسية تتفاعل معاً لتشكل الكفاءة الشاملة للموظف هذه الأبعاد هي المعرفة: وتشمل المعرفة النظرية والعملية اللازمة لأداء المهام الموكلة، كما تتضمن هذه المعرفة المعلومات العامة والمتخصصة في المجال، بالإضافة إلى المهارات الفنية التي تمكن الفرد من تطبيق هذه المعرفة.

المهارات: وهي القدرة على تطبيق المعرفة بشكل عملي وتشمل المهارات التقنية مثل استخدام البرامج والتطبيقات، والمهارات الشخصية مثل التواصل والتفاعل مع الآخرين، والمهارات الذهنية مثل التحليل وحل المشكلات.

السلوك: ويشير إلى الطريقة التي يتصرف بها الفرد في بيئة العمل. يشمل السلوك المهني مجموعة من الصفات مثل المسؤولية، الانضباط، التعاون، والقدرة على التعامل مع الضغوط. كما يتضمن السلوك المهني القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة والتكيف مع التغييرات (قبال & كمنزة، 2022، ص41).

2-18. العوامل المؤثرة على الكفاءة المهنية:

نقص في الخبرة، نقص في التطوير المهني المستمر ذي الصلة، التعرض المحدود، جامعة غير مناسبة والتدريب والتعليم الجامعي غير الكافي، الانتقال إلى التدريب المهني أثناء العمل (اكتساب مهارات محددة)، عدم الاستعداد بشكل كاف من أجل التحسن في المعلومات والتواصل التكنولوجي،

عدم وضوح أهداف الفرد للتطور الوظيفي، عدم كفاية التطوير والبحث الملائم، الافتقار إلى العمل الجماعي والتطوير، إعداد هيكل تنظيمي غير ملائم، استراتيجيات تطبيق مشروع متغيرة، أهداف تنمية تنظيمية غير واضحة. (Moyo & Chigara, 2023, pp. 3-4)

19-2. أهمية الكفاءة المهنية:

تكمُن أهمية الكفاءة المهنية في تمكين الفرد من تطوير ذاته ومهاراته، مما يزيد من ثقته بنفسه ويؤهله للعمل بشكل مستقل وفعال. كما تساعد الكفاءة على تعزيز مرونة الفرد وقدرته على التكيف مع التغيرات المستمرة في بيئة العمل، مما ينعكس إيجاباً على أدائه المهني.

كما تساهم في رفع مستوى أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فمن خلال تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة، تتمكن المؤسسة من مواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية، وبالتالي تعزيز مكانتها التنافسية في السوق.

وهي رحلة مستمرة تتطلب التطوير والتحديث الدائمين ففي ظل التغيرات المتسارعة في عالم العمل، يجب على الأفراد والمؤسسات أن يواكبوا هذه التغيرات من خلال الاستثمار في التدريب والتطوير المهني. (نور الدين، 2023، ص 24).

ومن مميزات الكفاءة المهنية:

مساهمة الموارد في خلق القيمة: تختلف مساهمة الموارد البشرية في خلق القيمة باختلاف كفاءاتهم وقدراتهم. فالموظفون الأكفاء يرفعون من جودة المنتج أو الخدمة، مما يزيد من قيمة المؤسسة. كما أن امتلاك موظفين ذوي مهارات عالية يمثل رأس مال بشري قيماً ومميزاً للمؤسسة.

ندرة الموارد: تكون الموارد البشرية نادرة عندما تمتلك قدرات عالية لا يسهل العثور عليها لدى المنافسين. وتزداد ندرة هذه القدرات بفضل التنوع الطبيعي في القدرات الذهنية بين الأفراد.

صعوبة تقليد الموارد: يصعب تقليد الموارد البشرية لعدة أسباب، منها: ثقافة المؤسسة الفريدة، صعوبة تحديد مساهمة كل فرد، وتعقيد العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة.

عدم قابلية الموارد للتبديل: لا يمكن بسهولة استبدال الموارد البشرية ببدائل أخرى تحقق نفس النتائج الاستراتيجية للمؤسسة. (حموني & عبد الله، 2018، ص.ص: 44-45).

20-2. سمات الكفاءة المهنية:

الكفاءة المهنية هي مجموعة من القدرات والمهارات والمعارف التي تمكن الفرد من أداء مهامه الوظيفية بنجاح. هذه القدرات ليست ثابتة بل تتطور مع الوقت والتجربة، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالسياق الذي يعمل فيه الفرد، وتتلخص سمات الكفاءة المهنية فيما يلي:

النسبية: إن الكفاءة المهنية ليست مقياساً مطلقاً بل هي مفهوم نسبي يتأثر بعوامل متعددة ومتغيرة، فهي تختلف باختلاف المتطلبات والمسؤوليات المرتبطة بكل وظيفة أو دور مهني. فمثلاً، الكفاءة المطلوبة من طبيب جراح تختلف تماماً عن الكفاءة المطلوبة من مهندس برمجيات، وذلك بسبب اختلاف طبيعة العمل والمهارات والمعارف المطلوبة في كل مجال أي أن ما يعتبر كفاءة عالية في شركة ناشئة قد لا يكون كذلك في شركة كبيرة ومتأسسة.

التعلم المستمر: فالكفاءة المهنية ليست هدفاً ثابتاً بل هي رحلة مستمرة من التعلم والتطوير، والعالم المهني يتغير بسرعة، مما يتطلب من الأفراد تحديث مهاراتهم ومعارفهم باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية مثلاً المهندس الذي لا يتابع التطورات في مجال الهندسة سوف يفقد كفاءته بمرور الوقت.

التركيز على الأداء: إذ أن الكفاءة المهنية تقاس بقدرة الفرد على تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس. فالأداء الفعلي هو المؤشر الحقيقي لكفاءة الفرد، وليس الشهادات أو المؤهلات العلمية وحدها، فالموظف الذي يحقق أهدافه ويقدم حلولاً مبتكرة هو موظف كفء، بغض النظر عن سنوات خبرته.

(Antera, 2021, pp. 468-470)

21-2. مراحل اكتساب الكفاءة المهنية:

يمكن تقسيم رحلة اكتساب الكفاءة المهنية إلى خمس مراحل رئيسية:

أولاً مرحلة البداية والتأسيس وتبدأ هذه المرحلة مع دخول الفرد إلى سوق العمل لأول مرة حيث يسعى إلى توظيف كل المهارات والمعارف التي اكتسبها خلال دراسته وحياته الشخصية للبحث عن فرص عمل مناسبة. قد يشمل ذلك المشاركة في أعمال تطوعية أو برامج تدريب عملي لتطوير سيرته الذاتية واكتساب خبرة عملية يليها مرحلة التطوير المبكر حيث أنه بعد الحصول على الوظيفة الأولى، يدخل الفرد مرحلة التطوير المبكر حيث يسعى إلى تعزيز مهاراته وقدراته من خلال التدريب المستمر والتعلم الذاتي، قد يشمل ذلك حضور ورش عمل أو دورات تدريبية قصيرة الأجل، أو الحصول على شهادة مهنية، ثم مرحلة إعادة التقييم والعودة إلى الدراسة وفي هذه المرحلة، قد يشعر بعض الأفراد بالحاجة إلى إعادة تقييم مساهم المهني والعودة إلى الدراسة للحصول على مؤهلات علمية أعلى أو تخصص في مجال جديد. هذا القرار غالباً ما يكون مدفوعاً برغبة في التقدم الوظيفي أو تغيير المسار المهني، ثم تأتي مرحلة الصيانة والتطوير المستمر إذ أنه بعد ترسيخ مكانته في العمل، يسعى الفرد إلى صيانة وتطوير كفاءاته الحالية والاستعداد للترقي إلى مناصب قيادية. قد يتضمن ذلك المشاركة في برامج تطوير القادة أو الحصول على تدريب على مهارات الإدارة وأخيراً مرحلة إعادة الاستثمار في المجتمع: بعد التقاعد أو الانتهاء من الحياة المهنية النشطة، يمكن للأفراد الاستفادة من خبراتهم ومعارفهم لخدمة المجتمع من خلال التطوع أو العمل الاستشاري أو تأسيس مشاريع صغيرة. (أبو عقيل، 2019، ص14-15).

22-2. أنواع الكفاءات المهنية:

يهتم المجتمع الأوروبي بتطوير مجموعة من الكفاءات الأساسية تعتبر حجر الزاوية للنجاح المهني والشخصي. يمكن تصنيف هذه الكفاءات إلى خمسة أنواع رئيسية وهي:

الكفاءة الاجتماعية: تشمل القدرة على التفاعل بفعالية مع الآخرين، والعمل ضمن فريق، وحل النزاعات، واحترام التنوع الثقافي. كما تشمل القدرة على اتخاذ القرارات المسؤولة والمشاركة في الحياة المجتمعية.

الكفاءة التواصلية: تتضمن القدرة على التعبير عن الأفكار بوضوح وفعالية سواء شفهاً أو كتابياً، واستخدام لغات متعددة، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة مثل الحاسوب والإنترنت.

كفاءة المعلومات: تشير إلى القدرة على البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها بفعالية، والتعامل مع مختلف مصادر المعلومات التقليدية والرقمية.

الكفاءة الذاتية: تتضمن القدرة على العمل بشكل مستقل، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وتقييم الأداء الشخصي، كما تشمل الثقة بالنفس والقدرة على التعلم المستمر.

الكفاءة المعرفية: تشير إلى القدرة على اكتساب المعرفة والمهارات الجديدة، والرغبة في التعلم المستمر، والتطبيق العملي للمعرفة المكتسبة (Daminov, et al., 2020, p. 6343)

23-2. مقاربات الكفاءة المهنية:

هناك ثلاثة مقاربات أساسية لكفاءة الأفراد والمؤسسات: المقاربة السلوكية، المقاربة العملية، والمقاربة الاستراتيجية. كل مقاربة تركز على عناصر مختلفة تؤثر في الكفاءة وتقدم نظرة متكاملة حول كيفية تطويرها وتعزيزها.

المقاربة السلوكية للكفاءة: تركز على المهارات والمعارف الفردية والجماعية اللازمة لأداء المهام الوظيفية بنجاح، وتشمل ثلاثة مكونات أساسية:

رأس المال المعرفي: وهو مجموع المعارف والخبرات التي يمتلكها الفرد أو الفريق.

مهارة الفعل: القدرة على تطبيق المعرفة والخبرة في مواقف عمل متنوعة.

حسن التعامل والتصرف: القدرة على التواصل والتفاعل بفعالية مع الآخرين واتخاذ القرارات المناسبة.

لكي تكون الكفاءة فعالة، يجب أن تكون المعارف والمهارات متاحة للاستخدام في أي وقت، وأن تكون الكفاءة موجهة نحو تحقيق أهداف العمل، كما يجب توفير بيئة عمل محفزة تدعم تطوير الكفاءات وتشجع الموظفين على استخدامها.

المقاربة العملية للكفاءة: تعتبر أن الكفاءة هي نتيجة تفاعل مستمر بين ثلاثة عناصر وهي التكنولوجيا أي الأدوات والأجهزة التي يستخدمها الأفراد في عملهم، المعرفة المشتركة والقيم التي يتشاركها أفراد الفريق، السيورة التنظيمية والتي تشمل العمليات والإجراءات التي تتبعها المؤسسة.

الكفاءة في هذه المقاربة هي:

نتيجة التفاعل: لا يمكن شراء الكفاءة أو تقليدها، بل هي وليدة التفاعل بين العناصر الثلاثة.

ميزة تنافسية: تعطي المؤسسة ميزة تنافسية تمكنها من تحقيق نتائج أفضل.

متغيرة: تتغير الكفاءة باستمرار مع تغير العناصر التي تؤثر فيها.

المقاربة الاستراتيجية للكفاءة: تركز على الكفاءات التي تميز المؤسسة عن منافسيها وتساعد على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. هذه الكفاءات هي صعبة التقليد إذ يصعب على المنافسين نسخ هذه الكفاءات أو تطوير كفاءات مماثلة، ولا يمكن استبدالها بتقنيات أو طرق عمل أخرى بسهولة، وتلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

تتداخل هذه المقاربات الثلاث وتكمل بعضها البعض. فالكفاءة السلوكية هي الأساس الذي تبنى عليه الكفاءة العملية والاستراتيجية. والكفاءة العملية تساهم في تطوير الكفاءة الاستراتيجية.

تقدم هذه المقاربات الثلاثة نظرة شاملة حول مفهوم الكفاءة وأهميتها في تحقيق النجاح الفردي والمؤسسي. من خلال فهم هذه المقاربات، يمكن للمؤسسات والأفراد تحديد الكفاءات اللازمة لتحقيق أهدافهم وتطوير استراتيجيات لتعزيز هذه الكفاءات. (عيسات، 2022، ص.ص: 18-21)

ثالثاً: التجنب الضريبي:

24-2. مفهوم التجنب الضريبي:

هو عملية معقدة تتضمن تصميم وتنفيذ استراتيجيات مالية مشروعة بهدف تقليل عبء الضرائب على الأفراد والشركات. يتم ذلك من خلال تحليل دقيق لأحكام القوانين الضريبية وتطبيقها بطريقة قانونية لتحقيق أقصى قدر من التوفير الضريبي وبمعنى آخر هو فن استغلال الثغرات القانونية في النظام الضريبي بطريقة لا تخالف القانون. يعتمد هذا الفن على معرفة عميقة بأحكام الضرائب وقدرة على ربط هذه الأحكام بظروف مالية محددة لتحقيق أهداف التوفير الضريبي. (Silaban & Purba, 2020, p. 26)

يعد التجنب الضريبي مفهوماً غامضاً يتغير بتغير القوانين واللوائح، وهو بشكل عام، يشير إلى أي إجراء قانوني تتخذه الشركات أو الأفراد لتقليل الضرائب المستحقة عليهم، قد يكون هذا الإجراء بسيطاً مثل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية المتاحة، أو معقداً مثل تصميم هياكل أعمال معقدة لتحقيق أهداف ضريبية محددة. المشكلة تكمن في تحديد الخط الفاصل بين التخطيط الضريبي المشروع والتجنب الضريبي غير القانوني، حيث توجد منطقة رمادية واسعة تتيح للشركات استغلال الثغرات القانونية. (حشاد، 2021، ص10).

كما يعرف التجنب الضريبي بأنه مصطلح واسع يشير إلى مجموعة الإجراءات التي تتخذها الكيانات لتقليل الضرائب المستحقة عليها، وذلك ضمن حدود القانون، و يختلف عن التهرب الضريبي، الذي هو فعل غير قانوني يتضمن عدم دفع الضرائب المستحقة أو تقديم معلومات كاذبة للسلطات الضريبية، ويعتبر التخطيط الضريبي جزءاً من التجنب الضريبي المشروع، حيث يستخدم الأفراد والشركات المعرفة بالقانون الضريبي لتحقيق أقصى استفادة منه (فهيم، 2022، ص7).

كما يعرف التجنب الضريبي بأنه قيام المكلف باتباع أساليب مشروعة قانوناً لتخفيف مبلغ الضريبة، وذلك باستغلال ثغرات موجودة في القانون أو التخطيط المسبق و شكل الاستثمار (سنيينة، 2009).

تعد مسألة تجنب الضرائب من القضايا المعقدة التي تتطلب فهماً عميقاً للآليات الاقتصادية والقانونية التي تحكمها. وتبرز ثلاث نظريات رئيسية لتفسير دوافع الشركات والأفراد في اللجوء إلى هذه الممارسات:

تجنب الضرائب كبديل للتمويل ترى هذه النظرية أن الشركات قد تلجأ إلى تخطيط الضرائب كوسيلة لتقليل التكاليف المرتبطة بمصادر التمويل الأخرى، مثل الديون، إذ أنه بدلاً من الاقتراض من البنوك ودفع فوائد عليها، قد تختار الشركات هيكلتها بطريقة تقلل من الضرائب المستحقة عليها، مما يوفر لها الموارد اللازمة للاستثمار والتوسع، ويتمثل الدافع الرئيسي في تقليل تكلفة رأس المال، وتحسين العائد على الاستثمار.

تجنب الضرائب كأداة لنقل القيمة: تركز هذه النظرية على نظرية الوكالة، حيث يعتبر المديرون التنفيذيون وكلاء عن المساهمين، حيث يستخدم المديرون التنفيذيون تخطيط الضرائب كأداة لنقل القيمة من الحكومة إلى المساهمين، وذلك من خلال تقليل الضرائب التي تدفعها الشركة، ويتمثل الدافع في زيادة ثروة المساهمين، وتحسين أداء الشركة في السوق.

تجنب الضرائب كإجراء احترازي: ترى هذه النظرية أن الشركات قد تلجأ إلى تخطيط الضرائب كإجراء احترازي للحفاظ على سيولتها النقدية، ففي حالة عدم توفر مصادر تمويل أخرى بأسعار معقولة، قد تستثمر الشركات أموالها النقدية في مشاريع ذات عائد ضئيل أو حتى سلبي، بهدف تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة، ويتمثل الدافع في تأجيل دفع الضرائب، والحفاظ على السيولة النقدية للاستثمار في فرص أفضل في المستقبل. (Mohamed & Eldawayaty, 2022, p. 75)

2-25. أنواع التجنب الضريبي:

يمكن تقسيم التجنب الضريبي إلى نوعين رئيسيين هما:

أولاً: التجنب الضريبي المقبول: هو الاستفادة المشروعة من النظام الضريبي من خلال اختيار الهياكل القانونية والعمليات التي تقلل من الالتزامات الضريبية. هذا النوع من التجنب يعتبر جزءاً طبيعياً من التخطيط المالي للشركات والأفراد، مثل الاستثمار في أدوات مالية معفاة من الضريبة كبعض السندات الحكومية أو الصناديق الاستثمارية، اختيار طرق الإهلاك التي تقلل من الضريبة ضمن الإطار القانوني المسموح به، التبرع للجمعيات الخيرية للحصول على إعفاءات ضريبية.

ثانياً: التجنب الضريبي الضار: هو الاستغلال المتعمد للثغرات القانونية أو التفسير الخاطئ للقوانين بهدف تقليل الضرائب بشكل غير مشروع. هذا النوع من التجنب يضر بالاقتصاد ويؤدي إلى عدم المساواة الضريبية، مثل إنشاء شركات وهمية في ملاذات ضريبية لتحويل الأرباح وتجنب دفع الضرائب، التلاعب بتسعير التحويلات الداخلية بين الشركات التابعة لتقليل الأرباح الخاضعة للضريبة في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، استخدام هياكل مالية معقدة لإخفاء الدخل الحقيقي عن السلطات الضريبية (خورشيد، 2021، ص203).

26-2. المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي:

إن التجنب الضريبي هو مسألة حساسة تتطلب توازناً دقيقاً بين تحقيق المكاسب المالية والالتزام بالقوانين والأخلاقيات. على الرغم من فوائده المحتملة، إلا أنه يحمل أيضاً مخاطر كبيرة قد تؤثر سلباً على الشركة على المدى الطويل. لذلك، يجب على الشركات أن تتخذ قرارات مدروسة بشأن مدى استعدادها لتحمل هذه المخاطر فمن مزاياها:

زيادة الأرباح: من أبرز فوائد التجنب الضريبي هو زيادة الأرباح المتاحة للشركة. فبتقليل الضرائب المدفوعة، تزداد السيولة النقدية التي يمكن توظيفها في الاستثمارات والتوسع، مما يعزز قيمة الشركة ويرفع عائدات المساهمين.

تحفيز الإدارة: تشجع ممارسة التجنب الضريبي الإدارات على البحث عن طرق مبتكرة لتقليل التكاليف الضريبية، مما يساهم في تحسين كفاءة الشركة.

أما تكاليفها فتتمثل فيما يلي:

التكاليف القانونية والسمعية: قد تتعرض الشركات التي تمارس التجنب الضريبي بطرق غير قانونية لعقوبات مالية وقانونية، بالإضافة إلى أضرار سمعية قد تؤثر على أعمالها المستقبلية.

التكاليف الإدارية: يتطلب التخطيط والتطبيق الفعال للتجنب الضريبي استثمارات كبيرة في الوقت والموارد البشرية، مثل المحاسبين والمحامين.

تضارب المصالح: يمكن للمديرين استخدام التجنب الضريبي كغطاء لعمليات الاحتيال والتربح الشخصي. نظراً لتعقيد هذه الممارسات، يصعب على المساهمين اكتشاف مثل هذه الأنشطة.

صعوبة الرقابة: غالباً ما تكون ممارسات التجنب الضريبي معقدة وصعبة الفهم، مما يجعل من الصعب على السلطات الضريبية اكتشافها ومقاضاتها، هذا يمكن أن يخلق بيئة غير عادلة للمنافسة.

انخفاض قيمة السهم: عندما يكتشف المستثمرون أن الشركة تستخدم التجنب الضريبي بطرق غير شفافة، قد يفقدون الثقة بها ويقومون ببيع أسهمهم، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة السهم.

وفي الدول المتقدمة حيث تتمتع الشركات بسمعة قوية، وتعتبر الممارسات الضريبية غير الشفافة تهديداً كبيراً لهذه السمعة. فإن تكاليف التجنب الضريبي تكون أكثر وضوحاً، حيث يؤدي التجنب الضريبي إلى انخفاض كبير في قيمة السهم، في حين تكون أنظمة الرقابة في الدول النامية أقل قوة، مما يسهل على المديرين استغلال التجنب الضريبي لتحقيق مكاسب شخصية. كما أن المستثمرين قد يكونون أقل وعياً بمخاطر هذه الممارسة. (عيسى، 2015، ص.ص: 251-253)

27-2. آليات التجنب الضريبي:

تستخدم الشركات مجموعة متنوعة من الآليات لتقليل الالتزامات الضريبية المستحقة عليها، يمكن تقسيم هذه الآليات إلى أدوات داخلية وخارجية:

الأدوات الداخلية:

هيكل الشركة القانوني: يمكن للشركات الاستفادة من الفروق بين الأنظمة الضريبية للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، وكذلك من الإعفاءات الضريبية الممنوحة لأنواع معينة من الشركات.

الملاذات الضريبية: تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل أرباحها إلى دول ذات معدلات ضرائب منخفضة أو إعفاءات ضريبية كبيرة لتجنب دفع ضرائب عالية في بلدانها الأصلية.

تسعير التحويلات الداخلية: يتم تحديد أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الشركات التابعة بطريقة تقلل من الأرباح الخاضعة للضريبة في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة.

الاستراتيجيات المحاسبية: يمكن للشركات اختيار الطرق المحاسبية التي تقلل من الأرباح الخاضعة للضريبة، مثل اختيار طرق الإهلاك التي تؤدي إلى خصومات ضريبية أكبر.

الأدوات الخارجية:

الإعفاءات الضريبية: تستغل الشركات الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الحكومات لتشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو مناطق جغرافية محددة.

ضعف العقوبات: قد يدفع ضعف نظام العقوبات الضريبية الشركات إلى التأخر في سداد الضرائب أو عدم دفعها بالكامل، خاصة إذا كانت تكلفة التهرب أقل من العقوبة المتوقعة. (محمد & بغدادى، 2019)

28-2. التهرب الضريبي:

هو أي شيء يقلل من ضرائب الشركة نسبة إلى دخلها المحاسبي قبل الضريبة، (Dyrenge, et al., 2010, p. 1164)

وهو سلوك غير قانوني يعتبر جنائية توجب العقوبة في معظم البلدان والدول، ويعتمد فيه المكلف إخفاء بيانات أو إظهار بيانات مختلفة عن الواقع لموظفي هيئة الضرائب مع وجود نية التهرب من الضريبة. (الركابي، 2022).

29-2. المشاكل الأخلاقية للتهرب الضريبي:

يعتبر التهرب الضريبي من أبرز التحديات الأخلاقية التي تواجه الشركات في العصر الحديث، فبينما تسعى الشركات لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، فإنها قد تلجأ إلى تلاعبات ضريبية تخل بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع. تتجاوز هذه القضية مجرد أرقام وأحكام قانونية، بل تتعلق بقيم أخلاقية جوهرية مثل العدالة والمساواة والنزاهة.

تتعدد الجوانب الأخلاقية للتهرب الضريبي، فمن ناحية، يشكل انتهاكاً للمبدأ القائل بأن الجميع يجب أن يساهم في تمويل الخدمات العامة التي يستفيد منها. ومن ناحية أخرى، يعزز ثقافة عدم الثقة بين الشركات والمجتمع، ويؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي.

تؤكد النظريات الأخلاقية المختلفة على أهمية دفع الضرائب، فالنظرية النفعية ترى أن دفع الضرائب يساهم في تحقيق الصالح العام، بينما تؤكد نظرية العدالة على أهمية توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل. كما أن المبادئ الدينية تدعو إلى الصدق والأمانة في التعامل مع المال العام.

ولكن، ما هي الدوافع التي تدفع الشركات إلى التهرب الضريبي؟ يمكن إرجاع هذه الدوافع إلى مجموعة من العوامل، منها الرغبة في تحقيق أقصى قدر من الأرباح، والضغط التنافسية، وعدم وضوح التشريعات الضريبية.

وتلعب الحوكمة دوراً حاسماً في مكافحة التهرب الضريبي، فمن خلال وضع سياسات واضحة ومعايير أخلاقية، يمكن للشركات أن تضمن التزامها بالقوانين والأنظمة، وأن تمنع الممارسات الضريبية غير المشروعة. كما أن مجلس الإدارة والمدققون الداخليون والخارجيون يتحملون مسؤولية كبيرة في مراقبة الامتثال الضريبي (Stephenson & Veselina, 2015)

30-2. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتهرب الضريبي:

تشكل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتهرب الضريبي موضوعاً معقداً ومتشابكاً، خاصة في سياق الشركات الاحتكارية. فمن ناحية، تسعى هذه الشركات إلى تعظيم أرباحها، وهو هدف يتعارض في كثير من الأحيان مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يدعو إلى المساهمة في المجتمع وتوفير المنافع العامة. ومن ناحية أخرى، تعتبر دفع الضرائب جزءاً أساسياً من هذه المساهمة، حيث تساهم الضرائب في تمويل الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع بأكمله، فالشركات الاحتكارية تسعى جاهدة إلى زيادة أرباحها، وقد تلجأ إلى مختلف الوسائل لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التهرب الضريبي، في حين تدعو مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة، بما في ذلك دفع حصتها العادلة من الضرائب، إضافة لصعوبة التوازن فإذا أولت الشركات الأولوية لتعظيم الأرباح، سيكون من المحتمل أن تقلل من اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية والالتزام الضريبي، وعلى العكس، إذا ركزت الشركات على المسؤولية الاجتماعية، فمن المحتمل أن تتنازل عن بعض الأرباح من أجل تحقيق أهداف اجتماعية.

قد تكون هناك علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية والتهرب الضريبي، بمعنى أن زيادة الاهتمام بالجانب الأول قد يؤدي إلى نقص في الجانب الثاني والعكس صحيح، وفي بعض الحالات، قد تكون هناك علاقة تكملية بين الجانبين، حيث تسعى الشركات إلى تحقيق كلا الهدفين معاً، فقد تتغير سلوكيات الشركات بمرور الوقت، مما يجعل من الصعب تحديد علاقة ثابتة بين الجانبين، كما قد

تؤدي التغيرات في السياسات الضريبية إلى تغيير سلوك الشركات فيما يتعلق بالتهرب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية (Goerke, 2018) .

2-31. ورود الضريبة في الدستور السوري وهو أسمى القوانين:

ورد في الدستور السوري لعام (2012) في المادة (50) "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة"

ورد في الدستور السوري لعام (2012) المادة (18) "لا تفرض الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون يقوم النظام الضريبي على أسس عادلة وتكون الضرائب تصاعدية بما يحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية".

ورد أيضاً في المادة (50) منه " أداء الضرائب والرسوم والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون".

الخلاصة:

أظهرت المواد الواردة في الدستور السوري أن المشرع سمح للدولة بفرض الضرائب وتحصيلها وفق القانون، وأوجب وجود نص صريح بالتكليف بالضريبة وأقر بمبدأ عدالة الضريبة وأن تفرض تصاعدية على شرائح الدخل بعد إعفاء الحد الأدنى المعاشي منها وهو تقريباً (280) ألف ليرة سورية حسب آخر تعديل¹، وذلك تحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة واعتبر دفع الضريبة واجب على المكلف وبالتالي عدم القيام به يوجب العقوبة وفق القانون.

2-32. حق الدولة في فرض الضريبة:

إن أساس حق الدولة في فرض الضرائب يكمن في مفهوم التضامن الاجتماعي، فالدولة بصفتها كياناً يمثل جميع أفرادها، تحتاج إلى موارد لتمويل الخدمات العامة التي تساهم في رفاهية المجتمع، لذا فإن الضريبة هي تعبير عن هذا التضامن، حيث يساهم كل فرد بما يتناسب مع قدرته في تمويل احتياجات المجتمع المشتركة، تستند سلطة الدولة في فرض الضرائب إلى سيادتها على أراضيها وشعبها. هذه

¹ ورد في المادة 3 من المرسوم 7 لعام 2024 "يزاد الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشارك غير المشمولة بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم (50) لعام 2004 وتعديلاته ليصبح 278910 ليرات سورية شهرياً".

السيادة تمنح الدولة الحق في سن القوانين وتنفيذها، بما في ذلك قوانين الضرائب. فالدولة ككيان أعلى تتولى مسؤولية إدارة الشؤون العامة وتوفير الخدمات الأساسية، مما يوجب على الأفراد المساهمة في تمويل هذه الأنشطة، تتأسس حق الدولة في فرض الضرائب على مبدئين أساسيين: التضامن الاجتماعي وسيادة الدولة، فالتضامن يوجب على الأفراد المساهمة في تمويل الخدمات العامة التي تعود عليهم بالنفع، بينما تمنح السيادة للدولة الحق في سن القوانين الضريبية وتطبيقها لضمان سير عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية العامة. (ناصر، 1982، ص 122 وما بعده)

2-33. التهرب من دفع الضريبة أو تجنب دفعها:

الالتزام الضريبي: واجب قانوني لا يسقط بالاعتراض، حيث يعتبر الالتزام بدفع الضرائب من الواجبات القانونية التي تقع على عاتق المكلفين الضريبيين، سواء كانوا أفراداً أو شركات. هذا الالتزام ينبع من العلاقة القانونية بين الدولة والمكلف، والتي تقوم على مبدأ المساهمة في تمويل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين. (الشهابي، 2015)

مبدأ الدفع أولاً:

يعمل النظام الضريبي على مبدأ أساسي وهو "الدفع أولاً ثم الاعتراض". بمعنى آخر، يتعين على المكلف سداد الضريبة المستحقة عليه في الموعد المحدد، حتى وإن كان يعتزم الطعن في قيمة الضريبة أو أساس التكاليف بها. وذلك لأن تأخير سداد الضريبة يؤدي إلى عرقلة تدفق الإيرادات العامة إلى خزينة الدولة، مما يعرقل تنفيذ المشاريع والخدمات التي تحتاجها الدولة والمجتمع (حجازي، 1997).

أسباب عدم قبول تأجيل السداد:

ثبات دين الضريبة: بمجرد تحقق الحدث الضريبي (مثل تحقيق دخل أو ربح)، يصبح دين الضريبة واجب الأداء، ولا يسقط هذا الدين بالاعتراض أو الطعن، إلا إذا ثبت خطأ في التكاليف الضريبي.

الحاجة إلى السيولة: تحتاج الدولة إلى سيولة مالية مستمرة لتمويل مصروفاتها اليومية، وتأخير سداد الضرائب يؤثر سلباً على هذه السيولة.

منع التهرب الضريبي: إن السماح بتأجيل سداد الضرائب بحجة الاعتراض قد يشجع على التهرب الضريبي، حيث يمكن للمكلفين تأخير سداد الضرائب لفترات طويلة.

آثار التهرب الضريبي:

الآثار الاقتصادية: يؤدي التهرب الضريبي إلى نقص في الإيرادات العامة، مما يضطر الدولة إلى تقليص الإنفاق على الخدمات العامة، أو اللجوء إلى زيادة الضرائب على المكلفين الملتزمين، أو زيادة الدين العام.

الآثار الاجتماعية: يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة العبء الضريبي على المكلفين الملتزمين، مما يزيد من الشعور بالظلم وعدم المساواة.

الآثار السياسية: يؤدي التهرب الضريبي إلى فقدان الثقة في النظام الضريبي، مما يضعف من شرعية الدولة (حجازي، 1997، ص83).

2-34. العلاقة بين الأهداف الاجتماعية للدولة والسياسة الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية أداة قوية في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. فهي لا تقتصر على جمع الإيرادات لتمويل الإنفاق العام، بل تتجاوز ذلك لتشمل توجيه السلوك الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

العوامل الاجتماعية المؤثرة في السياسة الضريبية:

تتأثر السياسة الضريبية بشكل كبير بالمعطيات الاجتماعية التي تتميز بها كل دولة. من أهم هذه العوامل:

التركيب الاجتماعي: يشمل هذا العامل توزيع الدخل، مستوى التعليم، الهيكل العمري، والتركيب العرقي. يؤثر هذا التوزيع على تصميم النظام الضريبي، حيث يمكن للدولة أن تستخدم الضرائب التقدمية لتقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء، أو أن تركز على الضرائب غير المباشرة لتمويل الخدمات العامة.

القيم الثقافية: تلعب القيم الثقافية والأخلاقية دوراً حاسماً في تحديد مدى تقبل المجتمع للضرائب، ونوع الضرائب المفضلة. فالمجتمعات التي تؤمن بالعدالة الاجتماعية تميل إلى دعم الضرائب التقدمية، بينما قد تعارض المجتمعات الأخرى هذه النوعية من الضرائب.

الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية، مثل مستوى النمو الاقتصادي، هيكل الاقتصاد (زراعي، صناعي، خدمي)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، على تصميم النظام الضريبي. فالدول النامية، على سبيل المثال، قد تحتاج إلى التركيز على الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيلها، بينما يمكن للدول المتقدمة أن تعتمد على الضرائب المباشرة بشكل أكبر.

المشكلات الاجتماعية: تستخدم السياسة الضريبية أحياناً لحل مشكلات اجتماعية معينة، مثل التدخين، وتعاطي المخدرات، والبطالة. على سبيل المثال، يمكن فرض ضرائب عالية على السجائر والكحول لتقليل استهلاكها.

إن مستوى الوعي والتعليم وأثره في الحد من والتهرب أو الغش الضريبي من شأنه التأثير في التحصيل الضريبي، فعندما يرتفع الوعي الضريبي يمكن الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة، و أيضاً الإقرار في الضريبة، ولكن عند انخفاض هذا الوعي، تلجأ الدولة إلى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لا سيما العينية منها، وعلى الجراف في تقدير الوعاء الضريبي، وقد يتوقف الإصلاح الضريبي في كثير من الحالات على الاعتبارات الاجتماعية وحدها التي تؤدي الجهود المبذولة في نجاح مقاصد سياسة الضريبة وتحول دون تطور النظام الضريبية (الشهابي، 2015)

الخلاصة: تعتبر السياسة الضريبية أداة قوية لتحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة. ولكن نجاح هذه السياسة يتوقف على العديد من العوامل، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والقيم الثقافية، والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. يجب أن تكون السياسة الضريبية مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع.

2-35. سمات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية:

جاء في الفقرة (أ) من المادة (2) من قانون ضريبة الدخل (24) لعام (2003) إن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية ضريبة نوعيه مباشرة على الدخل الذي مصدره العمل ورأس المال والناشئ عن ممارسة إحدى المهن والحرف الصناعية أو التجارية أو غير التجارية أي المدنية وسائر الأعمال التجارية الأخرى وإن كانت عارضة بما في ذلك كل دخل غير خاضع لضريبة نوعية أخرى خاصة أي أنها:

1. ضريبة مباشرة تفرض على الدخل بمجرد اكتساب الدخل ويتحدد مقدارها بمقدار ما يتحقق من الدخل الموجود

2. هي ضريبة شخصيه تفرض على الربح الصافي بعد حسم النفقات اللازمة من اجل الحصول عليه إي تكاليف الدخل لا يتم ربط الطريق ضريبة بالمطرحة إلا بعد حسم الحد الأدنى اللازم للمعيشة أو حد الكفاية

3. الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية ضريبة تحدث على أساس التصاعد بالشرائح مع وجود بعض الاستثناءات التي تؤكد هذه القاعدة ولا تنفيها وتعتبر دليلا عليها

4. هي ضريبة إقليميه تتناول الأرباح التي تتحقق في سوريا بغض النظر عن أي اعتبار آخر سواء سياسي أو اجتماعي نصت المادة (30) من قانون ضريبة الدخل (24) لعام (2003) أن تفرض الضريبة على أرباح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للناجمة عن أعمالهم في الجمهورية العربية السورية وذلك في محل ممارسة العمل بتاريخ واحد كانون الثاني من سنه التكليف واستبعدت التعليمات التنفيذية للقانون المذكور الأرباح التي تتحقق خارج إقليم سوريا.

5. الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية ضريبة سنوية يتفرع عن مبدأ سنوية الضريبة مبدأ استقلال السنوات السابقة فكل سنة ضريبية مستقلة بأرباحها وتكاليفها وخسائرها باستثناء الخسارة يجوز نقله إلى السنوات التالية على وقوعه حيث استثنى المشرع السوري الخسارة أو العجز من مبدأ ثانوية الضريبة عندما أجاز ترحيلها إلى السنوات التالية على وقوعها حيث

نصت المادة(12) من قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام (2003) على أنه إذا وقع عجز في إحدى السنين يمكن اعتباره عبئاً على السنة التالية وتزيله من الربح المحقق خلال هذه السنة وإذا لم يكفي هذا الربح لتغطيه العجز بكامله يطرح الباقي من الأرباح التي تتحقق خلال السنة الثانية التي تلي سنة وقوع العجز إذا بقي شيء أيضاً يمكن نقله إلى السنة الثالثة وهكذا دواليك (الشهابي، 2015)

الخلاصة:

تعتبر ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية في سوريا ضريبة مهمة تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد الوطني. تتميز هذه الضريبة بمجموعة من السمات التي تضمن عدالتها وفعاليتها

3-الفصل الثالث

معرفة دور القوانين السورية في تشجيع الشركات والمكلفين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية
أولاً: القوانين التي نصت على التخفيض التكميل الضريبي في حالة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

إن الإعفاء من الضريبة استثناء من قاعدة تكليف ولا يكون إلا بنص لذا لا يجوز إن يقاس عليه أو يتوسع في تفسيره وفيما يتعلق بضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية هناك إعفاء لبعض المكلفين أو المهن أو الحرف وردت في عدة نصوص منها:

1. الإعفاءات الواردة في قانون الضريبة على الدخل بناء على أحكام الفقرة (أ) من المادة (4) من قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لعام (2003) والتعديل الذي ورد في المرسوم (30) لعام (2023) الملحق رقم (1) ذكر الأعمال التي تحصل على تخفيض ضريبي.
2. قانون الضرائب (24) لعام (2003) بعد ملاحظة التعديلات الواردة في القانون (30) لعام (2023) تحدث في المادة/7/الملحق(2) عن الأعباء التي تعفى من الضريبة وتخضع من الوعاء الضريبي ومن الربح الصافي. وأيضاً الفقرة (ب) عدت الفقرة الأعباء والنفقات القابلة للتزليل ونذكر منها البند:
"7- النفقات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والتبرعات المدفوعة من قبل المكلفين، وبنسبة لا تتجاوز 4% من الأرباح الصافية، بموجب إيصالات رسمية لجهات عامة، أو خاصة تقدم خدمة عامة، شريطة أن تكون الجهتان المتبرعة والمتبرع لها تمسكان قيوداً ودفاتر نظامية مقبولة من قبل الدوائر المالية."²
3. ورد في المادة الثانية من التعليمات التنفيذية للقانون (30) لعام (2024) النفقات والأعباء القابلة للتزليل، النفقات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي يتحملها المكلف ملحق (3)

²كاتبنا التعديل الوارد في القانون 30 لعام 2023 حيث تم تعديل هذا البند فقط.

ملاحظات:

نلاحظ ورود لفظ المسؤولية المجتمعية لأول مرة في القانون (30) لعام (2024) ومنح المشرع تخفيضات ضريبية وإعفاءات ضمن شروط معينة للنفقات الواقعة ضمن نطاق المسؤولية المجتمعية وهذا الأمر يعني أن الشركة أو المكلّف يستطيع تمويل مشاريع أو خدمات مجتمعية وتخصم من الربح الصافي.. وهذا يتيح للمكلف إبراز حسن النية ويؤثر إيجاباً على سمعة الشركة وبالتالي يزيد عدد المتعاملين معها وشهرتها وانتشارها..

كما منح المشرع للجمعيات التي تهدف لتقديم خدمة للأعضاء إعفاء ضريبي فهي تساهم في خدمة الأعضاء وليس بهدف الربح، فمثلاً الإعفاء لا يشمل الاستثمار بأراضي أعضاء خارج الجمعية فهنا الهدف واضح مساعدة الأعضاء على تحقيق الاكتفاء والاستقرار الغذائي.

كما منح المشرع إعفاءات للأنشطة ذات الأبعاد الثقافية التي لا تهدف إلى الربح وهي تندرج أيضاً ضمن بنود المسؤولية الاجتماعية.

يعتبر القانون (24) لعام (2003) والتعديل بالقانون (30) لعام (2023) أهم القوانين التي تحوي إعفاءات على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية ولكن هناك إعفاءات أخرى هدفت لتحقيق أبعاد أخرى للمسؤولية الاجتماعية وردت بموجب قوانين ومراسيم تشريعية أخرى إما لاحقة على القانون (24) لعام (2003) أو سابقة له مثل:

منح المشرع تخفيض وذكر بشكل واضح أن الهدف منه الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة فهو يعتبر ضمن القوانين التي تربط بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية والتخفيض الضريبي. حتى لو كان هدف المستثمر هو الربح ولكن التخفيض هو لتشجيع الاستثمار وبالتالي تنمية هذه المناطق وردت في:

- قانون الاستثمار (18) لعام (2021) حيث احتوت المادة/21/ على الحوافز الضريبية ملحق (4)
- القانون (2) لعام (2023) شمل تعديلات على قانون الاستثمار رقم (18) لعام (2021): المادة 2/ / ملحق (5)

- المادة 7/ -/ تعدل المادة /2/ من قانون الاستثمار رقم (18) لعام (2021) لتصبح على النحو الآتي: الحوافز الجمركية: ملحق (6) حيث ذكر القانون (2) لعام (2023) نسبة تخفيض 40% من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية وهذا بهدف تشجيع الأنشطة الاجتماعية أي ذكر صراحة تخفيض التكاليف الضريبي حالة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- إعفاءات تتعلق بالمشاريع المشمولة بعد نفاذ المرسوم التشريعي رقم (54) لعام (2009) بأحد الأحكام والتشريعات الآتية: ملحق (7)

الخلاصة: نلاحظ استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية ومشاركة أهلية في قطاعات التنمية من تعليم وتدريب وغيرها، وأيضاً لتحقيق التنمية المتوازنة، وتنمية النشاطات الثقافية، وحماية الاقتصاد الوطني، وتشجيع التصدير والصناعة، حتى تشجيع السياحة إلى داخل البلد والاستثمار السياحي الذي ينهض بواقع البلد من نواحي عديدة (جذب المستثمرين، تأمين فرص عمل، جذب السياح، تنمية عجلة الاقتصاد، ... وغيرها)، إن تنمية وإنعاش الاقتصاد تساهم في تنمية الواقع الاجتماعي في أي بلد.

ومن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها المساهمة في التنمية المستدامة فيندرج ضمن هذا المفهوم العديد من النشاطات التي تلخصها القوانين التي تمت كتابتها أعلاه فمن الممكن أن يعتبر من قبيل المسؤولية المجتمعية:

- ✓ الاستثمار الصناعي في المناطق النائية، لأنه قد يفيد في تحسين معيشة المواطنين القاطنين في تلك المناطق وتأمين فرص عمل لهم، مع العلم أن قانون الاستثمار وإعفاءاته لم تحقق الغاية المرجوة لعدة أسباب أهمها الحرب والدمار وقلة الأمن والأمان في بعض تلك المناطق فمن الصعب المخاطرة بمشروع مهما كانت التسهيلات في المناطق البعيدة عن الأمن..
- ✓ الاستثمار بالزراعة والانتاج الحيواني لأنه يساهم في تقليل تكاليف المواد الأساسية للمواطن، وتحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ الاستثمار في التعليم
- ✓ الاستثمار في الأدوية لماله من آثار إيجابية على المستوى الصحي وعلى مستوى الصادرات

✓ الإعفاءات على الصادات لتقوية قيمة الليرة وغير ذلك فليس فقط ما يذكر فيه لفظ المسؤولية المجتمعية هو مساهمة في المسؤولية المجتمعية إنما كل الإعفاءات التي نص عليها القانون هي لأهداف سياسية للدولة ومعظمها أهداف اجتماعية، أو تتطوي أو تؤدي إلى أهداف اجتماعية طالما كان مخطط لها والهدف منها في النهاية تنمية مستدامة فهي تصب في بند المسؤولية المجتمعية.

ثانياً: هل هناك أي التباس بين التجنب والتهرب الضريبي عند ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات

واقعة التجنب والتهرب الضريبي عند ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

القانون لم يربط بين واقعة التجنب أو التهرب الضريبي و المسؤولية الاجتماعية فلا يوجد نص محدد يتحدث عن العلاقة بينهما, ولكن نظم القانون آليات معينة لمنع التهرب الضريبي وفرض عقوبات على المتهربين من الضريبة كما فرض الغرامات على المتأخرين حيث نظمت أحكام مكافحه التهرب الضريبي بمقتضى قانون الاستعلام ومكافحه التهرب الضريبي رقم 25 الصادر عام 2003 وبمقتضى المادة /21/ يسري هذا القانون اعتباراً من 1/1 2004 على الوقائع الناشئة بتاريخ بدء نفاذه وما بعد وتعامل وقائع الضريبة المكتشفة والعائدة لعام (2003) وما قبل في حال تم ضبطها وفق القوانين والأنظمة النافذة قبل نفاذه.

تعريف التهرب الضريبي: بحسب نص المادة /2/ من قانون الاستعلام والتهرب الضريبي ملحق (8) عناصر جريمة التهرب الضريبي:

العنصر المادي: يتمثل في القيام بالفعل المخالف للقانون، مثل إخفاء الدخل، أو تقديم بيانات ضريبية غير صحيحة، أو عدم تسديد الضرائب المستحقة.

العنصر المعنوي: يتمثل في وجود قصد إجرامي لدى المكلف، أي أنه يعي تماماً أنه يقوم بعمل مخالف للقانون ويسعى لتحقيق منفعة شخصية من خلال ذلك.

إثبات جريمة التهرب الضريبي:

لتثبيت جريمة التهرب الضريبي، يجب على الجهات المختصة تقديم أدلة مادية قوية تثبت أن المكلف قد قام بالفعل بارتكاب الجريمة. ولا يكفي مجرد الشك أو التقدير، بل يجب أن تكون الأدلة كافية لإقناع القاضي بأن المكلف مذنب.

المكلف الفعلي والمكلف القانوني:

المكلف الفعلي: هو الشخص الذي يتحمل العبء الضريبي، وهو الشخص الذي يحقق الدخل أو يمارس النشاط الخاضع للضريبة.

المكلف القانوني: هو الشخص الذي يتحمل مسؤولية تحصيل الضريبة وتوريدها إلى الخزينة، مثل صاحب العمل أو الوكيل.

مسؤولية المكلفين:

في حالة التهرب الضريبي، يمكن مساءلة كل من المكلف الفعلي والمكلف القانوني، وذلك بناءً على مبدأ المسؤولية التضامنية.

تعتبر الشركة متهربة من الضريبة إذا عمدت على إخفاء إيصالات أو تزويرها بقصد التهرب مثل: كأن تقوم بتوزيع إعانات للطلاب في بداية المدرسة بقيمة معينة وتبرز إيصالات بضعف القيمة. وهنا للمكلف بالجباية ولهيئة الضرائب الحق في التقصي والسؤال وفي حال ثبوت التهرب عن طريق رفع قيمة الإيصالات عمدا يخضع المكلف للعقوبات الرادعة والتأديبية

العقوبات:

تعاقب جريمة التهرب الضريبي بغرامات مالية قد تصل إلى عدة أضعاف قيمة الضريبة المهربة، بالإضافة إلى عقوبات أخرى مثل الحبس.

أهمية مكافحة التهرب الضريبي:

تكمن أهمية مكافحة التهرب الضريبي في الآتي:

حماية الإيرادات العامة: يساهم التهرب الضريبي في تقليل الإيرادات التي تحتاجها الدولة لتمويل الخدمات العامة.

تحقيق العدالة الضريبية: يضمن تطبيق القانون الضريبي على الجميع بشكل عادل ومنصف.

تشجيع الاستثمار: يخلق بيئة استثمارية جاذبة وجديرة بالثقة.

الخلاصة:

التهرب الضريبي جريمة خطيرة تؤثر سلباً على الاقتصاد والمجتمع. يجب على الجميع الالتزام بالقوانين الضريبية والمساهمة في بناء مجتمع عادل ومزدهر.

الواجبات الضريبية وحالات التهرب الضريبي:

واجبات المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية وحالات التهرب الضريبي

يفرض قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لعام (2003)، وتعديلاته، مجموعة من الواجبات على المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية، وذلك لضمان تحصيل الضريبة بشكل عادل وكامل. من أهم هذه الواجبات:

مسك دفاتر منتظمة: يجب على المكلف أن يسجل جميع العمليات المتعلقة بأعماله التجارية في دفاتر محاسبية منتظمة، بحيث تعكس هذه الدفاتر الحقيقة المالية للنشاط التجاري.

تقديم بيان سنوي: يتعين على المكلف تقديم بيان سنوي إلى دائرة الضرائب يتضمن كافة المعلومات المالية عن أرباحه وخسائره خلال السنة الضريبية. ويجب أن يكون هذا البيان دقيقاً وكاملاً.

إرفاق الميزانية وحساب الأرباح والخسائر: يجب على المكلف إرفاق نسخة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع البيان السنوي، وذلك للتأكد من صحة البيانات المقدمة.

الاحتفاظ بالدفاتر والوثائق: يجب على المكلف الاحتفاظ بالدفاتر التجارية والوثائق والمستندات المتعلقة بعملياته لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وذلك لتسهيل عملية التدقيق الضريبي.

تسديد الضريبة في الموعد المحدد: يجب على المكلف تسديد الضريبة المستحقة عليه خلال المدة المحددة في القانون، والتي غالباً ما تكون 30 يوماً من تاريخ تقديم البيان الضريبي.

حالات التهرب الضريبي:

يتناول القانون بالتفصيل حالات التهرب الضريبي المرتبطة بعدم الامتثال للواجبات الضريبية المفروضة على المكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية، مثل عدم مسك الدفاتر، وتقديم بيانات غير كاملة، وتأخير تقديم البيانات، وعدم إرفاق الوثائق المطلوبة.

حالات التهرب الضريبي المرتبطة بعدم الامتثال للواجبات الضريبية

1. عدم مسك دفاتر منتظمة:

الحالة الأولى: عدم مسك أي دفاتر محاسبية يعد بحد ذاته تهرباً ضريبياً، حيث لا يمكن التحقق من صحة البيانات المقدمة.

الحالة الثانية: مسك دفاتر غير كاملة أو غير دقيقة، أي إخفاء جزء من العمليات المالية، يعتبر أيضاً تهرباً ضريبياً. في هذه الحالة، يتم تقدير الضريبة على الجزء المخفي بناء على المعدلات الضريبية الأعلى.

2. عدم تقديم البيان الضريبي أو تأخره:

المكلف المسجل: إذا لم يقدم المكلف المسجل البيان الضريبي في الموعد المحدد، يجب إنذاره أولاً. إذا لم يستجب للإنذار، يعتبر ذلك دليلاً على قصد التهرب الضريبي.

المكلف غير المسجل: إذا لم يقدم المكلف غير المسجل البيان الضريبي، يعتبر ذلك دليلاً كافياً على قصد التهرب الضريبي، حتى بدون إنذار.

3. عدم إرفاق الوثائق المطلوبة:

يجب على المكلف إرفاق جميع الوثائق المطلوبة بالبيان الضريبي.

إذا لم يتم المكلّف بإرفاق هذه الوثائق، يجب على الموظف المكلّف باستلام البيان تنبيه المكلّف خطياً إلى ذلك.

إذا استمر المكلّف في الامتناع عن إرفاق الوثائق، يعتبر ذلك دليلاً على قصد التهرب الضريبي.
4. عدم الاحتفاظ بالدفاتر والوثائق:

يجب على المكلّف الاحتفاظ بالدفاتر والوثائق لمدة عشر سنوات.

عدم الاحتفاظ بالدفاتر أو إتلافها يعتبر دليلاً على قصد التهرب الضريبي، خاصة إذا تم اكتشاف ذلك قبل انتهاء مدة الاحتفاظ المقررة.

5. عدم تسديد الضريبة في الموعد المحدد:

إذا صرح المكلّف بأرباحه وقام بتقديم البيان الضريبي، ولكن تأخر في سداد الضريبة، فلا يعتبر ذلك تهرباً ضريبياً، ولكن يعاقب عليه بغرامات تأخير.

ومن الجدير بالذكر، أن عدم إرفاق المكلّف الوثائق المطلوبة منه بموجب المادة /14/ من قانون ضريبة على الدخل رقم (24) لعام (2003) بالبيان الضريبي لا يعد من واقعات التهرب الضريبي ما لم يطالب بها خطياً، وثبوت امتناعه عن الاستجابة، ومن ثم يجب على الموظف المكلّف باستلام البيان تصدير حاشية خطيه على البيان عند تقديمه من المكلّف إليه بالطلب بإرفاق الوثائق وإرسال كتاب خطي لاحق به خلال 10 أيام على الأكثر وإن عدم لفت الموظف نظر المكلّف إلى النقص بشكل خطي عند تقديمه البيان يعتبر زلة مسلية وإخلال بالواجبات الوظيفية تستوجب المسائلة والعقوبة.

أيضاً إن عدم احتفاظ المكلّف بالدفاتر التجارية والوثائق الأخرى مدة عشر سنوات وإبرازها عند الطلب يعكس نية التهرب الضريبي لديه تقتضي تنظيم ضبط به ومساءلته وفق أحكام القانون وانتهاء دراسة التكاليف واكتسابه الدرجة قطعيه بعد انتهاء عشر سنوات يحول دون اعتبار عدم الاحتفاظ بالدفاتر من واقعات التهرب الضريبي.

إن عدم تسديد المكلف الضريبة في موعد استحقاق لا ينطوي عمليه التهرب ما دام صرح بأرباحه في البيان الضريبي المقدم من قبله ويكتفي عندئذ بالغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل وقانون جباية الأموال العامة فقط.

لتقليل حالات التهرب الضريبي، تقوم الهيئة العامة للضرائب بجمع الوثائق والمعلومات والبيانات عن مطرح الضريبة والرسوم لضبط حالات التهرب منها على سبيل المثال وليس الحصر من خلال الآتي:

- البيانات الجمركية: يتم الحصول على البيانات الجمركية المتعلقة بالواردات والصادرات من الجمارك، مما يساعد في تتبع الحركة التجارية وتحديد المبالغ الخاضعة للضريبة.

- البيانات من القطاع العام والخاص والمشارك: يتم جمع العقود الداخلية والخارجية التي تبرمها هذه الجهات مع الأفراد والشركات وغير ذلك، وأيضاً الفواتير والمعلومات المالية من مختلف الجهات الحكومية والشركات الخاصة والقطاع المشترك، مما يساعد في بناء صورة شاملة عن الأنشطة الاقتصادية.

- متابعه الجهات التي تقوم بمنح التراخيص من اجل تزويد مديره الاستعلام الضريبي بصوره عن ترخيص البناء مزاوله المهنة أو الحرفة تسجيل الوكالات والشراكات وبراءات الاختراع والبيع والعقارية، حصر عقود للإيجار بالنسبة للأجانب وغيره

- لبيانات الضريبة المقدمة من المكلفين: يتم تحليل البيانات الضريبية التي يقدمها المكلفون، ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة من مصادر أخرى، للكشف عن أي تناقضات أو معلومات مفقودة.

- استخدام الحاسب المركزي لمديره الاستعلام الضريبي لتوحيد وتنظيم كافة البيانات المتاحة، مما يسهل عملية التحليل والمقارنة، والوصول إلى فعالية المكلف خلال عام التكليف.

- اخذ عينات من البيانات مقدمه من المكلفين بعد إن يتم انتهاء فتره تقديم البيانات وإغلاق القيود ومطابقتها مع المعلومات متوفرة في بطاقة الاستعلام الضريبي ويمكن عند الاقتضاء مطابقتها مع القيود المسوكة من قبل المكلف

- مراقبه كافة الأنشطة الاقتصادية للمكلفين الخاضعة للرسوم والضرائب

أكدت بعض الدراسات أن المسؤولية المجتمعية للشركات لديها القدرة على المساهمة بشكل غير مباشر في الحد من التهرب الضريبي من خلال عدة نقاط منها: تقوية مركز الشركة اجتماعياً من خلال الثقة والسمعة والشفافية، والمساءلة وضغط أصحاب المصلحة والامتثال التنظيمي والتعاون، حيث أن قيم ومعتقدات الشركات يجب أن تكون مماثلة لقيم ومعتقدات المجتمع بناءً على ذلك، حيث يمكن مكافحة التهرب الضريبي عن طريق النشاطات المجتمعية، من خلال تشجيع الشركات على الانخراط في أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات، وبذلك التقليل من التهرب الضريبي للشركات (عياش، 2023) حيث تشير الدراسات إلى أن الشركات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تكون أقل عرضة للتهرب الضريبي. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها:

السمعة والشفافية: تسعى الشركات التي تهتم بسمعتها إلى الالتزام بالقوانين واللوائح، بما في ذلك قوانين الضرائب.

الضغط المجتمعي: تتعرض الشركات التي تمارس التهرب الضريبي لضغوط من المجتمع وأصحاب المصلحة.

الامتثال التنظيمي: تلتزم الشركات المسؤولة اجتماعياً بالامتثال للوائح التنظيمية، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي.

أيضاً الشركات تكون أكثر أو أقل عرضة للتهرب الضريبي حسب مواقفها في المسؤولية الاجتماعية، كما أن المسؤولية الاجتماعية تسهم في تخفيف الآثار السلبية للتهرب الضريبي (علي، 2020)

4- الفصل الرابع

النتائج والمناقشة

اختبار الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) على تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب وفق التشريع السوري"
أولاً: الفرضية الفرعية الأولى H01: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) على تحسين الكفاءة المهنية وفق التشريع السوري عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"
تم إجراء التحليل الوصفي والتوزيع النسبي التكراري لوصف أفراد العينة وتقييم المتغيرات ثم اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة:

بعد إدخال البيانات على البرنامج الإحصائي (spss إصدار 26) تبين التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، وفق ما يلي:

جدول (1) وصف أفراد العينة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	نكر	75	62.5 %
	أنثى	45	37.5 %
المجموع			
العمر	أقل من 30 سنة	46	38.3 %
	30-أقل من 40 سنة	39	32.5 %
	40-50 سنة	35	29.2 %
	أكبر من 50 سنة	0	0 %

%100	120	المجموع	
% 11.7	14	أقل من الثانوية	المؤهل العلمي
% 11.7	14	ثانوية أو معهد	
% 51.7	62	إجازة جامعية	
% 25	30	دراسات عليا	
%100	120	المجموع	
%41.7	50	أقل من 5 سنوات	مدة العمل لدى الشركة
%23.3	28	5-10 سنوات	
%16.7	20	10-15 سنة	
%18.3	22	أكبر من 15 سنة	
%100	120	المجموع	
% 61.7	74	عازب	الحالة الاجتماعية
% 38.3	46	متزوج	
%100	120	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الـ **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى توزع لأفراد العينة كان للذكور بنسبة 62.5% يليه الإناث بنسبة 37.5% وذلك بسبب وجود تركيز أكبر للذكور في الوظائف التقنية والإدارية العليا في القطاع الصناعي.

وأعلى نسبة لتوزع الأفراد كانت لمن كانت أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 38.3%، ثم من تراوحت أعمارهم بين 30-40 أقل من 40 سنة بنسبة 32.5%، وأخيراً من كانت أعمارهم بين 40-50 سنة بنسبة 29.2% ويفسر ذلك بأن الوظائف في القطاع الصناعي تتطلب قدرات بدنية عالية وطاقات كبيرة، وهو ما يميل الشباب إلى امتلاكه بشكل أكبر إضافة لكونهم أكثر دراية بالتطورات التكنولوجية في هذا القطاع وأكثر قدرة على التكيف معها.

بينما كانت أعلى نسبة لمن كان حائزاً على شهادة جامعية بنسبة 51.7%، يليه الدراسات العليا بنسبة 25% وأخيراً لمن كان يحمل شهادة الثانوية أو المعهد وشهادة أقل من الثانوية بنسبة 11.7% لكل منهما، ويفسر ذلك بأن الوظائف في القطاع الصناعي، خاصة الوظائف الإدارية والتقنية، تتطلب مؤهلات أكاديمية عالية.

وأعلى نسبة لمن كانت مدة عملهم في الشركة أقل من 5 سنوات بنسبة 41.7%، ثم من كانت 5-10 سنوات بنسبة 23.3%، ثم من كانت مدة عملهم تفوق الـ 15 سنة بنسبة 18.3% وأخيراً من تراوحت مدة عملهم 10-15 سنة بنسبة 16.7% ويفسر ذلك بكون الشباب أكثر اهتماماً بالقضايا الاجتماعية والبيئية، مما يجعلهم أكثر استعداداً للمشاركة في دراسات تتناول المسؤولية الاجتماعية.

وأعلى نسبة لمن كان عازباً بنسبة 61.7%، ومتزوجاً بنسبة 38.3% ويفسر ذلك بأنه غالباً ما يكون العازبين متفرغين وأكثر استعداداً للمشاركة في الدراسات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أولاً: اختبار ثبات الاستبانة:

استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى انسجام إجابات أفراد عينة البحث، فكانت درجة المصدقية 0.941 وهي أكبر من 0.6 وهو مقبول في العلوم الإدارية، مما يدل على وجود علاقة اتساق وتربط عالية جداً بين فقرات الاستبانة بالتالي ثبات النتائج التي نحصل عليها، ويظهر ذلك من خلال نتائج الاختبار لكل محور من المحاور كما في الجدول رقم (2):

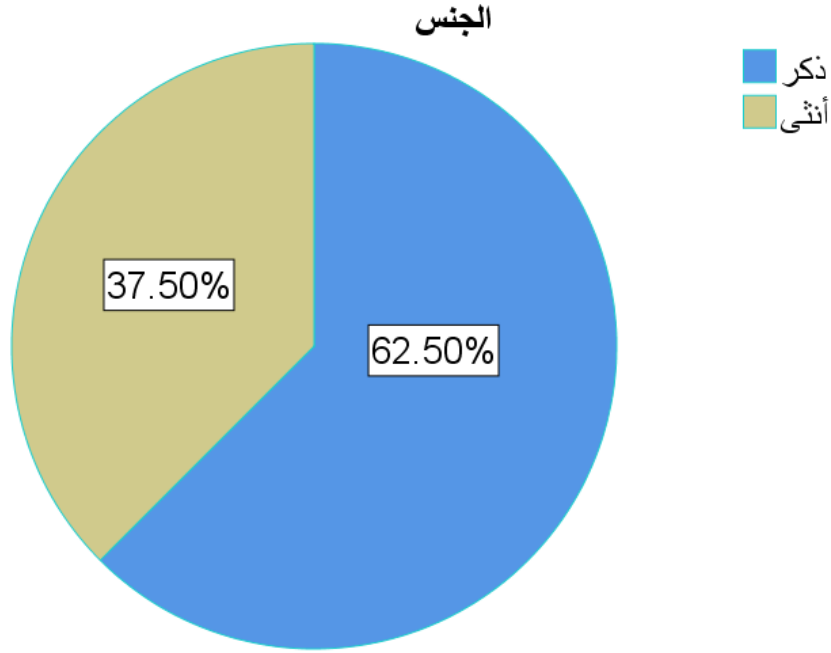
جدول (2) الألفا كرونباخ

الرقم	متغيرات الدراسة	قيمة ألفا كرونباخ
1	المسؤولية الاقتصادية	0.684
2	المسؤولية القانونية	0.863
3	المسؤولية الأخلاقية	0.838
4	المسؤولية الخيرة	0.853

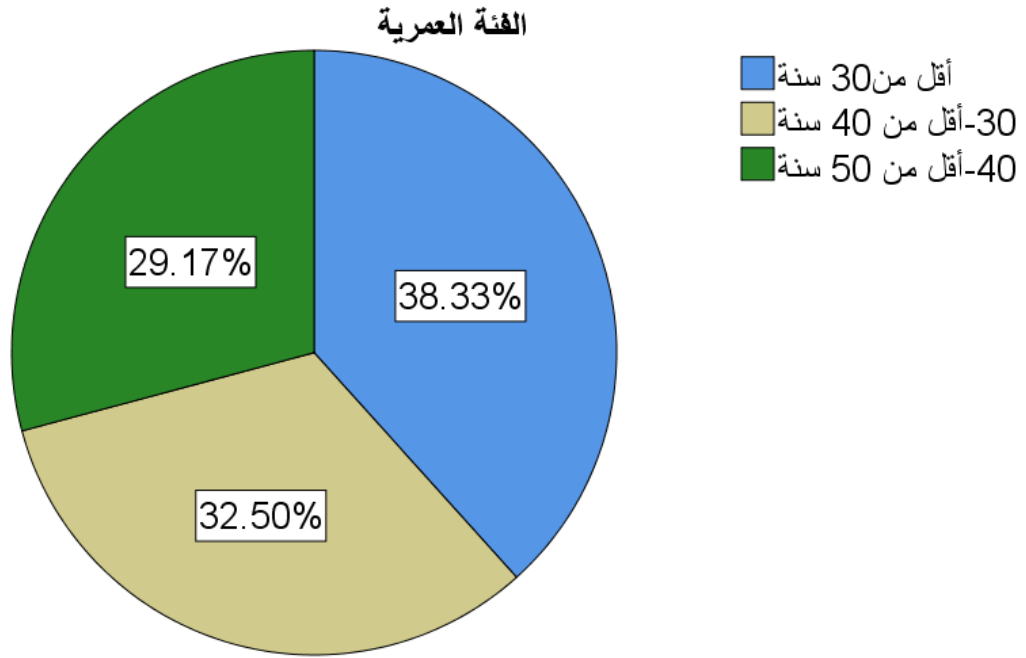
0.936	الكفاءة المهنية	5
-------	-----------------	---

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الـ spss

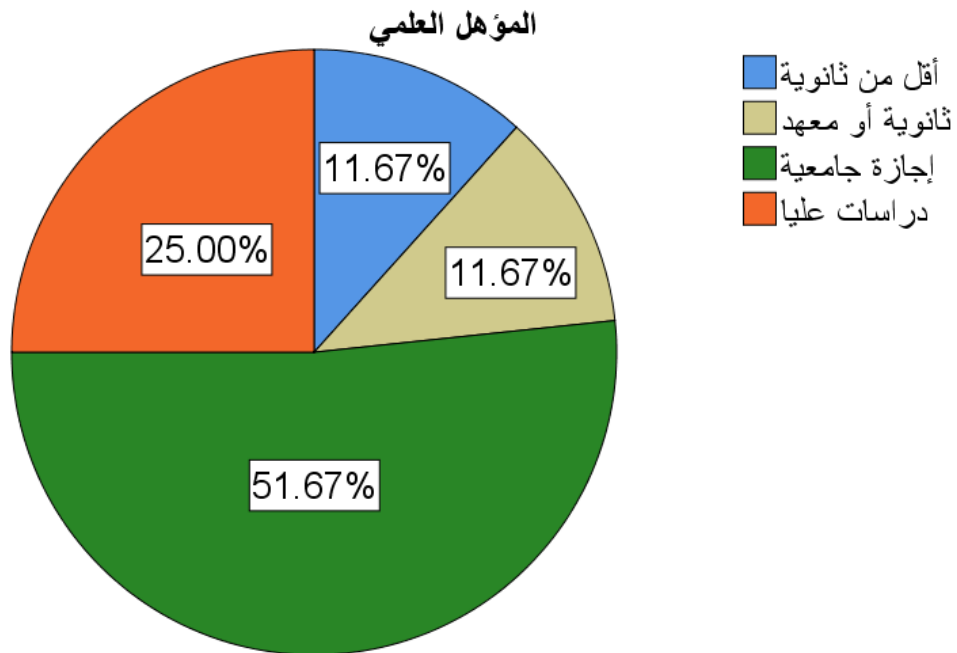
الرسم البياني:



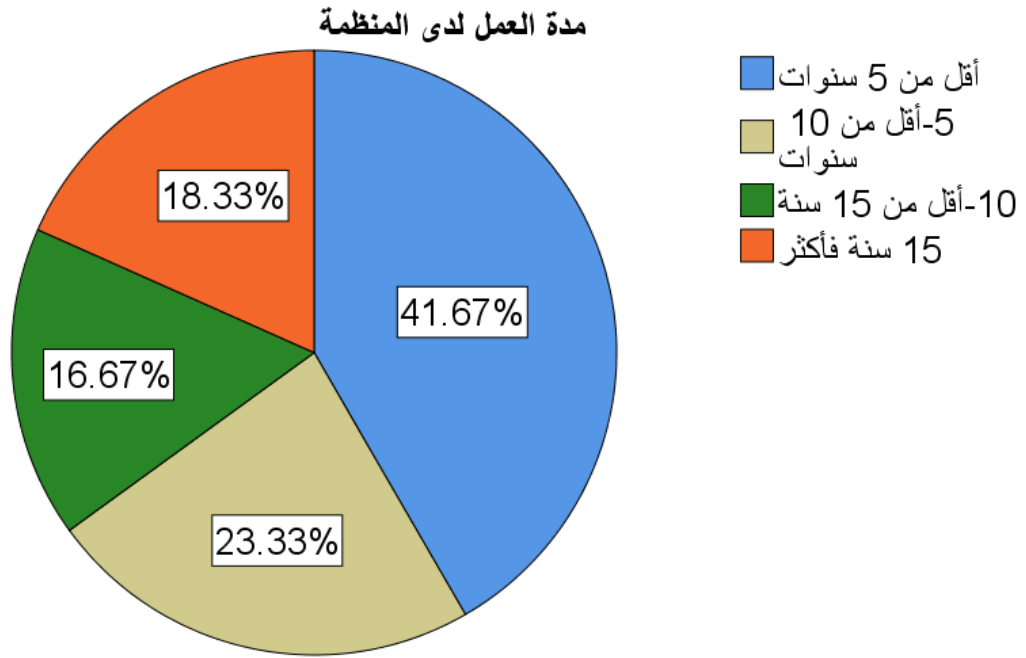
شكل (2) توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس



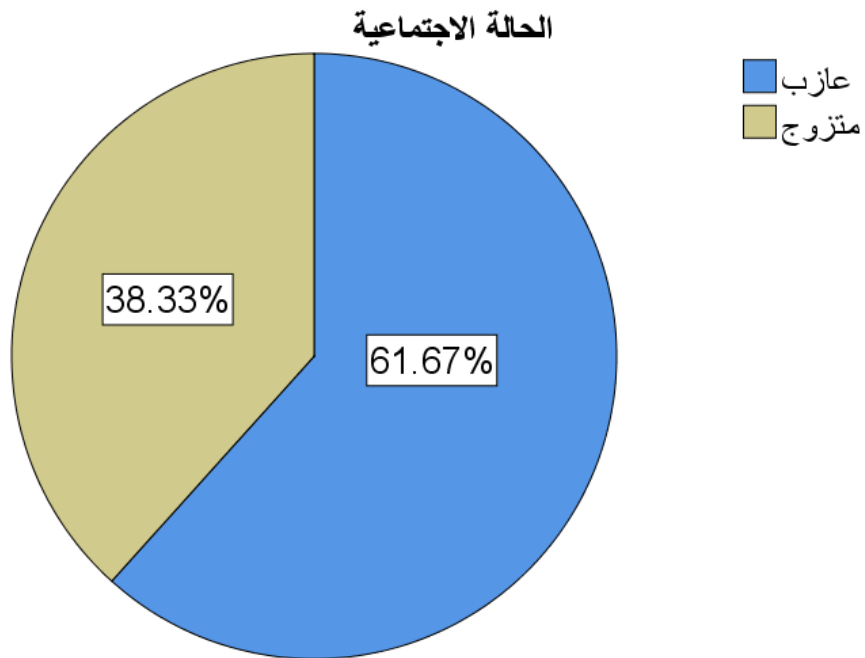
شكل (3) توزيع أفراد العينة تبعاً للفئة العمرية



شكل (4) توزيع أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي



شكل (5) توزيع أفراد العينة تبعاً لمدة العمل لدى المنظمة



شكل (6) توزيع أفراد العينة تبعاً للحالة الاجتماعية

ثانياً: تحليل بيانات عينة الدراسة:

تقييم متغيرات الدراسة:

الإحصاءات الوصفية للبعد الأول من المتغير المستقل: المسؤولية الاقتصادية

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية الاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال					التكرار	النسبة
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق جداً		
0.628	3.98	18	85	13	4	0	التكرار	1- تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني
		%15	%70.8	% 10.8	3.3 %	% 0	النسبة	
0.449	3.91	7	95	18	0	0	التكرار	2-تهدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاية في العمل
		%5.8	% 79.2	% 15	% 0	% 0	النسبة	
0.703	3.71	7	81	22	10	0	التكرار	3-تساهم الشركة في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي
		%5.8	%67.5	%18.3	8.3 %	% 0	النسبة	
1	3.74	21	67	19	6	7	التكرار	4-تخلق الشركة فرص عمل جديدة
		% 17.5	% 55.8	% 15.8	% 5	% 5.8	النسبة	
0.661	4.24	44	61	15	0	0	التكرار	5-تحرص الشركة على تحقيق الربح بأساليب مشروعة
		%36.7	%50.8	%12.5	%0	%0	النسبة	
0.653	3.96	23	69	28	0	0	التكرار	6-تسعى الشركة إلى التميز عن الشركات الأخرى بالأساليب المشروعة
		%19.2	%57.5	%23.3	%0	%0	النسبة	
0.437	3.92						متوسط المسؤولية الاقتصادية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط لإجابات الأسئلة المتعلقة بمتغير المسؤولية الاقتصادية

(3.92) والانحراف المعياري (0.437) وهي بمستوى مرتفع ويفسر ذلك بأن القطاع الصناعي السوري

يساهم في دعم الاقتصاد المحلي والوطني، كما يهدف للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاية في العمل

ويساهم في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي كما يخلق فرص عمل جديدة ويحرص على تحقيق الربح بأساليب مشروعة كما يسعى إلى التميز بالأساليب المشروعة بمستوى مرتفع.

الإحصاءات الوصفية للبعد الثاني من المتغير المستقل: المسؤولية القانونية

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية القانونية

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق جداً	السؤال
0.665	4.14	33	74	10	3	0	1-تلتزم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في الدولة والمجتمع.
		%27.5	%61.7	%8.3	%2.5	%0	النسبة
0.930	3.74	22	60	26	9	3	2- تتحمل الشركة مسؤوليتها تجاه أفراد المجتمع المحلي ككل دون تمييز
		%18.3	%50	%21.7	%7.5	%2.5	النسبة
0.726	3.83	17	72	25	6	0	3-تلتزم الشركة بتطبيق متطلبات الصحة والسلامة أثناء أداء العمل
		%14.2	%60	%20.8	%5	%0	النسبة
0.850	3.51	13	47	51	6	3	4-تلتزم الشركة بالأنظمة الخاصة بحماية البيئة
		10.8%	%39.2	%42.5	%5	%2.5	النسبة
0.868	3.36	6	53	42	16	3	5-تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات ثقافة الشركة
		%5	%44.2	%35	%13.3	%2.5	النسبة
0.654	3.72						متوسط المسؤولية القانونية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط لإجابات الأسئلة المتعلقة بمتغير المسؤولية القانونية (3.72) والانحراف المعياري (0.654) وهي بمستوى مرتفع ويفسر ذلك بأن القطاع الصناعي السوري يلتزم بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في الدولة والمجتمع، ويتحمل المسؤولية

تجاه أفراد المجتمع المحلي ككل دون تمييز ويلتزم بتطبيق متطلبات الصحة والسلامة أثناء أداء العمل بمستوى مرتفع كما أنه يلتزم بالأنظمة الخاصة بحماية البيئة، وتعد حماية البيئة من أهم مرتكزات ثقافة القطاع الصناعي السوري بمستوى متوسط.

الإحصاءات الوصفية للبعد الثالث من المتغير المستقل: المسؤولية الأخلاقية
جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية الأخلاقية

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق جداً	السؤال
1.006	3.25	11	39	46	17	7	1-تروج الشركة لأعمالها وفق أخلاقيات المهنة.
		%9.2	%32.5	%38.3	%14.2	% 5.8	النسبة
0.753	3.93	22	76	14	8	0	2-تتجز الشركة أعمالها بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي
		%18.3	%63.3	%11.7	% 6.7	% 0	النسبة
0.650	4.08	30	69	21	0	0	3-تؤكد الشركة على السلوك والتعامل الأخلاقي الذي يتطابق مع القوانين والأنظمة السائدة
		%25	%57.5	%17.5	%0	%0	النسبة
0.700	3.88	17	78	19	6	0	4--توفر الشركة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع
		%14.2	%65	%15.8	% 5	% 0	النسبة
0.938	3.61	16	60	28	13	3	5-تتوافق أهداف الشركة مع قيم المجتمع
		%13.3	%50	%23.3	%10.8	%2.5	النسبة
0.610	3.93	18	75	27	0	0	6-تمتلك الشركة نظاماً صارماً لمحاربة الفساد الإداري
		%15	%62.5	%22.5	%0	%0	النسبة
0.920	3.67	16	63	32	3	6	7-هل يتم تطبيق نظام ISO 26000 لإدارة
		%13.3	%52.5	%26.7	%2.5	%5	النسبة

		المسؤولية الاجتماعية في شركتك؟						
0.995	3.73	19	70	17	7	7	التكرار	8-تمتلك الشركة دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها
		%15.8	%58.3	%14.2	%5.8	%5.8	النسبة	
0.579	3.76						متوسط المسؤولية الأخلاقية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الـ spss

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط لإجابات الأسئلة المتعلقة بمتغير المسؤولية الأخلاقية (3.76)، الانحراف المعياري (0.579) وهي بمستوى مرتفع ويفسر ذلك بأن القطاع الصناعي السوري يروج لأعماله وفق أخلاقيات المهنة ويتم تطبيق نظام ISO 26000 لإدارة المسؤولية الاجتماعية في شركاته، وتتوافق أهدافه مع قيم المجتمع بمستوى متوسط كما ينجز أعماله بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي، ويؤكد على السلوك والتعامل الأخلاقي الذي يتطابق مع القوانين والأنظمة السائدة، ويوفر فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع، كما يمتلك نظاماً صارماً لمحاربة الفساد الإداري، ويمتلك دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها بمستوى مرتفع.

الإحصاءات الوصفية للبعد الرابع من المتغير المستقل: المسؤولية الخيرية

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لمتغير المسؤولية الخيرية

الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال					التكرار	النسبة
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق جداً		
1.085	3.24	14	40	33	27	6	التكرار	1-تقدم الشركة منح وهبات لدعم المجتمع المحلي (كالتعليم والصحة)
		%11.7	%33.3	%27.5	%22.5	%5	النسبة	
1.114	3.05	13	32	29	40	6	التكرار	2-تخصص الشركة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية (كمراكز
		%10.8	%26.7	%24.2	%33.3	%5	النسبة	

								الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين).
0.938	2.94	6	31	33	50	0	التكرار	3-تساهم الشركة في دعم
		%5	%25.8	%27.5	%41.7	%0	النسبة	البنى التحتية للمجتمع المحلي (كالطرق والمراكز الصحية والمدارس وغيرها)
1.254	3.01	23	16	29	43	9	التكرار	4-تساهم الشركة في توفير
		% 19.2	%13.3	%24.2	%35.8	%7.5	النسبة	فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
0.931	3.30	9	44	45	18	4	التكرار	5-تساهم الشركة في حل
		%7.5	%36.7	%37.5	%15	%3.3	النسبة	المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات.
0.844	3.96	31	62	18	9	0	التكرار	6-تساهم الشركة في توفير
		%25.8	%51.7	%15	%7.5	%0	النسبة	فرص عمل للمرأة إيماناً منها بدورها في زيادة مستويات الدخل للمواطنين وتحسين معيشتهم.
0.787	3.25							متوسط المسؤولية الخيرية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الـ spss

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط لإجابات الأسئلة المتعلقة بمتغير المسؤولية الخيرية (3.25)، والانحراف المعياري (0.787) وهي بمستوى متوسط ويفسر ذلك بأن القطاع الصناعي السوري يقدم منح وهبات لدعم المجتمع المحلي (كالتعليم والصحة)، و يخصص جزء من أرباحه لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية (كمراكز الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين)، كما يساهم في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي (كالطرق والمراكز الصحية والمدارس وغيرها، وكذلك في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة لمساهمته في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار

التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات بمستوى متوسط، كما يساهم في توفير فرص عمل للمرأة إيماناً منها بدورها في زيادة مستويات الدخل للمواطنين وتحسين معيشتهم بمستوى مرتفع.

الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع: الكفاءة المهنية

جدول (7) الإحصاءات الوصفية للكفاءة المهنية

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق جداً	السؤال
0.639	4.06	28	71	21	0	0	1- أتمتع بالمتابعة، وأستمر في التفكير الإيجابي، مع وضع الهدف النهائي في الاعتبار
		%23.3	%59.2	%17.5	%0	%0	التكرار
0.789	4	33	58	25	4	0	2- أتقبل التوجيهات والتعليمات في المواقف الطارئة
		%27.5	%48.3	%20.8	%3.3	%0	النسبة
0.638	4.28	46	62	12	0	0	3- أتعامل مع العملاء بلباقة وكياسة
		%38.3	%51.7	%10	%0	%0	التكرار
0.665	4.17	38	64	18	0	0	4- أتواصل مع زملاء العمل بشكل فاعل
		%31.7	%53.3	%15	%0	%0	النسبة
0.751	4.13	38	63	15	4	0	5- أعمل بروح الفريق
		%31.7	%52.5	%12.5	%3.3	%0	التكرار
0.848	3.89	29	57	26	8	0	6- أمتلك الدافعية المستمرة للعمل
		%24.2	%47.5	%21.7	%6.7	%0	النسبة
0.611	4.22	38	70	12	0	0	7- أنجز المهام المطلوبة مني بكفاءة واقتدار
		%31.7	%58.3	%10	%0	%0	التكرار
0.961	3.87	32	53	25	7	3	8- أستطيع عزل مشاكلي الشخصية عن أجواء العمل مع العملاء
		%26.7	%44.2	%20.8	%5.8	%2.5	النسبة
0.730	4.27	52	48	20	0	0	التكرار

		%43.3	%40	%16.7	%0	%0	النسبة	9-أطمح للتعرف على كل ما هو جديد في المجال العلمي والعملية
0.702	4.06	33	61	26	0	0	التكرار	10- أمتلك القدرة على التفكير الناقد لاتخاذ القرارات ووضع الخطط المهنية
		%27.5	%50.8	%21.7	%0	%0	النسبة	
0.677	4.14	37	63	20	0	0	التكرار	11-أعرف ما يجب فعله عند التعامل مع العملاء
		%30.8	%52.5	%16.7	%0	%0	النسبة	
0.835	3.91	33	46	38	3	0	التكرار	12-أتحمل العمل في بيئة عالية الضغوط
		%27.5	%38.3	%31.7	%2.5	%0	النسبة	
0.705	4.20	44	56	20	0	0	التكرار	13-أقدر مجال التعلم، ولدي الدافع للتعلم، ولدي شعور بالإلحاح، وأريد التعلم من الآخرين.
		%36.7	%46.7	%16.7	%0	%0	النسبة	
0.728	4.13	40	55	25	0	0	التكرار	14-لدي القدرة على التفكير الإبداعي الذي يزيد من فعاليتي وكفاءتي
		%33.3	%45.8	%20.8	%0	%0	النسبة	
0.847	4.23	51	52	14	0	3	التكرار	15-لدي المعرفة الكاملة بمهامي الوظيفية حسب الوصف الوظيفي
		% 42.5	%43.3	%11.7	%0	%2.5	النسبة	
0.917	4.24	56	45	15	0	4	التكرار	16-أرغب باستمرار في تعلم المزيد من المهارات التي تزيد من خبرتي العملية.
		% 46.7	%37.5	%12.5	%0	%3.3	النسبة	
0.697	4.21	44	57	19	0	0	التكرار	17-أحرص على اكتساب مهارات جديدة تساعدني على إتمام عملي بنجاح.
		%36.7	%47.5	%15.8	%0	%0	النسبة	
0.916	4.28	59	43	14	0	4	التكرار	

		%49.2	%35.8	%11.7	%0	%3.3	النسبة	18-أعتقد بأن تطوير الذات علمياً وعملياً أمر ضروري
0.707	4.27	50	52	18	0	0	التكرار	19-أسعى باستمرار لاكتساب مزيداً من المعرفة في مجال عملي
		%41.7	%43.3	%15	%0	%0	النسبة	
0.778	3.82	23	56	37	4	0	التكرار	20 أتفهم مشاعري وانفعالاتي بشكل مستمر
		%19.2	%46.7	%30.8	%3.3	%0	النسبة	
0.836	3.58	17	46	47	10	0	التكرار	21-أستطيع أن أمتص غضب الآخرين
		%14.2	%38.3	%39.2	%8.3	%0	النسبة	
0.909	3.88	27	64	21	4	4	التكرار	22-لدي القدرة على الضبط الذاتي
		%22.5	%53.3	%17.5	%3.3	%3.3	النسبة	
0.804	4.01	35	55	26	4	0	التكرار	23-أشعر بالرضا عند تقديم الخدمات للعملاء
		%29.2	%45.8	%21.7	%3.3	%0	النسبة	
0.697	4.21	44	57	19	0	0	التكرار	24-أمارس عملي بحب ونشاط
		%36.7	%47.5	%15.8	%0	%0	النسبة	
0.916	4.28	59	43	14	0	4	التكرار	25-أستطيع تحقيق أهدافي بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهني
		%49.2	%35.8	%11.7	%0	%3.3	النسبة	
0.707	4.27	50	52	18	0	0	التكرار	26-أنجز المهام العملية المطلوبة مني باهتمام وعناية فائقة
		%41.7	%43.3	%15	%0	%0	النسبة	
0.778	3.82	23	56	37	4	0	التكرار	27- أمتلك المرونة في التعامل مع زملاء العمل
		%19.2	%46.7	%30.8	%3.3	%0	النسبة	
0.836	3.58	17	46	47	10	0	التكرار	28-أتعامل مع الاختلافات كفرص مهمة، وأدرك أنني أمثل الشركة لذا أحترم أفكار
		%14.2	%38.3	%39.2	%8.3	%0	النسبة	

								الناس ويهمني رأيهم في جودة الخدمة المقدمة.
0.909	3.88	27	64	21	4	4	التكرار	29-أمتك القدرة على استخدام استراتيجيات التفاوض التكاملية (الفوز للجميع) بدلاً من استراتيجيات التوزيع (الفوز والخسارة).
		%22.5	%53.3	%17.5	%3.3	%3.3	النسبة	
0.468	4.06							متوسط الكفاءة المهنية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط لإجابات الأسئلة المتعلقة بمتغير الكفاءة المهنية (4.06)، والانحراف المعياري (0.468) وهي بمستوى مرتفع ويفسر ذلك بأن إجابات أفراد العينة استجابت بمستوى مرتفع لكل من العبارات التالية: أتمتع بالمتابعة وأستمر في التفكير الإيجابي مع وضع الهدف النهائي في الاعتبار، أتقبل التوجيهات والتعليمات في المواقف الطارئة، أتعامل مع العملاء بلباقة وكياسة، أتواصل مع زملاء العمل بشكل فاعل، أعمل بروح الفريق، أمتلك الدافعية المستمرة للعمل، أنجز المهام المطلوبة مني بكفاءة واقتدار، أستطيع عزل مشاكلي الشخصية عن أجواء العمل مع العملاء، أطمح للتعرف على كل ما هو جديد في المجال العلمي والعملية، أمتلك القدرة على التفكير الناقد لاتخاذ القرارات ووضع الخطط المهنية، أعرف ما يجب فعله عند التعامل مع العملاء، أتحمّل العمل في بيئة عالية الضغوط، أقدر مجال التعلم، ولدي الدافع للتعلم، ولدي شعور بالإلحاح، وأريد التعلم من الآخرين، لدي القدرة على التفكير الإبداعي الذي يزيد من فعاليتي وكفاءتي، لدي المعرفة الكاملة بمهامي الوظيفية حسب الوصف الوظيفي، أرغب باستمرار في تعلم المزيد من المهارات التي تزيد من خبرتي العملية، أحرص على اكتساب مهارات جديدة تساعدني على إتمام عملي بنجاح، أعتقد بأن تطوير الذات علمياً وعملياً أمر ضروري، أسعى باستمرار لاكتساب مزيداً من المعرفة في مجال عملي، أنفهم مشاعري وانفعالاتي بشكل مستمر، لدي القدرة على الضبط الذاتي، أشعر بالرضا عند تقديم الخدمات للعملاء، أمارس عملي بحيوية ونشاط، أستطيع تحقيق أهدافي بالرغم من التحديات

والصعوبات التي تواجهني، أنجز المهام العملية المطلوبة مني باهتمام وعناية فائقة، أمتلك المرونة في التعامل مع زملاء العمل، وأدرك أنني أمثل الشركة لذا أحترم أفكار الناس ويهمني رأيهم في جودة الخدمة المقدمة، أمتلك القدرة على استخدام استراتيجيات التفاوض التكاملية (الفوز للجميع) بدلاً من استراتيجيات التوزيع (الفوز والخسارة) في حين كانت إجابتها على العبارات: أتعامل مع الاختلافات كفرص مهمة، وأستطيع أن أمتص غضب الآخرين، بمستوى متوسط.

ثالثاً: نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01 :

ويظهر الجدول التالي نتيجة اختبار الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) وبين المتغير التابع ببعده الأول الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري والتحقق من الفرضية الفرعية الأولى.

جدول (8) نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	الاختبارات	معامل الانحدار	معامل التحديد	معامل ف	احتمالية الخطأ لقيمة ف	قيمة B	ت المحسوبة	احتمالية الخطأ (2) - التابعة للمعامل B	النتيجة
H01	الثابت	0.649	0.421	20.868	0.000	1.517	4.956	0.000	لم تقبل
	المسؤولية الاقتصادية					0.661	6.625	0.000	
	المسؤولية القانونية					0.197	2.245	0.027	
	المسؤولية الأخلاقية					0.90	0.834	0.406	
	المسؤولية الخيرية					0.106	2.235	0.027	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الـ spss

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة احتمالية الخطأ $\text{sig} = 0.000 > 0.05$ ، قيمة $F = 20.868$ ، بالتالي فإن الاختبار معنوي ونرفض الفرضية العدم التي تقول أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) مجتمعة و الكفاءة المهنية" ونقبل

البديلة كما أن معامل الانحدار = 0.649 أي أن المتغيرين يرتبطان ببعضهما بنسبة 64.9 %، وقيمة معامل التحديد = 0.421 أي أن متغير المسؤولية الاجتماعية بأبعاده المذكورة آنفاً يفسر ما نسبته 42.1 % من متغير الكفاءة المهنية وما تبقى تفسره عوامل أخرى مثل التدريب والثقافة التنظيمية والهيكل التنظيمي والتكنولوجيا والسياسات الحكومية وغير ذلك ويفسر ذلك بأنه عندما يشعر الموظفين بأن مؤسساتهم ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك يزيد من حماسهم وإحساسهم بالانتماء، مما يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد وتحسين أدائهم.

معادلة الانحدار:

بناء على ما ورد في الجدول السابق نشكل معادلة الانحدار Y للفرضية الفرعية الأولى كما يلي:

$H01$: أثر المسؤولية الاجتماعية على الكفاءة المهنية

$$Y = a + bx_1 + cx_2 + dx_3$$

حيث Y هو الكفاءة المهنية

$a = 1.517$ قيمته موجبة، $b = 0.661$ ، x_1 متغير المسؤولية الاقتصادية، $c = 0.197$ ، x_2 متغير

المسؤولية القانونية، $d = 0.90$ ، x_3 متغير المسؤولية الخيرية.

وبما أن قيمة احتمالية الخطأ لكل من المتغيرات الفرعية للمسؤولية الاجتماعية > 0.05 باستثناء المسؤولية الأخلاقية حيث كانت قيمة احتمالية الخطأ المتعلقة بهذا البعد = 0.406 < 0.05 فإن أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية والقانونية والخيرية) تؤثر بشكل مباشر في الكفاءة المهنية أما المسؤولية الأخلاقية فتؤثر بشكل غير مباشر ولا تدخل في معادلة الانحدار.

وعليه فإن معادلة الانحدار تكتب كالتالي:

$$Y = 1.517 + 0.661x_1 + 0.197x_2 + 0.106x_3$$

أي أنه كلما ازدادت المسؤولية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة ازدادت الكفاءة المهنية بمقدار 0.661، وكلما ازدادت المسؤولية القانونية بمقدار وحدة واحدة تزداد الكفاءة المهنية بمقدار 0.197 وكلما ازدادت المسؤولية الخيرية بمقدار وحدة واحدة ازدادت الكفاءة المهنية بمقدار 0.106

أي أن الفرضية الفرعية الأولى $H01$ التي تقول " لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية بأبعاده (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) على المتغير التابع ببعده الأول الكفاءة المهنية" غير محققة.

بالتالي يوجد دور للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري وهذا الدور إيجابي، فتطبيق المسؤولية الاقتصادية والقانونية والخيرية ينعكس إيجاباً في تحسين الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري في حين المسؤولية الأخلاقية تؤثر بشكل غير مباشر في تحسين الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري إذ أنها قد تؤثر في جذب المزيد من الاستثمارات والعملاء والموظفين المهوبين وتكون المخاطر التي تواجهها أقل مما ينعكس إيجاباً في تحسين الكفاءة المهنية في هذا القطاع.

ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية على تخفيض الضرائب وفق التشريع السوري تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية بتحليل أسئلة المقابلة مع اثنين من الأخصائيين في القانون الضريبي السوري هما الدكتور محمد خير العكام والدكتور ابراهيم العدي وذلك كما يلي:

تحليل المقابلات:

الاسئلة:

- 1- هل هناك قوانين و/أو تشريعات سورية بخصوص التجنب الضريبي أو تخفيض التكاليف الضريبي حالة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- 2- هل هناك أي التباس بين التجنب والتهرب الضريبي عند ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- 3- ما مدى تكامل البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حيث تشكيل الوضع الاقتصادي المناسب وعدم تشكيل ازدواجية ضريبية مما يشجع على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي؟

السؤال الأول: هل هناك قوانين و/أو تشريعات سورية بخصوص التجنب الضريبي أو تخفيض التكاليف الضريبي حالة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

المشارك الأول: لا يوجد نص واضح، في القانون لارتباط المعاملة بالضريبة بالمسؤولية الاجتماعية، أشار المشارك الأول أنه - ولأول مرة - جاء الحافز الضريبي تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات في المرسوم التشريعي (30) لعام (2023).

اقترح أن يكون التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فتعامل المشاريع الصغيرة معاملة ضريبية مختلفة عن المشاريع الغير قائمة على تبرع..

مثال: صاحب معمل لديه عامل أمين وأراد أن يفتح له وحدة إنتاج يديرها وبنسبة من الأرباح هذا المشروع يساعد العامل على بدء مشروع ولكن يعامل ضريبيا على أنه فرع من شركة قابضة، وليس تبرع .. أو مساعدة اجتماعية .. وبالتالي ليس هناك حافز ضريبي

وعما ورد في المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 والمتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 المادة 3 فقرة أ- (تطرح الضريبة على الأرباح الصافية ...)

والمادة 5_ والتخفيض هنا نسبة من الضريبة (الحافز الضريبي بدرجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم/25/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية ويصبح هذا التخفيض درجتين بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تستخدم/ 75/ عاملاً فأكثر كما يصبح هذا التخفيض/ 3/ درجات بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تستخدم/ 150/ عاملاً فأكثر، ودرجة واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية)

قال المشارك أن مرسوم الاستثمار رقم 18 لعام 2021 جاء بمادة مشابهة المادة 21 الفقرة (هـ)_ (تستفيد المشاريع الواردة في الفقرة ج/ من هذه المادة من حسم ضريبي إضافي لمدة خمس سنوات مقداره 5% عن كل 100 عامل سوري الجنسية مشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على ألا يزيد الحسم الضريبي على 15%).

وهنا صار هناك قانونين حافزين والثاني لم يبلغ الأول، وهذه ثغرة قانونية يجب تلافئها في التشريعات اللاحقة أو على الأقل لحظها في التعليمات التنفيذية ولكن المطبق أن المشروع في المناطق الاستثمارية يخضع لقانون الاستثمار. وأضاف أن تحديد العدد ب 100 عامل يعتبر أيضاً عيب قانوني فمثلاً إذا كان 99 عامل هل يكون الحافز الضريبي صفر؟؟

وأيضاً أشار المشارك أن في القانون (18) لعام (2021) التخفيض بنسبة مئوية من ضريبة الدخل بينما في القانون (24) لعام (2003) التخفيض نسبة مئوية من الأرباح الصافية.

واقترح لتشجع الناس ضريبياً أن تقوم بمبادرات اجتماعية (يجب أن أعطي إما إعفاء أوتوماتيكي أو إعفاء دائم إذا استمر المشروع ولكن بنسبة جزئية من المعدل)

وعند السؤال عن القانون (18) لعام (2021) أجاب "توجه المشرع في تغطية الحاجات المجتمعية وحاجات المناطق النائية من المشاريع، عملاً بمبدأ التنمية المتوازنة، إلا أنه لا يمكن مناقشة هذا التشريع من باب المسؤولية المجتمعية" وبالتالي الدافع الرئيسي ليس المسؤولية الاجتماعية، نية المشرع لم تكن مسؤولية اجتماعية وإلا كان نص عليها صراحة كما فعل في القانون (30) لعام (2023) صحيح أن المشاريع تحقق تنمية ولكن لو أراد أو لو أن غايته المسؤولية الاجتماعية لكان ذكرها صراحة وأضاف بند رابع في القانون لذكرها.

المشارك الثاني: اعتبر مرسوم الاستثمار (18) لعام (2021) مرسوم تحفيزي أي أنه نص صراحة على تخفيض الضريبة والتنمية المتوازنة هي من أبعاد المسؤولية الاجتماعية ولا يشترط ذكرها صراحة يكفي ذكر أحد أبعادها.

وعما ورد في المرسوم التشريعي رقم (51) لعام (2006) والمتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام (2003) اعتبره حافز ضريبي: "كل مشروع صناعي يعمل به /25/ عاملاً على الأقل مسجلين في التأمينات الاجتماعية يتم تخفيض المعدلات الضريبية 1%، وإذا كان يعمل في المشروع الصناعي /75/ عاملاً على الأقل يتم تخفيض المعدلات الضريبية درجتين، وكل مشروع صناعي يعمل به /150/ عاملاً يتم تخفيض معدلات الضريبة على الأقل 3 درجات"

وعن المرسوم (30) لعام (2024) قال " يستنتج بأن الشركة عندما تقوم بممارسة المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك ينعكس إيجاباً عليها من التخفيض الضريبي"

نلاحظ اختلاف المشاركين في اعتبار قانون الاستثمار من القوانين المحفزة للمسؤولية الاجتماعية واتفقهما على القانون (30) لعام (2023) وبالتالي اتفقا على وجود تشريعات تساهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في سوريا.

توصلت الباحثة: كثرت الإعفاءات المشجعة لفكرة اقتصاد السوق الاجتماعي مع عدم وضوحها في تركيزها على بند المسؤولية الاجتماعية ويجب لخط المسؤولية الاجتماعية أكثر في القوانين وزيادة نسبة الإعفاءات لتكون حافز حقيقي، من الضروري جداً أن يكون الحافز حقيقي وبنسبة من 10 إلى 25% ليكون مؤثر.

السؤال الثاني: هل هناك أي التباس بين التجنب والتهرب الضريبي عند ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

المشارك الأول: لم يجد المشارك الأول أن هناك أي التباس بين التجنب والتهرب الضريبي عند ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات وإذا وجد الالتباس يحل بالفوترة، يجب ألا نخشى من احتمال ممارسة التهرب الضريبي فيمكن أن يتهرب المكلف بطرق أخرى، وكإدارة ضريبية يجب ضبط هذه الوسيلة عن طريق الفواتير وممارسة كامل سلطتها في مراجعة الفواتير والتأكد من صحة الفوترة وخاصة اليوم في ظل الاهتمام بالفوترة والدفع الإلكتروني.

المشارك الثاني: لم يجد أن هناك التباس بين التجنب والتهرب الضريبي عند ممارسة المسؤولية الاجتماعية ولكن ذكر أن: "مفهوم التجنب الضريبي بمعنى استغلال الثغرات الموجودة بالقانون بحيث يقوم الشخص بممارسة أنشطة معدلات الضريبة عليها قليلة أو معفاة من الضريبة. أما التهرب الضريبي فهو استخدام أساليب وإجراءات من خلالها يتم التلاعب بالربح المحاسبي بحيث يظهر الربح قليل جداً، وبالتالي تكون الضريبة قليلة أيضاً من خلال أساليب عديدة".

أي اتفق المشاركون على أن الذي يريد أن يتهرب هناك طرق كثيرة للتهرب وليس من ضمنها المسؤولية الاجتماعية كما أن هناك طرق لضبط التهرب وفق القانون.

توصلت الباحثة إلى أهمية الوعي الضريبي والتصريح بالربح الحقيقي وعدم التلاعب به والمسؤولية الاجتماعية ليست من صور التهرب الضريبي بل هي تتيح للمكلف بدفع جزء من ضرائبه في نشاطات اجتماعية هادفة مثل التدريب والنشاطات التي ترفع سمعة الشركة ومصادقيتها لدى موظفيها وزبائنها وهذا يساعدها ولا يدفعها للتهرب بل تسعى لممارسة المسؤولية الاجتماعية لإثبات حسن نيتها وملاءتها وغير ذلك..

السؤال الثالث: ما مدى تكامل البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حيث تشكيل الوضع الاقتصادي المناسب وعدم تشكيل ازدواجية ضريبية مما يشجع على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي؟

المشارك الأول: ليس هناك من تكامل في قوانين المسؤولية الاجتماعية، فمثلاً في قانون العمل رقم (17) لعام (2010) المتعلق بقانون العمل لم يكن هناك تحفيز ضريبي لممارسة المسؤولية الاجتماعية

بحق العامل، فلا بد من تطوير القانون، وأيضاً يجب تشجيع النقابات العمالية مثلاً لتدريب الخريجين، وغير ذلك.. وبشكل عام تعاملنا مع المتغيرات ضعيفة تطورنا التشريعي بطيء بالمقارنة مع بقية الدول المتقدمة ..

اقترح المشارك تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بحيث يكون فيها خصم ضريبي، والخصم الضريبي يحتاج فوترة، والمجتمع عندما يصبح مفوتر، يقل التهرب الضريبي هذا يشبه الضبط الالكتروني، بشروط وجود إعفاءات للاقتصاد، حيث أن معظم التشريعات العربية طبقت الضريبة على القيمة المضافة في سوريا تعتبر ضريبة مغرية إذا طبقتها المالية ولكنها تدمر الاقتصاد وهنا في سوريا والحل في طرح الإعفاءات لأننا بحاجة أن نوسع التنافسية ضمن وجود مجموعة ضوابط.

المشارك الثاني: يفترض أن يكون هناك تكاملاً بين البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، وفي سورية يتجلى ذلك من خلال تبني اقتصاد السوق الاجتماعي حيث تكون البيئة الاقتصادية قائمة وفق قوانين السوق وغير منفصلة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المواطنين كي لا يتحول الاقتصاد إلى ممارسات سلبية فيأتي الجانب الاجتماعي ليضغط على منشآت الأعمال كي تقوم بمسئوليتها الاجتماعية، ولكن هناك تعارض في بعض الحالات مثل حالات الازدواج الضريبي وهو خضوع نفس الدخل خلال نفس الفترة لدى نفس الشخص لأكثر من ضريبة. مؤكداً أنه على الدولة العمل دائماً للحد من الازدواج الضريبي لما له من انعكاسات سلبية منها أن الازدواج الضريبي يشجع على التهرب الضريبي؛ وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات تمنع هذه الازدواجية، حيث أن منع الازدواج الضريبي يشجع على المسؤولية الاجتماعية ويحد التهرب الضريبي.

اتفق المشاركون على ضعف التكامل بين القوانين الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة العمل على تحديثها وزيادة الوعي الضريبي.

توصلت الباحثة إلى أهمية تغيير القوانين بوتيرة سريعة تناسب حالة البلد الاقتصادية فيجب تشجيع المشاريع الاستثمارية التي تنمي الاستثمار وليس الاستهلاك فعندما تمنح الدولة إعفاء على التبرعات للمؤن والسلل الغذائية فهذا يساعد ولكن ما تحتاجه البلد حقاً إعفاء أكبر وملحوظ أكثر في القانون للتبرعات لمشاريع تدعم الاقتصاد المحلي.

إذاً مما سبق نستنتج أنه لا يوجد دور للمسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب في القطاع الصناعي والتشريع السوري.

أي أن الفرضية الفرعية الثانية H02 التي تقول: لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية على تخفيض الضرائب وفق التشريع السوري " محققة.

مما سبق نستنتج أن الفرضية الرئيسية H0 التي تقول " لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) على تحسين الكفاءة المهنية وتخفيض الضرائب في القطاع الصناعي والتشريع السوري " محققة فقط بالنسبة لتخفيض الضرائب.

النتائج:

1. إن مستوى تطبيق المسؤولية الاقتصادية في القطاع الصناعي السوري مرتفع.
2. إن مستوى تطبيق المسؤولية القانونية في القطاع الصناعي السوري مرتفع.
3. إن مستوى تطبيق المسؤولية الأخلاقية في القطاع الصناعي السوري مرتفع.
4. إن مستوى تطبيق المسؤولية الخيرية في القطاع الصناعي السوري متوسط.
5. إن مستوى تطبيق الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري مرتفع.
6. لا يوجد دور للقوانين السورية في تشجيع الشركات والمكلفين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
7. يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية) في تحسين الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي السوري وهذا الأثر إيجابي.
8. لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية في تخفيض الضرائب في القطاع الصناعي السوري.

التوصيات:

1. توفير الحوافز الضريبية للشركات التي تستثمر في التدريب والتطوير للحفاظ على المستوى المرتفع للمسؤولية الاقتصادية في القطاع الصناعي السوري.
2. إجراء تقييم دوري لأداء الشركات الصناعية في مجال المسؤولية الأخلاقية بهدف تحسينه باستمرار
3. يجب على الحكومة السورية سن قوانين وتشريعات تحفز الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للحفاظ على المستوى المرتفع للمسؤولية القانونية في القطاع الصناعي السوري.
4. تشجيع الشركات على تنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية تخدم المجتمع المحلي لرفع مستوى المسؤولية الخيرية في القطاع الصناعي السوري.
5. تكريم الشركات التي تحقق أداءاً متميزاً في مجال المسؤولية الاجتماعية والكفاءة المهنية، وذلك من خلال تنظيم حفلات تكريم أو منح جوائز.

6. تطبيق حوافز غير ضريبية لتشجيع المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي السوري مثل تقديم التسهيلات في الحصول على التراخيص والتصاريح الحكومية والدعم التسويقي وغيرها كون لا علاقة للضرائب في المسؤولية الاجتماعية
7. زيادة الوعي الضريبي، يجب العمل على نشر ثقافة الوعي الضريبي لدى المكلفين ولدى الجميع عن طريق ندوات وإدخالها بالمناهج ونشر ثقافة الشكوى وعلى الدولة ليقبل المواطن تحمل واجباتها أن تكون واضحة في قوانينها وعدم الازدواج الضريبي.
8. زيادة نسبة الخفض الضريبي لتكون أكثر تأثيراً فيجب على الأقل أن تكون 10% حتى تكون مؤثرة ومحفزة.
9. التشجيع على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بزيادة الحوافز الضريبية ونسب الإعفاء في هذه المجالات.
10. الاهتمام أكثر بالفوترة والاتجاه نحو الحكومة الالكترونية.
11. التركيز على الإصلاح والابتعاد عن الفساد وتبديل عناصر تحصيل الضرائب بشكل دوري.
12. إجراء ورشات تفاعلية لشرح القوانين والتعريف بالحوافز الضريبية خارج وداخل البلد
13. تبني الأبحاث والدراسات في مجال المسؤولية الاجتماعية والضرائب والاستفادة من تجارب الدول الأخرى..
14. التنسيق بين الوزارات المختلفة (العدل، المالية، التنمية الإدارية، الشؤون الاجتماعية والعمل)، وكل الوزارات التي تعنى بالصالح القانوني والمجتمعي والمالي لاستدراك الثغرات في القانون ومحاولة تحقيق تكامل بين كافة الجهود المبذولة.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1) ابراهيم، ق.، 2015. أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، أطروحة دكتوراه. مكان غير معروف: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.
- 2) أبو عقيل، م. م. ع. ا.، 2019. الكفاءة المهنية وعلاقتها بالذكاء الوجداني لدى المرشدين في مدارس عرب النقب، رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، برنامج ماجستير التوجيه والإرشاد النفسي.
- 3) الأسرج، ح. ع. ا.، 2014. المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية. مكان غير معروف: MPRA ميونخ الشخصي RePEc أرشيف .
- 4) الحسن، ب. م.، 2014. دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة -دراسة حالة لمؤسسة نفضال وحدة -باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمنظمات.
- 5) الدغيم، م. د.، 2015. الكفاءة المهنية وعلاقتها بمستوى الطموح والخوف من التقييم السلبي لدى الطالبات المعلمات المتفوقات وغير المتفوقات أكاديمياً.
- 6) الدليمي، م. س. ا.، 2020. دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليلية مقارنة. (81) MJLE،12 جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قطاع الدراسات العليا، ص.ص: 836-873
- 7) الركابي، د. م. ع. ا.، 2022. أثر أنماط هيكل الملكية على سلوك التجنب الضريبي دراسة تطبيقية دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
- 8) السبيعي، ف. ب. ف.، 2016. أثر تبني برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين على سياسات إدارة الموارد البشرية "بالتطبيق على الشركات الصناعية بمنطقة الرياض".
- 9) الشهابي، د. ع.، 2015. التشريع الضريبي. حلب: مديرية الكتب والمطبوعات.

- 10) المريات، ر. ع. ع. ا.، 2011. أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الخلاقي وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان، رالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط.
- 11) المعالي، ح.، 2019. العلاقات بين الكفاءة المهنية والكفاءة التعليمية لمعلمي اللغة العربية في المدرسة الثانوية الإسلامية الحكومية الأولى والثاني رمانج، رسالة ماجستير غير منشورة. اندونيسيا: جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
- 12) الياسين، س. م. و الضلاعين، أ. ص.، 2023. مستوى الكفاءة المهنية المدركة وعلاقتها بجودة الحياة المهنية لدى المرشدين التربويين في مديريات التربية والتعليم بمحافظة العاصمة.
- 13) بعجوج، م.، 2018. دور تبني المسؤولية الاجتماعية في خلق قيمة مشتركة للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة المركب الصناعي التجاري مطاحن الزيبان - القنطرة- ببسكرة" للفترة (2010-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة. مكان غير معروف: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- 14) جراب، ف.، جميل، ه.، ذهب، ي. و مصطفىوي، س.، 2022. دور المسؤولية الاجتماعية في دعم تنافسية منظمات العمال- دراسة حالة شركة PRODIAG بكوينين ولاية الوادي-رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير.
- 15) حجازي، د. م. س.، 1997. النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. مصر: الدار الجامعية بالاسكندرية.
- 16) حشاد، ط. م. ع.، 2021. قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية في بيئة الأعمال المصرية.
- 17) حشيش، ع. أ.، 1999. التشريع الضريبي المصري. دار الجامعة الجديدة الاسكندرية .
- 18) حموني، ع. و عبد الله، و.، 2018. الرقابة ودورها في تحسين الكفاءة المهنية"دراسة ميدانية بالجزائرية للمياه لولاية أدرار"، مذكرة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة أحمد دراية أدرار،

26) علي، ع. ح. ع. ا.، 2020. العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، 24 (4)، جامعة عين شمس-كلية التجارة-قسم المحاسبة والمراجعة، ص.ص:1-44

27) عياش، د. ع. ن. م.، 2023. أثر المسؤولية المجتمعية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة تجريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

28) عيسات، م.، 2022. الكفاءة المهنية وعلاقتها بتحقيق الإنتاجية داخل المؤسسة التنظيمية دراسة ميدانية لمؤسسة منشآت السكك الحديدية ببني صاف، مكرة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة بلحاح بوشعيب عين تموشنت، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع والعمل والتنظيم.

29) عيسى، ع. م. ك.، 2015. قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية.

30) فهمي، أ. م. ش. م.، 2022. أثر ممارسات التجنب الضريبي على كفاءة الاستثمار في ظل التدفقات النقدية الحرة كمتغير معدل دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

31) قبال، ك. و كنزة، ب.، 2022. القيم الاجتماعية ودورها في تحقيق الكفاءة المهنية دراسة ميدانية بمستشفى عبد الكريم بودر غومه بولاية أدرار، مذكرة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة احمد دارية-أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، تخصص تنظيم وعمل.

32) لغويل، س. و زمالي، ن.، 2016. المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (27)، ص.ص: 301-308.

33) محمد، م. م. س. و بغدادي، أ. ب. أ.، 2019. العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة "دراسة اختبارية". الفكر المحاسبي، 23 (3)، -ص.ص:787-848.

- 34) معهد الدراسات المصرفية، 2011. المسؤولية الاجتماعية للبنوك، نشرة توعوية. إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الرابعة (5)، دولة الكويت.
- 35) ناصر، د. ز. ا.، 1982. علم المالية العامة: دراسة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري. مصر: مطبعة المعرفة بميدان لاطوغي في القاهرة.
- 36) نور الدين، س. ن. م.، 2023. الكفاءة المهنية للأخصائي الاجتماعي المدرسي "دراسة في إطار نظرية الدور الاجتماعي في خدمة الفرد". المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة أسوان، 4 (2)، ص.ص: 22-33

1- القوانين:

1. دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012
2. قانون ضريبة الدخل 24 عام 2003
3. القانون 30 عام 2023 تعديل قانون ضريبة الدخل
4. التعليمات التنفيذية للقانون 30 لعام 2023
5. قانون الاستثمار 18 لعام 2021
6. تعديلات قانون الاستثمار بالقانون 2 لعام 2023
7. قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي 25 لعام 2003

2- المجلات:

1. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (162)، الجزء 3، ص.ص:413-435
2. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 6 (1)، ص.ص:513-463
3. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (42).
4. المجلة الدولية للبحوث النفسية والتربوية، 2 (2)، ص.ص:191-209
5. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، 5 (1)، ص.ص:1-72.
6. مجلة الدراسات المالية والتجارية، (2)، ص.ص:198-216
7. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 37 (4)، ص.ص:539-610.
8. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 5 (20)، ص.ص:85-97
9. مجلة البحوث المحاسبية، 2 (2)، ص.ص:242-292
10. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، 6 (1)، ص.ص:1-51.

3- المواقع الالكترونية:

1. <https://doi.org/10.1007/>
2. <https://doi.org/10.1007/>
3. <https://doi.org/10.1186/>
4. <https://doi.org/10.3390/>
5. <https://www.researchgate.net/publication/>
6. <https://doi.org/10.1007/>
7. <https://www.researchgate.net/publication/>
8. <https://doi.org/10.1007/>
9. <https://www.researchgate.net/publication/>
10. <https://www.researchgate.net/publication/>
11. <http://ssrn.com/>
12. www.mdpi.com/journal/sustainability
13. www.elsevier.com/locate/sajce
14. <https://www.researchgate.net/publication/>

المراجع الأجنبية:

- 1) Anon., 2019. Economic responsibilities and firm repuyayion as indicators of corporate social responsibilities and Organizational performance: A study of Nigerian breweries PLC.. Uniosun Journal of Employment Relations and Management, 1 (1), pp. 97–113.
- 2) Antera, S., 2021. Professional Competence of Vocational Teachers: a Conceptual Review. Vocations and Learning, s12186–021–09271–7, pp. 459–479.
- 3) Antera, S., 2021. Professional Competence of Vocational Teachers:a Conceptual Review. Vocations and Learning, s12186–021–09271–7, pp. 459–479.
- 4) Argandona, A., 2016. Social responsibility and ethics in organizational management. IESE Business School – University of Navarra, pp. 1–12.
- 5) Carrera, L., 2022. Corporate social responsibility. A strategy for social and territorial sustainability. Carrera Int J Corporate Soc Responsibility. s40991–022–00074–0, pp. 1–11.
- 6) Chadha, N., 2022. Philanthropy: Exploring the art of giving. Journal of Positive School Psychology, 6 (4), pp. 6372–6376.
- 7) Correa, K. N., Duque, Y. R. C., Fabian, C. & Rojas, R., 2022. Social Responsibility And Its Impact On The Professional Ethics Training Of Public Accounting Graduates In Colombia. Journal of Language and Linguistic Studies, 18 (4), pp. 742–757.
- 8) Daminov, O., Tulaev, B., Khimmataliev, D. & Kurbonova, Z., 2020. The Role of Competence and Competent In Preparing Professional Training Teachers For

- Professional Activity. *International Journal of Advanced Science and Technology*, 29 (9), pp. 6338–6349.
- 9) Dyreng, S. D., Hanlon, M. & Maydew, E. L., 2010. The Effects of Executives on Corporate Tax Avoidance. *American Accounting Association, The accounting review*, 85 (4), pp. 1163–1189.
- 10) Fitri, R. A. & Munandar, A., 2018. The Effect of Corporate Social Responsibility, Profitability, and Leverage toward Tax Aggressiveness with Size of Company as Moderating Variable. *Binus Business Review*, 9(1), pp. 63–69.
- 11) Goerke, L., 2018. Corporate Social Responsibility and Tax Avoidance, CESifo Working Paper (7297), Category 1: Public Finance, Germany: Munich Society for the Promotion of Economic Research - CESifo.
- 12) Goncharov, V. N. et al., 2020. Social responsibility and professional competence of safeguard specialists for the quality and safety of food products. 6th International Conference on Agriproducts processing and Farming, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 422, pp. 1–6.
- 13) Grigoris, G., 2016. The Challenges of Corporate Social Responsibility Assessment Methodologies. *International Journal in Economics and Business Administration*, IV (1), pp. 39–55.
- 14) ISO (2010). المواصفة القياسية الدولية أيزو ، دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية 2600. الأمانة المركزية ISO ، جنيف، سويسرا.
- 15) Ivanova, M. I. et al., 2023. Social Responsibility as a Key Competence for Ensuring Sustainable Development of Enterprises. *Business Inform*, (542), pp. 176–186.
- 16) Jose, A. et al., 2023. Professional Competence and Its Effect on the Implementation of Healthcare 4.0 Technologies: Scoping Review and Future Research Directions. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 20, 478.

- 17) Kyriacou, A., 2008. Defining Accountability. 242283510_Defining_Accountability, pp. 1–5. ijerph20010478, pp. 1–22.
- 18) Menendez, M. H.–d.–., Menendez, R. M., Escobar, C. A. & McGovern, M., 2020. Competencies for Industry 4.0. International Journal on Interactive Design and Manufacturing (IJIDeM), s12008–020–00716–2, pp. 1511–1524.
- 19) Mohamed, D. & Eldawayaty, A., 2022. The effect of tax avoidance and firm's life cycle on cash holdings: Evidence from Egyptian stock market. Alexandria Journal of Accounting Research, 6 (3), pp. 69–124.
- 20) Mouakhar, K., Kachouri, M., Riguen, R. & Jarboui, A., 2018. The effect of sustainability performance and CSR on corporate tax avoidance with board gender diversity as mediating variable. journal Research in Management Sciences–Management Sciences, (138), pp. 305–339.
- 21) Moyo, T. & Chigara, B., 2023. Factors Affecting the Competence of Quantity Surveying Professionals in Zimbabwe. Journal of Construction in Developing Countries, 28 (2), pp. 1–17.
- 22) Nicolae, J. C. & Sabina, J. M., 2010. Dimensions And Challenges Of Social Responsibility. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 12(1), at: 227367754, pp. 238–247.
- 23) Nikadimovs, O., 2023. Corporate Social Responsibility –Assessment of Facilitating and Impeding Factors for Small and Medium–sized Enterprises in Latvia. European Integration Studies, (17), pp. 221–241.
- 24) Nimani, A., Zeqiraj, V. & Spahija, D., 2022. The importansibility for companies: the developing market study. Journal of Governance and Regulation. 11 (4) , pp. 314–320.
- 25) Nurtanto, M. et al., 2020. Development of Model for Professional Competency Assessment (PCA) in Vocational Education: Study of the Engine Tune–Up Injection System Assessment Scheme. JournalL of techcical Education and Training , 12 (2), pp. 34–45.

- 26) Obeidat, B. Y., 2016. Exploring the Relationship between Corporate Social Responsibility, Employee Engagement, and Organizational Performance: The Case of Jordanian Mobile Telecommunication Companies. *Int. J. Communications, Network and System Sciences*, pp. 361–386.
- 27) Omid, F. & Shafiee, M. M., 2018. The impact of corporate social responsibility on social performance, financial performance and customer reactions in the food industry. *Int. J. Business Innovation and Research*, 17(2), pp. 249–265.
- 28) Overesch, M. & Wilkomm, S., 2024. The relation between corporate social responsibility and profit shifting of multinational enterprises. *International Tax and Public Finance*, s10797–024–09850–z.
- 29) Overesch, M. & Willkomm, S., 2024. The relation between corporate social responsibility and profit shifting of multinational enterprises. *International Tax and Public Finance*.
- 30) Ozili, P. K., 2022. Sustainability and sustainable development research around the world. *Munich Personal RePEc Archive MPRA*, pp. 1–27.
- 31) Rahim, R. A., Jalaludin, F. W. & Tajuddin, K., 2011. The importance of corporate social responsibility on consumer behaviour in Malaysia. *Asian Academy of Management Journal*, 16 (1), pp. 119–139.
- 32) Rahmat, R. A. & Kustiawan, M., n.d. Corporate Social Responsibility, Size, and Tax Aggressiveness: An Empirical Analysis. *Advances in Economics, Business and Management Research*, volume 117, 3rd Global Conference On Business, Management, and Entrepreneurship (GCBME 2018), pp. 96–99.
- 33) Romero, R. C., 2023. Defining Transparency: A Functional Approach. *JeDEM – eJournal of eDemocracy and Open Government* 15(1), 373984007_Defining_Transparency_A_Functional_Approach, pp. 219–242.
- 34) Shafiee, M. M. & Omid, F., 2018. The impact of corporate social responsibility on social performance, financial performance and customer reactions in the food

- industry. *International Journal of Business Innovation and Research*, 17 (2). 327685549, pp. 249–265.
- 35) Silaban, A. C. & Purba, H., 2020. The effect of corporate social responsibility disclosure and corporate governance on tax avoidance. *EPRA International Journal of Multidisciplinary Research (IJMR)*, 6 (1), pp. 23–34.
- 36) Solc, M., Krejčíková, H. V. B., 2009, *Legal Liability in Healthcare*. Studijní opora je výstupem projektu ESF pro VŠ II na UK .
- 37) Stephenson, D. & Veselina, V., 2015. Corporate social responsibility and tax avoidance: A literature review and directions for future research, s.l.: Electronic copy available at: abstract=2756640.
- 38) Tazo, M. I., Boyano, A., Gaimiz, U. F.–. & Ochoa, A. C.–., 2020. The Gender Perspective of Professional Competencies in Industrial Engineering Studies. *Sustainability*, MDPI , pp. 1–16.
- 39) Thao, L. H. N. et al., 2023. The effect of corporate social responsibility on firm performance: Evidence from Vietnam". *Problems and Perspectives in Management*, 21 (3), LLC "Consulting Publishing Company "Business Perspectives", pp. 528–542.
- 40) Torabi, Z., Ardekani, S. S. & Hataminasab, S. H., 2021. A New Model in Designing the Professional Competence System of the Petrochemical Industry with a Sustainable Development Approach. *South African Journal of Chemical Engineering* 37 , pp. 110–117.
- 41) Vleuten, C. d. et al., 2010. The assessment of professional competence: building blocks for theory development. *Best Practice & Research Clinical Obstetrics and Gynaecology*, 24 (6), pp. 703–719.
- 42) Wisneski, D. C., Morgan, G. S. & Bauman, W., 2016. Moral Responsibility. *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance* , 304996274, pp. 1–6.

الملاحق

الملحق (1)

الإعفاءات الواردة في قانون الضريبة على الدخل بناء على أحكام الفقرة (أ) من المادة (4) من قانون الضريبة - على الدخل رقم (24) لعام (2003) والتعديل الذي ورد في المرسوم (30) لعام (2023) يعفى من التكلفة بالضريبة

1. تعفى من ضريبة الدخل نتائج أعمال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات السكن والاصطياف، والصناديق التعاونية التابعة لها، والنقابات والاتحادات وذلك فيما يخص الخدمات المباشرة لأعضائها فقط، ويخضع أي نشاط اقتصادي آخر لها للضريبة سواء أكان تجارياً أم صناعياً أم خدمياً أياً كان المتعامل به ، والنقابات والاتحادات، وينحصر هذا الإعفاء بالخدمات المقدمة بشكل مباشر لأعضائها فقط التي تم إحداثها لأجلها والمحصورة في قرار ترخيصها، وإن أي عمل لا يدخل ضمن نطاق ترخيصها أو اختصاصها أو لا يتم تقديمه إلى أعضائها حصراً فيكون عملاً خاضعاً للضريبة على الدخل وفق أحكام القانون رقم /24/ لعام 2003 وتعديلاته سواء كان عملاً تجارياً أم صناعياً أم خدمياً بغض النظر عن الشخص المتعامل معها³.
2. المستثمرون الزراعيون الذين يجمعون ويبيعون المحاصيل والثمار الناتجة عن أراضي يملكونها أو يستثمرونها ويتناول هذا الإعفاء أيضاً الحيوانات التي يرعونها أو يربونها أو يعرفونها في تلك الأراضي ويشمل ذلك المشاتل الزراعية أيضاً.

³التعليمات التنفيذية للقانون 30 لعام 2023

3. الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينحصر عملها باستلام حاصلات مشتركها وتحويلها وبيعها ولا يتناول هذا الإعفاء سوى الأعمال الداخلة عادة في الاستثمار الزراعي والتي لا تخضع للضريبة إذا مارسها ضمن الشروط نفسها أعضاء الجمعية منفردين

4. الجمعيات التعاونية الزراعية لشراء الأدوات والآلات الزراعية واستثمارها في الأراضي الأعضاء ولا يتناول الإعفاء الأرباح الناجمة عن استثمار آلات وأدوات في غير أراضي يستثمرها الأعضاء

5. الأشخاص الذين يزاولون احد الأعمال التالية التأليف والتلحين والعزف والرسم باليد ونحت تماثيل وهذه الأعمال الفنية تبقى مشمولة بالإعفاء وان تمت بموجب عقود لكن بالنسبة لنحت التماثيل الإعفاء يطال العمل الفني إما الأعمال الأخرى التي ترافق أعمال النحت في بعض العقود كبناء قاعدة اسمنت أو حجره للتمثال والسور المحيط به وما يلحقه من تمديدات كهربائية أو غيرها فان الأرباح الناجمة عن هذه الأعمال تخضع لتكليف بالضريبة تدخل كونها خارجه عن مفهوم نحت التماثيل أما التماثيل التي تصنع بواسطة قوالب لا تتعرض لأي عملية تحت فإنها غير مشغولة بالإعفاء الذي يطال الأعمال التي يقوم بها الفنان بمفرده بالذات وعندما يقوم الفنان بتأسيس مؤسسي والاستعانة بأعمال آخرين من الفنانين هذه المؤسسة غير مشمولة بالإعفاء وهذا الإعفاء يطال فقط الأعمال التي يقوم بها الفنان بمفرده بالذات وإذا تمت بموجب عقود مع الغير ولكن عندما يقوم بتأسيس مؤسسه والاستعانة بآخرين لتنفيذ أعمال فنيه هذه المؤسسة لا تكون مشمولة بالإعفاء

6. دور الحضانة إما رياض الأطفال رقم (24) لعام (2003) ومن ثم لا بد من معالجه موضوع

الترخيص الصادر عن الجهات المختصة

7. معاهد ودور مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة وهي على سبيل المثال وليس الحصر دار

المسنين دار العجز الصم قلبكم المعاقين دور الأيتام وما شابه ذلك من مؤسسات إنسانيه

8. الأشخاص الطبيعيون والاعتباريين الذين يتعاطون النقل الجوي البحري ويشترط في ممارسه الإعفاء

إلى الأشخاص غير السوريين توفر شرط المعاملة بالمثل إذا تمت اتفقيه خاصة بتجنب الازدواج

الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع إحدى الدول مصدقه أصولاً وسارية المفعول فان

الأولوية تعطى لها في التطبيق

9. أرباح السنوية الصافية لمنشآت المباقروالمداجنلأعمالعام (2022) وما بعد، وترد كامل الضريبة

على الدخل وإضافاتها وتماماتها في حال تسديدها من قبل تلك المنشآت عن أي من الأعوام

(2022) وما بعد من دون أي إجراء إضافي أياً كان نوعه بما في ذلك إجراء تصفية الذمة المالية

عنها لباقي أنواع الضرائب⁴.

الملحق (2)

قانون الضرائب (24) لعام (2003) بعد ملاحظة التعديلات الواردة في القانون (30) لعام (2023)

1. المادة/7/:

المادة /7/ الفقرة(أ) يتألف الربح الصافي من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاضعة

لهذه الضريبة على اختلاف أنواعها بعد أن تحسم منها الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسته أو

التي تلازم نوع العمل .

⁴التعليمات التنفيذية من القانون 30 لعام 2023.

المادة /7/ الفقرة (ب) عددت هذه الفقرة الأعباء والنفقات القابلة للتنازل وهي على سبيل المثال لا الحصر :

- 1- بدلات إيجار المحلات المعدة لممارسة العمل أو قيمتها التأجيرية /الريع المالي/ إذا كان ملكا للمكلف أي على أساس البدلات أو القيم المستند إليها في طرح ضريبة ريع العقارات المبنية
- 2- الرواتب والأجور والحوافز التي تدفع للمستخدمين والعمال بدلا عن خدماتهم .
- 3- المدفوع لقاء حصة رب العمل في التأمينات الاجتماعية .
- 4- المخصص المدخر لدفع تعويض التسريح أو مكافأة نهاية الخدمة أو تعويضات الطوارئ وفقا لقانون العمل .

- 5- الاستهلاكات المقبولة بصورة عامة تبعا للقواعد الفنية في كل نوع من أنواع الصناعة والتجارة والمهن والحرف ما عدا استهلاك العقارات بشرط تقديم جدول مفصل بمفرداتها يتضمن:
-النوع / تاريخ الشراء / قيمة الشراء / معدل الاستهلاك / قسط الاستهلاك السنوي / الاستهلاكات المتراكمة الفقرة (أ) من المادة /14/ من القانون (24) لعام (2003).
وتقبل أيضا المخصصات التي تمثل عبئا حقيقيا ومحددا . والمقصود بها المبالغ التي تمثل نفقات مترتبة لكنها لم تسدد في سنة الأعمال كمصرف الكهرباء للشهرين الأخيرين من العام وما شابه ذلك .
- 6- الضرائب والرسوم المترتبة في الجمهورية العربية السورية على المكلف والمدفوعة خلال السنة التي تحققت فيها الأرباح ما عدا ضريبة الأرباح الصافية المفروضة بموجب هذا الباب .
- 7- النفقات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والتبرعات المدفوعة من قبل المكلفين، وبنسبة لا تتجاوز 4% من الأرباح الصافية، بموجب إيصالات رسمية لجهات عامة، أو خاصة تقدم خدمة عامة،

شريطة أن تكون الجهتان المتبرعة والمتبرع لها تمسكان قيوداً ودفاتر نظامية مقبولة من قبل الدوائر المالية.⁵

الملحق (3)

ورد في المادة الثانية من التعليمات التنفيذية للقانون (30) لعام (2024) تعد من النفقات والأعباء القابلة للتزليل، النفقات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي يتحملها المكلف وهي على سبيل المثال وليس الحصر (تقديم الرعاية المالية أو العينية لطلاب المدارس والجامعات خلال فترة الدراسة، تقديم العلاج لجرحى أو مصابي الحرب أو للأشخاص غير القادرين على تحمل أعباء العلاج، رعاية ذوي الشهداء والجرحى، تنفيذ أو صيانة المنشآت والمرافق العامة برعاية الهيئات المشرفة عليها، وأية خدمات تقدم بناء على طلب من الجهات العامة على أن تكون مقترنة بموافقة الوزير المختص،..... إلخ)، والتبرعات المدفوعة من المكلفين، ويشترط لقبول هذه النفقات تحقيقها الشروط التالية: أ. ألا تتجاوز 4 % من الأرباح الصافية، ولا تنزل النفقات التي تزيد على هذه النسبة من الأرباح الصافية، وتحسب وفق المعادلة التالية:

- (الأرباح الصافية = 4 % نفقات مقبولة وفق هذا البند + 96 % باقي الأرباح الصافية).
- ب. أن تقترن هذه النفقات بكتب أو إيصالات رسمية لجهات عامة، أو خاصة تقدم خدمة عامة.
- ج. أن تكون الجهتان المتبرعة والمتبرع لها تمسكان قيوداً ودفاتر نظامية مقبولة من الدوائر المالية (ويقصد بالمقبولة في هذه الفقرة أن تكون القيود والدفاتر تتمتع بالشروط القانونية لمسكها وتعبّر بشكل

⁵كتبنا التعديل الوارد في القانون 30 لعام 2023 حيث تم تعديل هذا البند فقط.

مقبول عن المركز المالي لأصحابها سواء كانت ممسوكة بشكل ورقي أم إلكتروني)، ويكتفى في حالة المسؤولية الاجتماعية إن كانت لأفراد طبيعيين القيد الخماسي (الاسم، الكنية، اسم الأب، اسم الأم، سنة الولادة) إضافة إلى الرقم الوطني والتوقيع الحر للمستفيدين على الإيصالات الخاصة بهذه المسؤولية الاجتماعية⁶.

م. الفقرة (ج)⁷ إن المبالغ الاحتياطية التي لم تستعمل كلها أو بعضها للغاية التي خصصت لها أو التي لم يعد من موجب لبقائها في سنة لاحقة تضاف إلى أرباح السنة المذكورة مثال ذلك : جرى اقتطاع احتياطي أو مؤونة في عام (2003) ثم تبين خلال تدقيق القيود لعام (2005) عدم استعمالها ولم يعد من موجب لبقائها تضاف إلى أرباح (2005).

ملحق (4)

قانون الاستثمار (18) لعام (2021)

المادة/21/: الحوافز الضريبية

أ_ تستفيد مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني من إعفاء ضريبي دائم بمقدار 100% من ضريبة الدخل. التعليمات التنفيذية أضافت: شريطة أن تتضمن إجازة الاستثمار صراحة أن المشروع متخصص في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني ولا يتضمن أي عمل صناعي أو تجاري لا يعد من مستلزماته او ضروري لممارسته أما المشاريع التي تتضمن أنشطه خارجة عن الممارسة اللازمة للإنتاج الزراعي

⁶التعليمات التنفيذية للقانون 30 عام 2023.

⁷القانون 24 لعام 2003

والحيواني فلا تستفيد فيها هذه الأنشطة المتممة من هذا الإعفاء وتختار التكاليف وفق القواعد المعمول بها.

ب_ تستفيد المشاريع التي تقام في المناطق التنموية والتي تقع ضمن القطاعات المستهدفة بالتنمية وفق ما يحدده المجلس بقرار إحداث هذه المناطق من تخفيض ضريبي 75% من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات بدءاً من تاريخ التشغيل.

التعليمات التنفيذية أضافت تخفيض بمقدار 75% من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات بدءاً من تاريخ بدء التشغيل الفعلي وإذا تم تمديد فترة التأسيس تحسم المدة الزائدة عن فترة التأسيس من مدة الإعفاء ويشترط في هذه الحالة:

1_ أن يكون بدء التشغيل الفعلي بالمشروع بعد قرار إحداث المنطقة التنموية

2_ أن يتم التخفيض الضريبي عن الفترة التي تتم ممارسه العمل فيها وإن كانت جزءاً من السنة المالية

3_ ألا تستفيد المنشآت القائمة قبل إحداث قرار المنطقة التنموية من ميزة التخفيض وتبقى خاضعة للإجراءات التي تم الترخيص بناء عليها

ج_ تستفيد المشاريع التي تقام خارج المناطق التنموية والتخصصية من حوافر ضريبية بدءاً من تاريخ التشغيل على النحو الآتي:

1. تخفيض ضريبي بمقدار 75% من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات لـ:

- المشاريع الصناعية التي تصدر 50% فأكثر من طاقتها الإنتاجية

- المجمعات السياحية والفنادق ومنشآت المبيت السياحية من المستوى الدولي ومن الدرجة الممتازة الأولى والثانية والمطاعم ومنشآت الترفيه التي يستثمر ضمنها باستثناء المحلات التجارية

2. تخفيض ضريبي بمقدار 50% من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات لـ:

- المشاريع الصناعية التي تستخدم نسبة مكون محلي لا تقل عن 50%

- المشاريع الصناعية التي تنتج قيمة مضافة لا تقل عن 40%

- المشاريع ذات المحتوى التقني المرتفع

- المشاريع الصناعية الطبية والأدوية البشرية والبيطرية

- مشاريع الطاقات المتجددة مشاريع

- أعاده تدوير النفايات باستخدام تقنيات صديقة للبيئة

- مشاريع التصنيع الزراعي والحيواني

- المشاريع الصناعية التي تقوم على استثمار براءات اختراع

- منشآت فرز وتوضيب المنتجات الزراعية

- والمنشآت الحرفية

د_ تستفيد المشاريع التي تقام في المناطق التخصصية من تخفيض ضريبي بمقدار 50% من ضريبة

الدخل لمدة 10 سنوات بدءا من تاريخ بدء التشغيل

هـ_ تستفيد المشاريع الواردة في الفقرة /ج/ من هذه المادة من حسم ضريبي إضافي لمدة خمس سنوات مقداره 5% عن كل 100 عامل سوري الجنسية مشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على ألا يزيد الحسم الضريبي على 15%

و_ لا تستفيد المشاريع الصناعية التي تستخدم لتأسيس المشروع آلات وتجهيزات وخطوط إنتاج مستعمله أو مجده سبق وضعها في الاستهلاك المحلي قبل تاريخ تقديم طلب الحصول على أجازة الاستثمار من الإعفاءات الواردة في هذه المادة.

تعليمات تنفيذية:

"يشترط لاستفادة المشاريع الصناعية من الإعفاء الضريبي المنصوص عليه في القانون ما يأتي:

- 1_ إن تكون الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج المستدامة في تأسيس المشروع جديدة.
- 2_ بالنسبة للآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج المستعملة أو المجددة يشترط ألا يكون قد تم وضعها في الاستهلاك المحلي قبل تاريخ تقديم طلب الحصول على إجازة الاستثمار
- 3_ تستفيد من الإعفاء المشاريع التي تستخدم آلات وتجهيزات وخطوط إنتاج جديدة مستورده مسبقاً من خلال وكيل التجاري"

ز_ تعد من النفقات التي يمكن تنزيلها من الأرباح الخاضعة للضريبة النفقات التي تهدف لتحقيق المسؤولية المجتمعية وتحدد هذه النفقات وأسس قبولها بقرار من المجلس بناء اقتراح وزاره المالية على ألا تتجاوز هذه النفقات 3% من الأرباح الإجمالية

و_تطبق على المشروع الحاصل على أجازة استثمار وفق أحكام هذا القانون إعفاءات ضريبية وارده في هذا القانون دون غيرها من الإعفاءات الضريبية الواردة بقوانين أخرى

ملحق (5)

القانون (2) لعام (2023) شمل تعديلات على قانون الاستثمار رقم (18) لعام (2021):

المادة /2 -/ تعدل المادة /2/ من قانون الاستثمار رقم (18) لعام 2021 لتصبح على النحو الآتي:
يهدف هذا القانون إلى تعزيز البيئة الاستثمارية التنافسية لجذب رؤوس الأموال، للمساهمة في عملية البناء والتنمية العمرانية وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه بهدف زيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة

ملحق (6).

المادة /7 -/ تعدل المادة /2/ من قانون الاستثمار رقم (18) لعام (2021) لتصبح على النحو الآتي:

الحوافز الجمركية:

أ- تعفى مستوردات الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج ووسائل النقل الخدمية غير السياحية للمشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، شريطة استعمالها حصراً لأغراض المشروع، ويجب على المستثمر تسديد جميع هذه الالتزامات في حال استعمالها لغير أغراض المشروع أو التنازل عنها للغير قبل انتهاء عمرها الإنتاجي المحدد وفق معايير المحاسبة الدولية.

ب- تعفى مستوردات مواد البناء والأدوات والتجهيزات والآليات ووسائل النقل الخدمية غير السياحية والأثاث اللازم لإنشاء وتجهيز وتأثيث وتشغيل المجمعات السياحية والفنادق ومنشآت المبيت السياحية من المستوى الدولي ومن الدرجة الممتازة والأولى والثانية والمطاعم ومنشآت الترفيه والخدمات السياحية التي تستثمر ضمنها للمشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار، وذلك باستثناء المحلات التجارية، من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، على ألا تتجاوز قيمة المستوردات:

٥٠ ٪ خمسين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمنشآت من المستوى الدولي ومن الدرجة الممتازة.

٣٠ ٪ ثلاثين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمنشآت من الدرجة الأولى والثانية شريطة عدم وجود ما يماثلها في الإنتاج المحلي.

٣٠ ٪ ثلاثين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة بقرار من المجلس الأعلى للاستثمار.

ج- ١- تعفى مستوردات جميع مواد البناء وتجهيزات الإكمال غير المتوفرة محلياً ووسائل النقل الخدمية غير السياحية اللازمة لتنفيذ مشاريع التطوير والاستثمار العقاري للمشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، على ألا تتجاوز قيمة المستوردات:

٥٠ ٪ خمسين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع ذات الأولوية.

٤٠ ٪ أربعين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية.

٣٠ ٪ ثلاثين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية لمشاريع مناطق الخدمات الخاصة.

٢- تستفيد مشاريع التطوير والاستثمار العقاري المرخصة وفق أحكام هذا القانون من الإدخال المؤقت فترة إنجاز المشروع لجميع احتياجاتها من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع ووفق القوانين والأنظمة النافذة.

د- تعفى مستوردات وسائط النقل العائدة لمشاريع نقل البضائع والنقل الجماعي للركاب من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع، ويجب على المستثمر تسديد جميع هذه الرسوم في حال استعمالها لغير أغراضه، ولا يجوز التخلي عنها إلا بموافقة الهيئة.

المادة/8- تعدل المادة /26/ من قانون الاستثمار رقم/18/ لعام (2021) لتصبح على النحو الآتي:

أ- تحدد أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة على النحو الآتي:

1- المنطقة التنموية: منطقة إدارية يتم اعتبارها منطقة استثمارية لأغراض تنموية أو لأغراض التطوير

العقاري أو لأغراض إعادة الإعمار في حال كانت المنطقة متضررة من الحرب

2- المنطقة التخصصية: منطقة استثمارية محددة مكانياً يسمح فيها بممارسة نوع محدد من الأنشطة

الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية، وتشمل مناطق تجهيز الصادرات والمناطق التقنية والمدن الطبية

والصحية والسياحية وغيرها.

3- المنطقة بملكية خاصة: منطقة استثمارية محددة مكانياً، تحدث بناء على طلب المستثمر على ملكية خاصة له، ويسمح له فيها بتنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية بما فيها التطوير والاستثمار العقاري.

ب_ تعدل الصفة التنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة بناء على طلب المستثمر، بما يتلاءم مع غاية المشروع الاستثماري بعد موافقة المجلس

تنويه: ذكر القانون (2) لعام (2023) نسبة تخفيض 40% من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية وهذا بهدف تشجيع الأنشطة الاجتماعية أي ذكر صراحة تخفيض التكاليف الضريبي حالة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ملحق (7)

إعفاءات تتعلق بالمشاريع المشمولة بعد نفاذ المرسوم التشريعي رقم (54) لعام (2009) بأحد

الأحكام والتشريعات الآتية:

- المرسوم التشريعي (8) لعام (2007) " قانون الاستثمار "
- القانون رقم (15) لعام (2008) "متعلق بالتطوير العقاري"
- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم(186) لعام (1985) والمقامة في أحد المحافظات التالية:
الرقعة، ديرالزور، الحسكة وذلك لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء الاستثمار بما في ذلك مشاريع النقل الداخلي وتمنح فتره تأسيس لا تتجاوز 36 شهرا وتحسم فترة التجاوز من فتره الإعفاء

- مؤسسات وشركات الإنتاج الفني من القطاعين العام والخاص العاملة في مجال الإنتاج الدرامي تعفى بنسبة 50% من ضريبة الدخل المترتبة على أرباح الإنتاج الدرامي وتسويقه لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تكاليف (2012)⁸
- تعفى العقود التي يبرمها المصرف الإسلامي في معرض العمليات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من ضريبة الأرباح على هذه العقود كما تعفى هذه العقود من رسم الطابع⁹
- تعد عمليات بيع أسهم الشركات المساهمة المغفلة العامة والخاصة غير خاضعة لضريبة الدخل سواء مدرجة في سوق الأوراق المالية دمشق أم غير مدرجة واردة ضمن قيود المكلف أم غير واردة وبناء عليه يجب استبعاد أرباح بيع هذه الأسهم في حال وجودها ضمن التكاليف ولا يجوز تنزيل خسائرها في حال وجودها ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة يستثنى من الإعفاء المذكور أرباح بيع الأسهم التي تحقق مكاتب وشركات تداول الأوراق المالية عندما تقوم ببيع أسهم مشتريات من قبلها لحسابها (تكوين محفظة خاصة بها)¹⁰
- تعفى صالات السينما القائمة والتي تعمل على تحديد خدماتها أو تلك التي ستتشأ بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (118) لعام (2011) بما فيها الصالات الملحقة والمستثمرة ضمن المنشآت السياحية من¹¹

⁸م 2 مرسوم 23 لعام 2012

⁹م 7 قانون 24 لعام 2011

¹⁰م 18 مرسوم 10 لعام 2015

¹¹م 118 مرسوم 118 لعام 2011

✓ الرسوم الجمركية عن التجهيزات المستوردة للغاية المذكورة حسب المواصفات التي توافق عليها
وزارة الثقافة ويتم تحديد التجهيزات المعفاة عددا ونوعا بالاتفاق مع وزارة المالية بقرار يصدر عن
وزير الثقافة.

ورد في المادة /20/ من المرسوم التشريعي رقم (51) لعام (2006)

إعفاء مستثمرو حصاد والدراسات والجرارات وآلات التذرية التي مضى على استثمارها 10 أعوام من
التكليف بضريبة الأرباح المقطوعة ويستمر هذا الإعفاء بغض النظر عن المالك

إعفاءات أخرى

- ✓ إعفاءات سياحية
- ✓ إعفاء المناطق الحرة
- ✓ الإعفاء الصناعي بموجب المرسوم التشريعي رقم (103) لعام (1952)
- ✓ الإعفاءات بمقتضى قانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991) وتعديلاته
- ✓ الإعفاءات ممنوحة للعارضين في معرض دمشق الدولي
- ✓ إعفاء أعمال تصدير المنتجات ذات المنشأ السوري وفقا لإحكام مرسوم التشريع رقم (15) لعام
(2001).

✓ الجمعيات الخيرية السورية واتحاداتها والتي أٌعفيت من رسوم الطوابع والرسوم الضرائب المالية والعقارية والبلدية على اختلاف أنواعها بموجب القانون (22) لعام (1974) إذا

ملحق (8)

المادة 2/ من قانون الاستعلام والتهرب الضريبي

أ_ يقصد بالتهرب الضريبي في معرض تطبيق هذا القانون اكل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر على المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو من يفوضه أصولاً ويقصد بالتهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفه للحقيقة أو إخفائها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوه القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسه عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر المالية وإخفاء نشاط يجب إظهاره

ب_ لا يدخل في شمول الفقرة (أ) من هذه المادة المكلفون بضريبة الأرباح الحقيقية المسجلون في دوائر المالية أو المكلفون برسم التركات في حال تقديم بيانات في المواعيد المحددة إلا بعد إنذارهم بتطبيق أحكام هذا القانون.

ملحق (9):

الموضوع: استبانة لدراسة تطبيقية

يسرني أن اضع بين أيديكم قائمة أسئلة لبحث علمي بعنوان: " دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الكفاءة المهنية -دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي " وذلك استكمالاً للحصول على شهادة الماجستير. ولثقتنا العالية بكم، وبحرصكم على خدمة البحث العلمي، نرجو التفضل بتعبئة الاستبانة المرفقة، علماً أن البيانات التي سيتم جمعها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

أولاً: المعلومات الديمغرافية:

الجنس:	<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى		
الفئة العمرية:	<input type="checkbox"/> أقل من 30	<input type="checkbox"/> من 30-40 سنة	<input type="checkbox"/> من 40-50 سنة	<input type="checkbox"/> من 50 سنة وما فوق
المؤهل العلمي:	<input type="checkbox"/> أقل من الثانوية	<input type="checkbox"/> ثانوية أو معهد	<input type="checkbox"/> إجازة جامعية	<input type="checkbox"/> دراسات عليا
مدة العمل لدى الشركة	<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/> 5-10 سنوات	<input type="checkbox"/> 10-15 سنة	<input type="checkbox"/> من 15 سنة وما فوق
الحالة الاجتماعية:	<input type="checkbox"/> عازب	<input type="checkbox"/> متزوج		

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية هي التزام أخلاقي بتقليل الأثر السلبي للعمليات الصناعية على البيئة والمجتمع، وتعزيز التنمية المستدامة. تتجاوز هذه المسؤولية حدود الامتثال القانوني لتشمل مجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، وتحسين ظروف العمل، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النشاط الصناعي. الشركات الصناعية المسؤولة اجتماعياً تسعى إلى تحقيق توازن بين الربحية والمسؤولية المجتمعية، من خلال الاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة، وتطوير منتجات مستدامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة ويظهر ذلك واضحاً بالتزامها من الناحية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرة.

المحور	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المسؤولية الاقتصادية	1-تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني					
	2-تهدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاية في العمل					
	3-تساهم الشركة في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي					
	4-تخلق الشركة فرص عمل جديدة					
	5-تحرص الشركة على تحقيق الربح بأساليب مشروعة					
	6-تسعى الشركة إلى التميز عن الشركات الأخرى بالأساليب المشروعة					

					1-تلتزم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في الدولة والمجتمع.	المسؤولية القانونية
					2- تتحمل الشركة مسؤوليتها تجاه أفراد المجتمع المحلي ككل دون تمييز	
					3-تلتزم الشركة بتطبيق متطلبات الصحة والسلامة أثناء أداء العمل	
					4-تلتزم الشركة بالأنظمة الخاصة بحماية البيئة	
					5-تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات ثقافة الشركة	
					1-تروج الشركة لأعمالها وفق أخلاقيات المهنة.	المسؤولية الأخلاقية
					2-تتجز الشركة أعمالها بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي.	
					3-تؤكد الشركة على السلوك والتعامل الأخلاقي الذي يتطابق مع القوانين والأنظمة السائدة	
					4-توفر الشركة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع	
					5-تتوافق أهداف الشركة مع قيم المجتمع	
					6-تمتلك الشركة نظاماً صارماً لمحاربة الفساد الإداري	
					7-هل يتم تطبيق نظام ISO 26000 لإدارة المسؤولية الاجتماعية في شركتك؟	
					8-تمتلك الشركة دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها	
					1-تقدم الشركة منح وهبات لدعم المجتمع المحلي (كالتعليم والصحة)	المسؤولية الخيرية
					2-تخصص الشركة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية (كمراكز الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين).	

					3-تساهم الشركة في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي (كالطرق والمراكز الصحية والمدارس وغيرها)
					4-تساهم الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
					5-تساهم الشركة في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات.
					6-تساهم الشركة في توفير فرص عمل للمرأة إيماناً منها بدورها في زيادة مستويات الدخل للمواطنين وتحسين معيشتهم.

ثالثاً: الكفاءة المهنية:

تعرف الكفاءة المهنية في القطاع الصناعي بأنها القدرة المتكاملة للعاملين على أداء مهامهم الوظيفية على أكمل وجه، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة تلبي توقعات العملاء والمستهلكين. تتعدى الكفاءة المهنية مجرد إنجاز المهام الموكلة، بل تشمل مجموعة من المهارات والمعارف والسلوكيات التي تمكن العامل من التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة العمل الصناعي، واتخاذ القرارات الصائبة، والعمل بروح الفريق، والمساهمة في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية . ويمكن قياس الكفاءة المهنية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بأداء الفرد، مثل الإنتاجية، والجودة، والابتكار، والالتزام بالمواعيد، والمساهمة في تطوير العمليات. كما يمكن تقييمها من خلال تقييم الأداء الدوري الذي يعتمد على مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً.

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. أتمتع بالمتابعة، وأستمر في التفكير الإيجابي، مع وضع الهدف النهائي في الاعتبار.					
2-أقبل التوجيهات والتعليمات في المواقف الطارئة					
3-أتعامل مع العملاء بلباقة و كياسة					
4- أتواصل مع زملاء العمل بشكل فاعل					
5-أعمل بروح الفريق					

					6-أمتلك الدافعية المستمرة للعمل
					7-أنجز المهام المطلوبة مني بكفاءة واقتدار
					8-أستطيع عزل مشاكلي الشخصية عن أجواء العمل مع العملاء
					9-أطمح للتعرف على كل ما هو جديد في المجال العلمي والعملية
					10- أمتلك القدرة على التفكير الناقد لاتخاذ القرارات ووضع الخطط المهنية
					11-أعرف ما يجب فعله عند التعامل مع العملاء
					12-أتحمل العمل في بيئة عالية الضغوط
					13-أقدر مجال التعلم، ولدي الدافع للتعلم، ولدي شعور بالإلحاح، وأريد التعلم من الآخرين.
					14-لدي القدرة على التفكير الإبداعي الذي يزيد من فعاليتي وكفاءتي
					15-لدي المعرفة الكاملة بمهامي الوظيفية حسب الوصف الوظيفي
					16-أرغب باستمرار في تعلم المزيد من المهارات التي تزيد من خبرتي العملية.
					17-أحرص على اكتساب مهارات جديدة تساعدني على إتمام عملي بنجاح.
					18-أعتقد بأن تطوير الذات علمياً وعملياً أمر ضروري
					19-أسعى باستمرار لاكتساب مزيداً من المعرفة في مجال عملي
					20-أتفهم مشاعري وانفعالاتي بشكل مستمر
					21-أستطيع أن أمتص غضب الآخرين
					22-لدي القدرة على الضبط الذاتي
					23-أشعر بالرضا عند تقديم الخدمات للعملاء
					24-أمارس عملي بحيوية ونشاط
					25-أستطيع تحقيق أهدافي بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهني

					26- أنجز المهام العملية المطلوبة مني باهتمام وعناية فائقة
					27- أمتلك المرونة في التعامل مع زملاء العمل
					28- أتعامل مع الاختلافات كفرص مهمة، وأدرك أنني أمثل الشركة لذا أحترم أفكار الناس ويهمني رأيهم في جودة الخدمة المقدمة.
					29- أمتلك القدرة على استخدام استراتيجيات التفاوض التكاملية (الفوز للجميع) بدلاً من استراتيجيات التوزيع (الفوز والخسارة).

ولكم جزيل الشكر

المسؤولية الاقتصادية للقطاع الصناعي هي الالتزام الأساسي لشركات القطاع الصناعي بتحقيق الأرباح وتوليد القيمة للمساهمين. هذا الالتزام يشمل:

- تحقيق نمو مستمر ومتوازن للأعمال، وذلك من خلال تطوير المنتجات والخدمات، والوصول إلى أسواق جديدة، وزيادة الكفاءة التشغيلية.
- ضمان تحقيق أرباح كافية لتغطية التكاليف والاستثمار في النمو المستقبلي، وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، وتدريبهم وتطوير مهاراتهم.
- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار، ودفع عجلة الإنتاج، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الامتثال للتشريعات الاقتصادية والضريبية، والحفاظ على المنافسة العادلة في السوق.

المسؤولية القانونية للقطاع الصناعي:

هي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال الشركات الصناعية وتحدد حقوقها وواجباتها تجاه المجتمع والبيئة. هذه المسؤولية تهدف إلى حماية المستهلكين والعمال والبيئة من الأضرار التي قد تنتج عن الأنشطة الصناعية.

أهم جوانب المسؤولية القانونية للقطاع الصناعي:

- يجب على الشركات الصناعية ضمان سلامة المنتجات التي تنتجها، والتأكد من أنها لا تشكل أي خطر على صحة وسلامة المستهلكين.
- تلتزم الشركات الصناعية بتطبيق المعايير البيئية لحماية البيئة من التلوث الناتج عن عمليات الإنتاج.
- يجب على الشركات الصناعية احترام حقوق العمال وتوفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ودفع الأجور العادلة، وتطبيق قوانين العمل.
- تتحمل الشركات الصناعية المسؤولية عن أي أضرار تلحق بالأشخاص أو الممتلكات نتيجة لمنتجاتها أو عملياتها.

- يجب على الشركات الصناعية الامتثال لجميع القوانين واللوائح التي تنظم أنشطتها، بما في ذلك قوانين الضرائب وقوانين المنافسة.

المسؤولية الأخلاقية للقطاع الصناعي:

هي مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية التي يجب على الشركات الصناعية اتباعها في جميع أنشطتها. تتجاوز هذه المسؤولية الالتزامات القانونية، لتشمل التزامات أخلاقية أوسع نطاقاً تجاه المجتمع والبيئة والموظفين.

أبعاد المسؤولية الأخلاقية للقطاع الصناعي:

- توفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ودفع أجور عادلة، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز.
- الحد من التلوث، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتطوير منتجات وعمليات صديقة للبيئة.
- ضمان جودة المنتجات وسلامتها، وحماية المستهلكين من أي أضرار.
- دعم المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، والاستثمار في التعليم والتدريب، والمساهمة في المشاريع الخيرية.
- ممارسة أنشطة تجارية شفافة ونزيهة، والالتزام بالقيم الأخلاقية في جميع التعاملات.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية، ودعم القضايا الإنسانية

المسؤولية الخيرية لقطاع الصناعي:

هي أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي تمثل التزام الشركات الصناعية بتقديم المساعدات والتبرعات للمجتمعات المحلية والقضايا الإنسانية. هذه المساعدات تأتي بشكل تطوعي وغير ملزمة قانونياً، وتعتبر تعبيراً عن رغبة الشركات في المساهمة في تحسين حياة الناس والمجتمعات.

أمثلة على المسؤولية الخيرية للقطاع الصناعي:

- تقديم تبرعات نقدية للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية لدعم مشاريعها.
- تشجيع الموظفين على التطوع في أعمال خيرية.
- الاستثمار في البنية التحتية للمجتمعات المحلية كالمدارس والمستشفيات.
- دعم المشاريع التي تساهم في حل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة.

- تقديم المساعدات العينية والمالية في حالات الكوارث الطبيعية.